ما يجب أن تعرف عن

انتصاب الحماية الفرنسية بتونس

الأستاذ علي المحجوبي

تعريب
عمر بن ضو - حليمة قرقوري
وعلي المحجوبي

سراس للنشر

صدر في نفس السلسلة

تاريخ تونس محمد الهادي الشريف
جامعة الدول العربية هارون هاشم الرشيد
ابن سينا محمد مهدي المسعودي

5، شارع عبد الرحمان عزّام — 1002 تونس
الايداع الشرعي : الثلاث أشهر الثانية 1986

الإهـــدَاء

الى فقيد الجامعَة التونسيّة
الأستاذ صَالح القرمادي إكبَارا فيه
للقيم الجامعيّة التي مثلها تمثيلا رائعا .

المقدمة

كانت فرنسا قبيل انتصاب حمايتها على تونس تحت تأثير هزيمة 1870، عاجزة عن استرجاع مقاطعتي الألزاس واللورين من المانيا ولذلك منزوية على نفسها.

وكانت في نفس الوقت تتخبّط في أزمة اقتصادية تتمثل في تراكم البضائع المصنّعة ورؤوس الأموال الناجمة عن ضيق السوق الداخلية وغلق الأسواق الأوروبية بسبب الحواجز الجمركية.

بحكم هذه الظروف عقدت فرنسا العزم سنة 1881 بعد فترة من التردّد على الخروج من انكماشها للدخول في سياسة توسّعية استعمارية تمكّنها من الحصول على أسواق جديدة لبضائعها ورؤوس أموالها المتراكمة وفي نفس الوقت من استرجاع مكانتها بأوروبا التي فقدتها منذ تقهقرها أمام المانيا سنة 1870.

إلّا أنّ فكرة الأخذ بالثأر واسترجاع المقاطعتين المفقودتين كانت تشغل بال الرأي العام الفرنسي أكثر من كل شيء آخر. وكان ذلك يؤثر في كل ما تنوي «حكومة الجمهورية» * القيام به من عمل. فأنظار الفرنسيين كانت متجهة فعلا نحو الحدود الألمانية وهم يعيشون تحت كابوس حرب أوروبيّة كانت في اعتقادهم محتومة.

وقد حتّمت هذه الظروف على فرنسا أن تكون مستعدّة في كل وقت لمواجهة جارتها القويّة، ألمانيا، عسكريا. وكان الرأي العام الفرنسي يقف ضد كل ما من شأنه أن يحول دون الوصول إلى هذه الغاية بأيّ شكل من الأشكال. ولم يكن أمام فرنسا أيّ خيّار : فالسياسة الاستعمارية الوحيدة الممكن لها اتباعها هي التي تسمح لها باستعادة مجدها والحفاظ على أمنها. فهي مدعوّة في ذلك الوقت إلى أخذ مكانها من جديد بين القوى العظمى دون أن تخسر تحالفاتها وتفقد قدرتها الدفاعية وتخلّ بميزانيتها. وقد أثّر هذا الظرف كثيرا في عملية تنظيم الإيّالة. فالحكومة الفرنسية مضطرة لاتباع سياسة في تونس تجنّبها

(*) يطلق هذا الاسم على الحكومة الفرنسية نظرا لأنّ فرنسا كانت القوة الأوروبية الوحيدة ذات النظام الجمهوري.

معاداة القوى الأوروبية الكبرى وإثارة غضب الأهالي وإضعاف ميزانيتها.

وبناء على ذلك قدّمت فرنسا عدّة ضمانات لبعض الدول، وخاصّة انقلترا وإيطاليا، تتعلّق بمصالحها ووضعية رعاياها داخل الإيّالة. واحترمت عادات الأهالي التونسيين وتقاليدهم بقدر الامكان. كما أبقت السّلط الفرنسية للباي ولبقية السّلط المحلية نفوذا ولو أنّه صوريّ. واكتفت بمراقبة شؤون الإيّالة الادارية.

وهذه السياسة، بلا شكّ، محافظة اذ تقتضي الإبقاء على الهياكل القديمة ولكنها تمكّن فرنسا من تجنبّ الانتفاضات التي تعرّض أمنها للخطر الشّديد، خصوصا إذا ما امتدّت الى الجزائر، وتمكّنها أيضا من الحفاظ على ثروتها.

فنظام المراقبة في الميدان الاداري يوفّر على فرنسا النفقات الكبيرة التي يستوجبها نظام الادارة المباشرة، وفي نفس السّياق تَنْدَرِجُ السياسة الاستعمارية التي اتّبعتها فرنسا في تونس في العقد الأول من الحماية؛ إذ حثّت رجال الأعمال على استثمار أموالهم في الإيّالة والتزمت مقابل ذلك بتوفير النظام والعمل على استتباب الأمن وهو ما يجنّبها كثرة الانفاق أيضا.

وقد تخلّت فرنسا بسياستها هذه عن شكل استعماري تعمّقت جذوره في الجزائر، وتبنّت شكلا استعماريّا جديدا يعرف بنظام الحماية. فقد استفادت فرنسا كثيرا من التّجربة التي خاضتها في الجزائر، ولم تكن مستعدّة للوقوع في نفس الأخطاء التي ارتكبتها في مستعمرتها القديمة، وإن لم يكن من السهل أن تمحو السلط الفرنسية آثار نصف قرن من الاستعمار المباشر. فتجربة الجزائر صقلت فعلا عقلية استعمارية وبعثت بالكثير من المصالح وأثارت شهوة الجشعين. فجلّ الفرنسيين الذين جاؤوا إلى تونس بحثا عن أيسر سبل الإثراء وعن امتيازات مجانية أرادوا أن يجعلوا من هذا البلد «جزائر جديدة». وقد وجدوا في الجزائر نفسها من يساندهم كما لقّوا نفس الدّعم من السّلط العسكريّة فشنّوا حملة ضد نظام الحماية ونادوْا باتباع سياسة إلحاق تمكّن من الاستيلاء على الإيّالة.

وكان على «بول كانبون» (Paul Cambon) الذي كلّف في بداية سنة 1882 بتنظيم شؤون البلاد التونسية، أن يستعمل كامل نفوذه وأن يكون شديد الحزم كي يتغلّب على دعاة الالحاق. وقد توصّل «كانبون» بفضل الدّعم الذي لقيه من «جول فيري» إلى فرض نظام الحماية رغم العراقيل. وهذا النظام هو الذي يمكّن فرنسا من ممارسة سياستها كقوّة عظمى دون أن يعرّض أمنها للخطر.

الفصل الأول

البلاد التونسية قبيل الحماية

يحدّ البلاد التونسية شمالا وشرقا البحر الأبيض المتوسّط، وغربا الجزائر وجنوبا الصّحراء وليبيا وهي تكوّن مع جزيرة صقليّة التي تبعد عنها 140 كلم المضيق الفاصل بين حوضي البحر الأبيض المتوسّط. وهذا الموقع الممتاز يكسبها أهمية سياسيّة واقتصادية واستراتيجية بالغة.

إلّا أن حدود الإيالة كانت غامضة وغير مضبوطة. فاذا كانت السّلط الفرنسية قد ضبطتها من الجانب الجزائري، فإن هذه الحدود بقيت غير واضحة من جهتي الصّحراء وليبيا حيث تعتبر الأراضي مراعي للقبائل المتنقلة التي لا يمكن إيقافها إلا بقوّة تضاهيها.

ووضعية الحدود هذه ستخلق للسّلط الفرنسية مشاكل عويصة بعد انتصاب الحماية[1] مثلما جعلت من عملية تقدير عدد السكان التونسيين أمرا عسيرا. فكانت تقديرات المعاصرين الأكثر جدّية شديدة التباين، ومن باب التقريب لا الحصر يمكن تقدير عدد سكان البلاد سنة 1881 بمليون نسمة[2].

النظام السياسي

يحكم البلاد التونسية باي ينتمي إلى عائلة إغريقية الأصل تسلّمت السّلطة سنة 1705، وكان الحكم يتداول بين الذكور وبحسب كبر السنّ ضمن سلالة حسين بن علي مؤسس الدولة[3] . ورغم تبعيّته الشكليّة للباب العالي فإن الباي كان في حقيقة الأمر مستقلّا، فهو يجمع السّلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة وبإمكانه النّظر في مختلف القضايا العدليّة، وتُعتبر كلّ القرارات والمراسيم التي تصدر عنه قانونا نافذ المفعول[4]. ورغم ما يتمتّع به الباي من نفوذ مطلق، فان السّلطة الفعليّة كانت قبيل الحماية بين يدي الوزير الأكبر الذي يباشر تسيير الشؤون المالية والخارجية للإيّالة، يساعده في الادارة العامّة للبلاد

وزير للداخلية يسمّى وزير القلم، ومستشارون يرأسون مختلف الأقسام، إلى جانب وزير الحرب ووزير البحرية اللذين يرمزان الى التقاليد العسكريّة للدّولة الحسينية.

وفي سنة 1881، كان باي تونس محمد الصادق المولود في 22 مارس 1814 والبالغ آنذاك السابعة والستين من العمر هو الأمير الثاني عشر في الدولة الحسينية. وقد خلف أخاه محمّدا قبل انتصاب الحماية باثنتين وعشرين سنة.

ونظرا لما كان عليه هذا الباي من النّقص في التكوين والضّعف في الإرادة والخمول فقد كان قليل الاكتراث بالشؤون العامّة للبلاد تاركا السّلطة لحاشيّته. وكان الوزير الأكبر مصطفى بن اسماعيل شديد التأثير على الباي الذي يضمر لغلامه هذا، غراما شديدا[5]. وقد استغلّ مصطفى ضعف الباي فأدار شؤون الإيالة حسب مشيئته. وكان أمر هذا الشخص غريبا اذ استطاع الارتقاء بسرعة مذهلة في سلّم الوظيفة العمومية ليصبح في 24 أوت 1878 وزيرا أكبر وهو في سنّ الخامسة والعشرين بعد أن تقلّب في عدة مناصب حيث كان على التوالي مكلفا بجراية الباي فقايدا للوطن القبلي ثم وزيرا للداخلية[6]. وكان عديم التكوين مثل سيّده محمد الصادق وغير مؤهّل لتسيير شؤون الدولة وقد استغلّ مركزه ليزداد ثراء[7] دون أن يوليَ مصالح البلاد أيّ اهتمام.

وان لم يكن مصطفى بن إسماعيل مملوكا في الأصل، فهو ينتمي في الواقع إلى هذه الطائفة التي هو مدين لها بوضعيته؛ إذ تربّى في كنفها وتأثر بها ولم يعرف غير طرقها في الحكم. وقد كانت حكومة الباي تضم أيضا في سنة 1881 : العزيز بوعتّور وزير القلم، أحمد زروق وزير البحرية، سي سليم[8] وزير الحرب، والجنرال حسين[9] وزير المعارف والأشغال العموميّة.

المـاليـة

أ ـــ اللجنة المالية الدّولية :

كانت الماليّة التونسيّة في سنة 1881 تخضع لنظام رقابة أجنبيّة بعد أن هيمنت عليها منذ 1869 فرنسا وأنقلترا وإيطاليا. فأمام عجز الحكومة التونسية على تسديد ديونها اتّفقت هذه القوى الأوروبية على جعل مالية الإيالة تحت نفوذها حتّى تحميّ مصالح مواطنيها مقرضي الباي. وبتحريض منها أسّس محمد الصادق سنة 1869 لجنة مالية دولية حُدِّدت خصصائصها بمقتضى قانون صدر في مارس 1870. فقدّرت ديون البلاد

التونسية آنذاك بـ 125.000.000 فرنك. ووقع تقسيم مداخيل الإيالة إلى قسمين : خصّص القسم الأوّل منها لنفقات الدولة والثاني لتسديد الديون[15].

وقد مثّلت هذه اللجنة، المتركبة من تونسيين وأجانب وعلى امتداد خمس وعشرين سنة تقريبا أي من 1870 إلى 1884، وزارة مالية فعلية لكل مداخيل الايالة حيث أنها كانت — زيادة على إدارتها وتصرّفها في المداخيل المخصّصة لتسديد الديون — تراقب موارد الدولة مراقبة مباشرة. ولم يكن الباي يستطيع إبرام أيّة اتفاقية قرض أو منح أي امتياز دون موافقتها.

وكانت هذه اللّجنة تضمّ جهازين أساسيين : اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة.

— اللجنة التنفيذية :

تتألّف من ثلاثة أعضاء، وكان يرأسها الوزير الأكبر بمساعدة عضو تونسي، ومتفقّد مالية فرنسي يعيّنه الباي ككاهية للرئيس بعد تزكيّة حكومة الجمهورية الفرنسية. وكانت هذه اللّجنة تمثّل الجهاز المركزي لإدارة مكلّفة بجباية الضرائب المخصّصة لتسديد الديون التونسية كما تعتبر في الوقت ذاته وزارة المالية لحكومة الباي وهذا ما يخوّل لها اعداد ميزانيّة البلاد.

— لجنة المراقبة :

وهي تتركّب من ستة أعضاء منتخبين يمثّلون مقرضي الحكومة التونسية : إثنان من فرنسا وإثنان من أنقلترا وإثنان من إيطاليا، ولهذه اللّجنة الحقّ في مراقبة كل العمليّات التي تقوم بها اللّجنة التنفيذية، والتثبّت فيها، والمصادقة عليها إن اقتضى الأمر.

وتعقد هاتان اللجنتان اجتماعات مشتركة إما لمناقشة المسائل التي تمسّ بالمداخيل المخصّصة لتسديد الدّيون، أو للنّظر في مطالب الباي المتعلقة بمنح امتيازات أو إبرام اتفاقيات قروض، وكانت القرارات تتّخذ بعد حصولها على الأغلبية المطلقة للأصوات، إلّا أن اللجنة التنفيذية كانت هي المؤهّلة الوحيدة للخوض في المسائل التي تتعلّق بالادارة المالية للايالة كجباية الضّرائب المخصّصة لنفقات الدولة أو إعداد ميزانية البلاد.

وتفوّض اللّجنة المالية الدولية مجلسا إداريّا للتصرّف في المداخيل الخاصّة بتسديد الديون، وكان هذا المجلس يتألف من خمسة أعضاء : عضو تونسي تعيّنه اللجنة التنفيذية، وأربعة يمثلون المقرضين (فرنسي وإنقليزي وإيطالي وأوروبي آخر من أي جنسية كان). ويعمل المجلس الاداري تحت إشراف اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة التي ترفع تقريرا حول تصرّفه إلى اللجنة المالية الدّولية، بصفة دورية. وكان رئيس المجلس الاداري، الذي تختاره

اللجنة الدولية من بين الأعضاء الخمسة، هو بمثابة مدير عام للمداخيل الخاصة بتسديد الدّيون، ويساعده بقية الأعضاء في تسيير هذه الادارة؛ كما يعيّن المجلس الاداري الموظفين الماليين التابعين له.

أما مصلحة الجَمارك فلم تكن من مشمولات هذا المجلس لأنّ اللجنة المالية رأت أن تسند إدارتها إلى موظف خاص وذلك نظرا لأهميتها. وكان أعضاء المجلس الاداري شأنهم شأن مدير الجَمارك من التجار المنشغلين بمصالحهم الخاصّة. وكانوا يجهلون كل شيء عن الادارة المالية مما جعل الأعوان التابعين لهم يتصرفون بصفة تكاد تكون مطلقة.

ذلك أن اللجنة المالية الدولية كانت قليلة الاكتراث بمصالح البلاد التونسية وكان دَورها ينحصر في واقع الأمر في الدّفاع عن مقرضي الباي وتأمين ديونهم. وفي هذا المجال نجحت على الوجه الأكمل. ففي ما بين سنتي 1871 و1877 تحصّل المقرضون على فائض سنوي قدره 5% أي ما يقابل 25 فرنكا على كل سهم بـ 500 فرنك وذلك بالنسبة لِجميع سنداتهم. وعلى امتداد السنوات العشر السابقة للحماية أي بين 1871 و1881 كان معدل الفوائض يقدّر بـ 4،733% في السنة. وهذا العبء يكلّف البلاد التونسية أكثر من ستة ملايين فرنك سنويّا.

وفي حالة عجز في المداخيل المخصّصة لتسديد الديون تجبر الحكومة التونسية على تغطِيَته بخصم جزء من اعتماداتها الخاصّة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة المالية لا تسمح بأيّ تغيير في نظام الضرائب، تفاديا لكلّ ما ينجم عن ذلك من أخطار، لأن كلّ تغيير سيؤدي في أمد قصير الى نقص في المداخيل. وفي مثل هذه الظروف كان من المفروض على حكومة الباي الابقاء على نظامها الجبائي التعسّفي.

ب ــ الضرائب التونسية :

كانت الضرائب التونسية في سنة 1881 ثقيلة جدّا؛ حيث كانت تسلّط على الأشخاص وتوظّف على المنتوجات الفلاحية والبضائع التجارية. وقد عرفت البلاد صنفين من الضّرائب : ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

ويشمل الصنف الأوّل المجبى والعشر والقانون.

ــ **المجبى** : هي ضريبة شخصية أقرّها محمد باي سنة 1856. وهي تسلّط أساسا على كل السّكان الذكور البالغين، باستثناء أصيلي تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، والجنود المنتدبين والقدامى، والطلبة ورجال الدين، وأعوان الباي والعجّز. وكانت هذه الضريبة ثقيلة جدّا، وتمثل بحق أكبر قسط من عائدات الحكومة[11]، وقد

أثارت نقمة السكان خاصة وأن مثل هذه الضريبة لا تفرضها البلدان الاسلامية عادة إلّا على «الكفّار». كما كانت مضاعفتها في نهاية سنة 1863 السبب المباشر لانتفاضة 1864.

ـــ **العشر** : هو أداء عينيّ على الحبوب يمسّ بالدرجة الأولى سكّان سهول مجردة وجهة تونس[12]. وقد بُعِثت إدارة خاصة لجمع هذه الضريبة، تسمّى الرّابطة.

ـــ **القانون** : هو أداء خاص بأشجار الزياتين والنخيل ويؤخذ نقدا على كل شجرة في السّاحل والجريد، أما في الوطن القبلي وضواحي مدينة تونس فقد أخذ شكل أداء على المحصول[13].

وكانت الضرائب المباشرة تمثل وحدها حوالي نصف ميزانية الايالة أي ما يساوي 5.460.000 فرنك من جملة 11.265.465 فرنك وهو ما يمثل معدّل المداخيل الحاصلة في الخمس سنوات السّابقة للحماية.

ولم تكن هذه الضرائب موزّعة توزيعا عادلا بل كانت تسلّط أساسا على الفئات الفقيرة والكادحة من السكّان. وبناء على هذا التمييز فقد أعفي الكثيرون من ضريبة المجبى. كما استطاع الأثرياء التملّص من أداء بقية الضرائب وذلك برشوة جُباتها أو وجهاء القصر. ويشمل الإعفاء بصفة عامّة كبار الفلاحين والمقرّبين من الباي. وفي هذا السياق يقول جان قانياج في كتابه «**أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية**» : «إن الضرائب المباشرة تكشف بوضوح عن طبيعة النظام الاقطاعية ذلك أن هذه الضرائب لم تكن تسلّط على الرعايا بناء على مواردهم المقدّرة أو الحقيقيّة بل حسب نفوذهم أو قدرتهم على المواجهة. فقد كانت القبائل المتمرّدة معفاة على حساب السكّان المستقرين. مثلما كان الضعفاء يدفعون ضريبة الأقوياء والفقراء يدفعون ضريبة الأغنياء»[14] .

أما الضرائب غير المباشرة فكانت تفرض على التجارة. وقد استغلت الحكومة سهولة جمعها لمضاعفة الأداءات، وقد كانت المحصولات والرسوم الجمركية واللزمات تُمَثّل أهمّ هذه الضرائب.

ـــ **المحصولات** : هي أداءات محلية تضمّ المكوس على اختلاف أنواعها والخرّوبة على الكراء. وتفرض هذه الأداءات على كل منتوجات الفلاحة وتربية الماشية والصناعة التقليدية خاصة منها الحبوب والصوف والجلود بجميع أصنافها والصابون والشاشية. وكانت تمثل موردا هاما من موارد الحكومة[15].

وقد أوكلت مهمة جمع هذه الضرائب بالاضافة إلى لزمات آلبارود والملح والتبغ للزامة عرفوا بعدم أمانتهم وباتباعهم لأقذر الطرق التي تمكنهم من الاثراء على حساب الفئة الكادحة من الشعب[16].

وعلاوة على ذلك فقد كانت البضائع التونسية تخضع عند تصديرها لرسوم جمركية مشطّة لأنّه، بحكم الامتيازات الممنوحة للقوى الأوروبية التي لا تخوّل للحكومة التونسية الفرض على البضائع الأجنبية عند استيرادها سوى ضريبة لا تتجاوز 8% من قيمتها، اضطرت الدولة إلى الترفيع في الرسوم الموظفة على صادراتها تلافيا للنقص الحاصل في المداخيل المتأتية من الواردات. ففي الأصل كانت البضائع التونسية خاضعة عند تصديرها لرسم يساوي 8% من قيمتها. غير أن هذا الرسم قد يتضاعف اذا أضفنا إليه مجموعة من الرسوم الأخرى كالأداءات على حفظ البضائع وصيانتها وفحصها ومصاريف النقل و«البقشيش»[17].

وكانت كل هذه الضرائب مشطّة بالاضافة الى كونها لا تخدم مصالح البلاد ذلك أن أغلب مداخيل تونس مخصّصة لتسديد ديون الباي. ولم تكن في الواقع تحت نظر الحكومة بل كانت خاضعة لنفوذ أجنبي حيث كان يديرها ويراقبها هيكل دولي.

وسواء شاءت الحكومة أم لم تشأ، فهي لا تستطيع اجراء أي اصلاح أو القيام بأية مصلحة عمومية أو الاقتراض بدون مساهمة وموافقة اللجنة الدولية، ونتيجة لذلك أخذ انتاج البلاد يتدهور باستمرار مما أدّى إلى نقص في محاصيل الضرائب.

فالمجبى التي تعتبر أهم مورد للحكومة قد انخفضت عائداتها من 3.000.000 فرنك سنة 1878 إلى 2.400.000 فرنك سنة 1879، وبصفة عامة سجّلت المداخيل المخصصة لنفقات الدولة انخفاضا مستمرا حيث تقدّر بـ 8.776.000 فرنك بين 1874 و1875 بينما لم تبلغ سوى 5.759.471 فيما بين سنتي 1880 — 1881.

ورغم كلّ ذلك فان الحكومة كانت ملزمة بتسديد ديونها، وذلك بتغطية العجز الحاصل في المداخيل المخصّصة لتسديد الديون بالالتجاء إلى المداخيل المخصّصة لنفقات الدولة. ونظرا لضعف هذه الاعتمادات فقد كان من المفروض أن تلتجئ الحكومة من حين لآخر إلى الاقتراض بفوائض مفرطة[18]. ومن الطبيعي أن يؤدي كل ذلك إلى تراكم الديون وتفاقم العجز. وفي هذا تكمن مأساة شعب أجبر على تسديد ديون ما انفكّت تتعاظم باستمرار رغم حالة الفقر المدقع الذي يتخبط فيها.

هذه هي الوضعية الماليّة التي ستواجهها سلطات الحماية وهي تستدعي تحسينا في النظام الجبائي. غير أنه ومثل كل عملية إصلاح مهما كان وزنها وفائدتها فانها ستؤدي وفي المدى القصير الى نقص في مردود الضرائب. ولذلك ترفض اللجنة المالية الدّوليّة التي تمثل

المقرضين الانزلاق في مثل هذه المخاطر.

ومن هنا تأتي العراقيل التي ستسبّبها هذه اللجنة «للحماية». ولذلك رأى بول كامبون منذ تسميته مقيما بتونس في بداية سنة 1882 أن الشرط الأساسي لتنظيم حقيقي للحماية يكمن في إلغاء اللجنة المالية.

الادارة المحلية

أ ــ القيّاد :

كانَ «القيّاد» أو العمّال يديرون الشؤون المحلية للايالة وكانوا يتمتعون بنفوذ واسع في الجهات التي يديرونها حيث يعملون على استتباب الأمن ويجمعون الضرائب كما كانت لهم صلاحيات عدلية، ومع ذلك فهم لا يخضعون لأية رقابة ممّا جعلهم يتجاوزون صلاحياتهم. وقد كان يساعدهم في مهامهم «خلفاء» يختارونهم بأنفسهم لنيابتهم عند الضرورة. كما يساعدهم أيضا مشايخ يكون عادة كل منهم على رأس قرية أو حارة أو «دوّار». ولم يكن القيّاد يتقاضون رواتبهم من الحكومة بل كانوا يأخذونها بصفتهم جباة في شكل معاليم تضاف إلى قيمة الضريبة[19] . ونظرا لأهمية هذا المنصب فقد كان الناس يتنافسون عليه ويتقربون لذلك من أعيان القصر بشتى الوسائل، كالرشوة والهدايا. ولم يكن القايد مكترثا بمصالح السكّان بل كان يعتبر خطته مصدرا من مصادر الثروة. وبناء على ذلك كان همه يقتصر على جمع الأموال في أسرع وقت ممكن وقبل أن يقال من مهامّه..

ومن جهة أخرى، كان أعيان القصر يتركون لأنفسهم أثرى «القيادات» لتحسين وضعيتهم. وهذا ما جعل السكان محل ضغوط كبيرة اذ كان القايد وأعوانه يلزمونهم بدفع أداءات اعتباطية زيادة على الضرائب المألوفة[20]. وقد كتب دوفايريي (Duveyrier) واصفا هذه الوضعية في كتاب له حول تونس صدر سنة 1881 : «ان الفئات الفقيرة من الشعب تتحمل وحدها عبء هذه المكائد والابتزازات التي ما انفكت تسلط عليها من قبل الأعوان بدءا من الفارس الذي يقوم مقام «الجندرمي» إلى خادم أبسط المشايخ».

وما فتىء عدد «القيادات» يتغيّر على امتداد القرن التاسع عشر. فقد كانت الإيالة تعدّ في بداية عهد محمد الصادق 62 قيادة منها 22 في مناطق القبائل و40 في المدن والقرى[21] . أما دوفايريي (Duveyrier) فقد قدّر عددها قبل الحماية بأربع وخمسين قيادة (32 في مناطق القبائل و22 في القرى والمدن)[22] . وهذا التقدير بعيد عن الواقع إذ بيّن

الوزير المقيم، بول كامبون سنة 1883 أن الايالة تضم 72 قايدا يقيم أثنا عشر منهم بتونس العاصمة في حين يقيم الآخرون بجهاتهم[23] . ولم تكن للقياد نفس الأهمية. فاذا كان قياد الكاف والقيروان وقابس يحظون بمكانة كبرى لأنهم مكلفون بمراقبة القبائل الرحل بالشمال والوسط والجنوب بصفتهم «آغات»، أي قادة للجيوش، فان بقية القيّاد لا يشتركون إلّا في الصفة، وكانت قيمتهم مرتبطة بأهمية الجهات التي يديرون شؤونها.

وقد كانت «قيادات» المدن والقرى الآهلة بالسكان المستقرين تضم مناطق شبه محددة بينما كان «لقيادات» القبائل وضع خاص اذ يحدث أن يشرف أحد القياد على إدارة بطون قبيلة واحدة مشتتة في أرجاء البلاد.

ب ــ إدارة السكّان المستقرّين :

كانت «قيادات» المدن والقرى الأكثر سكانا وثراء من «قيادات» القبائل سهلة الادارة لأنّ سكان الأيالة المستقرين الذين يقطنون جهة تونس وسهول مجردة والساحل والواحات والمدن عموما كانوا ميّالين إلى الهدوء نسبيا[24] . ولذلك اسندت مهام الاشراف على هذه المناطق الى المماليك ووجهاء البَلاط. وكان الكثيرون من هؤلاء القياد يشغلون وظائف أخرى الأمر الذي جعلهم لا يسكنون بالجهات التي يحكمونها بل يختارون «خلفاء» لنيابتهم.

ج ــ ادارة السكان الرحل :

كانت مهمة الاشراف على السكان الرحل عسيرة بحكم ترحالهم الدائم وتنقلهم في أراضي تمتد على طول البلاد، من سهول مجردة إلى الحدود الليبية. وما انفك هذا الوضع يخلق عديد المشاكل للسلط فاستغلت الحكومة خلافات القبائل، وأجّجت نار الفتنة الكامنة بينها حتى تسهل إدارتها ويستتب الأمن فيها.

وقد انقسمت القبائل في جهة الشمال والسباسب إلى صفين متعاديين : الحسينية والباشية، ويعود تاريخ هذا الانقسام الى الحرب الأهلية التي دارت بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا من سنة 1735 حتى سنة 1740.

وكانت قبائل السواسي وأولاد سعيد وأولاد عيّار وقبائل الونيفة والفراشيش وماجر والمثاليث تنتمي إلى صفّ الباشية. بينما انضمّت قبائل الهمامة ودريد وجلاص ونفّات إلى صفّ الحسينية[25] .

أما في الجنوب فقد تواجد صفّان : صف شدّاد وصف يوسف. فصف شدّاد الذي تتزعمه قبيلة بني زيد كان من أنصار الباشية. وكان يضمّ قبائل حازم والغزايزية والحمارنة

والعلاية بالاضافة إلى قرى جارة ووذرف، في جهة الاعراض، والمنشية والمنصورة وقبلي، في نفزاوة، ومطماطة وزراوة وتاودجوت وبني عيسى، في الجبل.

أما صف يوسف، عدوّ شدّاد، فكان حليفا للحسينية. وقد انضوت تحت لوائه مجموعة قبائل ورغمّه، أي الودارنة، والتوازين والخزور وعكّارة، وكذلك قبائل أولاد يعقوب والمرازيق والغرايبة، باستثناء فروع قعود. كما شمل أيضا قرى توجان وبني زلطن وتَمُزْرت وواحات منزل والمطوية وشنني، بقابس، وواحات نقّة وتلمين.

ومن هنا يمكن القول بأن البلاد عرفت، قبيل الحماية، تواجد صفيّن متوازني القوى : الباشية وشداد من جهة والحسينية ويوسف من جهة أخرى. وكان الباي يعتمد عادة على صف الحسينية لقمع القبائل الأكثر عصيانا ومنه كان ينتدب قبائل المخزن وقبائل «العلم» لتوفير «القوم» والفرسان الذين يساعدون السلطة على جباية الضرائب وردع القبائل المتمرّدة.

وهكذا كانت عروش دريد وجلاص من قبائل المخزن كما انتمى فرع من جلاص وبعض الأنفار من الهمامة إلى قبائل «العلم»[26].

غير أن هذا التقسيم الى صفوف لم يكن قائما على أسس صلبة. فقد تتجاوز القبائل خلافاتها لتقف صفا واحدا ضد الباي. وهذا ما حدث فعلا في انتفاضة 1864 التي التحمت فيها قبائل تنتمي إلى المجموعتين لتتصدى للحيف الذي كانت تمارسه اذاك ٫لحكومة التونسية. لذلك تلجأ السلطة لمراقبة السكان إلى طرق أخرى أكثر نجاعة. ستغل العامل الديني وتستخدمه بإحكام للسيطرة على السكان الذين كانوا يؤمنون ـفس المبادىء الاسلامية رغم ما يشقّهم من نزاعات. ومن هنا جاءت أهمية عُلماء الدّين ابتداء من الفقيه إلى معلم العربية والقرآن. وهنا تكمن أيضا أهمية القضاة الذين يَحكمون حسب النص القرآني والمفتيين. وكان جل رجال الدين موالين للنظام وللباي الذي يعيّن أو يعزل منهم من يشاء. وكان رئيسهم وهو شيخ الاسلام من بين وجهاء البلاط.

غير أن رجال الدين لم يمثلوا الهيكل الهام والوحيد الذي بإمكانه التحكم في سكان ٫د التونسية باسم الاسلام.

د ـ الطّرق الدينية :

لقد كان هناك عناصر أخرى يدّعون الاسلام ويحظون بتقدير كبير في أوساط ـكّان. وكانوا يمثلون مختلف الطّرق الدينية. وكانت هذه الطرق قبيل الحماية مُحْكَمة ـبكلة إلى حد أنها كانت تكوّن ما يشبه الأحزاب السياسية. ونظرا لما تمتاز به من دقة في التنظيم فقد كانت بزواياها وكثرة أعوانها بمثابة دويلات وسط الدولة لذلك خوّلت لنفسها

جمع الضرائب من أتباعها.

وقد ضمت البلاد التونسية أربع طرق تحظى بأهمية خاصة وهي : القادريّة والرحمانية في الشمال والتيجانيّة والسنوسيّة بالجنوب. وكانت القادرية تهيمن على الجهات المحيطة بالكاف[27] بينما كانت الرحمانية شديدة الحضور في أوساط الفراشيش وماجر.

أما طريقة التيجانية فقد سيطرت على الجنوب الغربي للإيالة وتونس العاصمة وكانت العائلة الحاكمة من بين أتباعها. وقد تأسست طريقة السنوسية في طرابلس سنة 1835 أي بعْد التدخل الفرنسي في الجزائر وكانت تضم في صفّها بدو الصحراء. وهذه الطريقة هي التي تمثل النزعة الاسلامية المتصلبة في موقفها تجاه الدول المسيحية، بينما تزعمت التيجانية الاتجاه الانتهازي القابل لهيمنة «الكفار» على المسلمين.

وكان لشيوخ الطرق والزوايا تأثير كبير في نفوس السّكان، وهذا ما يفسر الحظوة التي كانوا يتمتعون بها دوما لدى النظام. وبحكم الثراء الذين كانوا ينعمون به من الضرائب التي يجمعونها من أنصارهم، ونظرا لخضوعهم لسلطة الباي الذي له الحق في تعيينهم أو رفتهم، كان هؤلاء الشيوخ قليلي الميل للعصيان. ولذلك كانت السلطة تعوّل عليهم في مساعدتها على استتباب الأمن بين القبائل وعلى تسليم المتمرّدين كلّما دعت الحاجة إلى ذلك[28]

الحالة الاقتصادية والاجتماعية

أما من الناحية الاقتصادية فإن البلاد التونسية قبيل الحماية تبدو مزدهرة. وهذا ينطبق على الأقل على الجهة الشرقية. وقد أعطى دوفايري (Duveyrier) والوزير المقيم بول كامبون (Paul Cambon) صُورة عجيبة عن هذا الوضع. فكتب دوفايريي سنة 1881 : «إنّ مناطق الشمال والشرق الخصبة والمعرضة للأمطار الشتوية تذكرنا بالمناطق الأكثر حظوة بجنوب أوروبّا»[29] . وكتب كامبون عام 1882، وهو يخلط بين الواقع الاقتصادي للإيّالة والذكريات التاريخية لافريقيا الرومانية : «ان موارد الايالة هامّة وان خصوبة المناطق الساحلية والوطن القبلي والاعراض والساحل وجزيرة جربة تفسر الشهرة التي تتمتع بها في هذا المجال «أفريكا» ونوميديا عند الرومان. ولا يمكن أن تعتمد هذه الشهرة على خصوبة وادي مجردة فحسب، فالساحل وجزيرة جربة يتمتعان بخصوبة لا وجود لنظيرها في أية مقاطعة فرنسية»[30].

وقد اشتهر شمال الايالة بزراعة الحبوب حيث أن القسط الأوفر من المنتوج مُتَأتٍّ من هذه الجهة. وكان الانتاج الجملي للبلاد يتراوح قُبيل الحماية بين مليونين وثلاثة ملايين

قنطار[31]. وكانت الاراضي الأكثر خصوبة بين أيدي أقلية من مقرّبي الباي أغلبهم من المماليك. وهم ملاكون متغيبون يعيشون في الحاضرة ويؤجّرون أراضيهم الشاسعة لمزارعين أو لزامة لم يتورعوا بدورهم عن الاثراء على حساب صغار الفلاحين.

وحتى خير الدين الذي عُرف خلافا لبقية المماليك بحساسيته للمصلحة العامة لم يشذّ عن هذه القاعدة إذ كان يملك بدوره أراضي شاسعة[32]. وكان بذلك يخلط بين مصلحة البلاد ومصلحة كبار الملّاكين وهذا ما جعله يصدر فيما بين سنتي 1874 و 1875 قانونا للخمّاسة وضع بمقتضاه نظاما اجتماعيا يعتمد الاستغلال الفاحش للفئة الكادحة من السكان.

ومنذ هذا التاريخ أصبح الخمّاس يعيش تحت رحمة الملاك واللزام وحتى الوكيل البسيط. ولكي لا يخرج من هذه الوضعية المزرية كان بامكان هؤلاء ايداعه في السجن ما دام لم يرد لهم الديون المتراكمة عليه. وهكذا حكم على هذا المسكين بحياة البؤس على الأرض الذي أفنى فيها أيّامه[33].

أما جهة الساحل فكانت الفلاحة ترتكز فيها أساسا على غراسة الزياتين. وقد بلغ انتاج زيت الزيتون في قيادتي سوسة والمنستير سنة 1880 (140.000) هكتولتر، فيما قدّر مجموع إنتاج البلاد بـ 210.000 هكتولتر[34] .

وكانت الملكيّة الصغيرة هي الشكل الأكثر انتشارا في هذه الجهة. ولذلك كانت الفوارق الاجتماعية أقلّ حدّة منهَا في بقيّة الجهات. أما السكان الذين عرفوا بشدة حزمهم فقد كانوا هم أيضا ضحية نظام الجباية وآفة الرّبا. وبحكم تورّطها في ثورة 1864 عرفت هذه الجهة أبشع أنواع القمع على يدي الجنرال أحمد زروق الذي أجبر السكان على الاقتراض من المرابين اليهود بفوائض بلغت 40% لدفع غرامة الحرب. وقد كتب جان قانياج (Jean Ganiage) في ذلك ما يلي : «إن الربا اليهودي قد عمل على مواصلة تخريب جهة الساحل كما ساعد أيضا على انتقال ملكية الكثير من غابات الزيتون إلى المرابين»[35].

وهكذا فان ثروة الساحل لم تخدم مصلحة أبناء هذه الجهة بل كانت توجه في معظمها للمنتفعين بالضرائب وللمُرابين.

وكانت واحات الجنوب، وبالأخص واحات الجريد، موطنا ممتازا لغراسة النخيل، حيث كانت التمور التي يتراوح انتاجها السنوي بين 200 و300 ألف قنطار تمثل أهم مورد في الجهة. ورغم ذلك فإن أغلبية السكان كانت تعيش في فقر مدقع لأن ثروة المنطقة كانت تنتفع بها السلطة[36].

وفي داخل الأيالة كانت القبائل المتنقلّة وشبه المتنقّلة تعيش على الرعي في أراضيها

الجماعية وتتعاطى فضلا عن ذلك زراعة الحبوب وخاصّة منها زراعة الشعير التي تعتبر رهانا حقيقيا بحكم تقلبات الطقس.

وكانت هذه الموارد غير منتظمة وغير كافية لسد حاجيات السكان، مما اضطر القبائل الى نهب مناطق الحضر من حين لآخر والوقوف أمام تعسّف النظام وحكمه المطلق وذلك بالانتفاضات المتكرّرة.

وقد لعبت القبائل دورا هاما في اقتصاد البلاد بتعاطيها لتربية الأغنام فهي بذلك توفّر الصوف والجلود التي تعتبر موادا أولية لصناعة عتيقة يعيش منها جزء لا يستهان به من السكان في مدن عديدة كتونس والقيروان وغيرها. إلّا أن الصناعات التونسية مثل صناعة الاقمشة والشاشية والمعادن والصياغة والعطورات عرفت قُبيل الحماية تدهورا تاما، حيث أنّها لم تقدر على منافسة المنتوجات الأوروبية المصنّعة والتي لا يوظّف عليها أكثر من 8% من قيمتها عند نزولها بتونس والمعفاة من الضرائب المحلية التي توظّف على البضائع التونسية. ولم تستطع الحكومة التونسية منع أو تحديد دخول هذه البضائع الى البلاد وذلك بحكم نظام الامتيازات الذي تتمتع به بعض الدول الأجنبية. فغمرت المنتوجات الأوروبية مختلف أنحاء الايالة. وقد أدّى غزو أقمشة «ليون» الحريرية وأقمشة «مانشستر» القطنية للأسواق المحليّة إلى إفلاس الحائكين التونسيين[37]. وعلاوة على كل هذا انخفضت قيمة صادرات الشاشية بداية من سنة 1875 إلى أقل من 250.000 فرنك بعد أن كانت تفوق 3 ملايين فرنك فيما بين 1861 و1863[38] وذلك نتيجة المزاحمة التي كانت تلقاها هذه الصناعة في أسواقها التقليدية كتركيا وافريقيا الشمالية ومصر حيث وجدت الطرابيش الفرنسية والمجرية النمساوية رواجا كبيرا. ومن الطبيعي أن يكون لهذا الوضع انعكاسات وخيمة على الحرفيّين التونسيين حيث تحوّل الكثير منهم إلى بطالين.

وقد مسّت هذه الوضعية البرجوازية الإسلامية التي أفلست من جرّاء المزاحمة الأجنبية، فهجرت تجارة تصدير المنتوجات الفلاحية وتوريد البضائع المصنّعة[39]، وتركتها إلى عدد قليل من التجار المرسيليين والجنويّين الذين انضمت اليهم حفنة من اليهود استغلت الأزمة المالية لتحقّق الاثراء[40] وكانت المبادلات التجارية تقع بالدرجة الأولى مع مرسيليا والموانىء الايطالية ومالطة وانقلترا.

نظام الامتيازات

وكان كلّ التجار الأوروبيين يتمتعون بعديد الامتيازات وكذلك التجار اليهود الذين كان معظمهم تحت حماية القوى الأوروبية. وكان لكل هؤلاء التجار وضع خاص[41] شأنهم في

ذلك شأن جميع الأوروبيين المقيمين بتونس إذ كانوا يخضعون للقوانين المعمول بها في بلدانهم ويدير شؤونهم قناصل مكلفون بحمايتهم لدى حكومة الباي، وبالدفاع عن مصالحهم ودعمها في الإيالة.

وتستند القوى الأوروبية لهذا الغرض على المعاهدات التي أبرمتها البلاد التونسية مع بلدان عديدة[42] والتي تمنح امتيازات ذات بال لجاليات هذه البلدان وبالخصوص على المستويين الاقتصادي والقضائي.

أ ــ المحاكم القنصلية :

فعلى المستوى القضائي لم يكن الأوروبيون المقيمون بتونس يخضعون لسلطة المحاكم التونسيّة، بل لنظام المحاكم القنصلية إلّا إذا كان الأمر يتعلق بالمسائل العقارية[43]. فإذا ارتكب أجنبي جناية أو جنحة فإنه يمثل أمام قنصل بلاده الذي يعود إليه الأمر في عقابه أو إخلاء سبيله. وإذا ادُّعِيَ على أجنبي في قضية مدنية أو تجارية فان القنصل هو الذي ينظر أيضا في هذه الدعوى. وبالاضافة الى ذلك فان القنصل مكلف بتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم قنصلية أخرى أو محلية في شأن أبناء بلده.

وقد كان هؤلاء الأجانب يتألفون حسب تعبير «قابريال شارم» (Gabriel Charmes) من «عناصر مختلفة، متفرقة وغير متجانسة وبغيضة في معظمها» [44]، وهم لا يتورعون كلما أتيحت لهم فرصة للربح ولا يحول أي شيء دون تنمية ثرواتهم. وقد أصبح القناصل يشاركونهم أعمالهم بل يخدمون أغراضهم الدنيئة بعد ان كانوا الضامنين لاستقامتهم والتزامهم. وهم قادرون اذا لزم الحال على تبرئتهم أو تخليصهم من كل ما تصدره المحاكم الأخرى في شأنهم، واعفائهم من كل إجراء أو ضريبة جديدة. فلا جرم إذن أن يتجاهل الأوروبيون القوانين والنظم المعمول بها في البلاد ويخرقوها خرقا صارخا. ومن البديهيّ أنّه لم يكن في مثل هذه الظروف للحكومة التونسية أي نفوذ في ضمان الأمن والنظام. كما أنها لم تكن قادرة على جمع الضرائب من الأوروبيين والقيام ببعض الأشغال العمومية أو حتى اتخاذ أبسط القرارات البلدية.

ب ــ المعاهدات اللاّمتكافئة :

أما على المستوى الاقتصادي فقد كانت مهمّة سُلط الحماية عسيرة لما للقوى الأوروبية وخاصة أنقلترا وإيطاليا، من مصالح في الايالة. وهذه القوى لا تريد التخلي عن المعاهدات التي فرضتها على الحكومة التونسية في فترة غلبت عليها سياسة التوسع الاقتصادي. وفعلا فان هذه المعاهدات المبرمة مع انقلترا سنة 1863 وسنة 1875 ومع ايطاليا في 1868

قد جعلت من البلاد التونسية موطنا مفضّلا للتجارة الأوروبية، لأن البضائع المستوردة كانت لا تخضع عند دخولها البلاد إلا لمعاليم جمركية بسيطة زيادة على كونها معفاة من الضرائب المحليّة.

وبالاضافة إلى ذلك فقد دعمت هذه المعاهدات التدخل الاقتصادي لأوروبّا في تونس بمنحها حق الملكية العقارية للاجانب الذي ورد قبل ذلك سنة 1857 في عهد الآمان.

ويتضح من كل هذا ان البلاد التونسية كانت في مثل هذه الظروف قابلة للاستعمار. فحكومة الباي كانت آنذاك معزولة عن الأغلبية الساحقة من السكان. ذلك أن النظام السياسي هو عبارة عن مؤسسة تعمل على استغلال السكّان استغلالا فاحشا عن طريق الضرائب دون أي اعتبار للمصلحة العامة. وكانت حصيلة الضرائب تعود بالفائدة خصوصا على فئة المماليك التي لم تتردد، لتنمية مكاسبها، في إقحام البلاد، بدعوى الاصلاح، في سياسة قروض زادت في تفاقم الجباية وإنهاك السكان، وبالتالي في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أصبحت البلاد التونسية من أجل كل ذلك رهينة القوى الاوروبية التي كانت حينذاك تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية زادت في اهتمامها بهذه البلاد، وأدت في نهاية الأمر إلى انتصاب الحماية الفرنسية.

هوامش الفصل الأول

(1) انظر اطروحة أندريه مارتال : حدود البلاد التونسية الصحراوية الليبية (1881 ـــ 1911 .)
.(AndréMartel : **Les Conflits Saharo-Tripolitains de la Tunisie)**

(2) في سنة 1853 قدّر بليسييه دي رينو (Pellissier de Reynaud) نائب قنصل فرنسا بسوسة مجموع سكان البلاد بـ 800.000 نسمة : انظر (وصف الإيالة التونسية ص 329)**Déscription de la régence de Tunis)** أما شارل كبيزول (Charles Cubisol) نائب قنصل فرنسا بحلق الوادي فقد قدّر عددهم بمليوني نسمة.

وقدّم جان قنياج (Jean Ganiage) رقم 1.100.000 في دراسة صدرت بكتاب **دراسات مغربية** ص 172 تحت عنوان «سكّان البلاد التونسيّة حوالي 1860 : **محاولة تقدير حسب الدفاتر الجبائية**». وفي سنة 1881 قدّر دوفايريه (Duveyrier) هذا العدد بمليون نسمة في كتابه (تونس).

(3) كان حسين بن علي مرتدًا مسيحيا. وقد استطاع فكّ الحصار الذي ضربه الجزائريون حول مدينة تونس عندما كان قائدا للميليشيا ونصّب نفسه بايا سنة 1705.

(4) لقد وقع إلغاء دستور 1861 الذي يحدّ من سلطة الباي إثر انتفاضة 1864.

(5) في رسالة شخصيّة وجّهها إلى البارون دي كورسال (De Courcel) كتب روستان (Roustan) بتاريخ 28 جوان 1881 : «كلّما غاب عنه غلامه (مصطفى) يصبح الباي جسدا بلا روح».

(6) فقد مصطفى مركزه بعد انتصاب الحماية وموت محمد الصادق. ومات باسطنبول سنة 1887 وهو على أسوإ حال.

(7) في كتاب صادر بتاريخ 1882، قدّر المحامي الانقليزي برواودلي (Broadley) ممتلكات مصطفى بـ 24 ضيعة توجد بمنطقة الشمال الغربي قرب بنزرت وماطر وباجة، فضيعة قعفور التي كانت ملكا لمصطفى خزندار تعدّ وحدها حوالي 48.000 هكتار بالاضافة الى 100.000 عود زيتون و20 دكّانا وفندقين بالحاضرة انظر (الحرب البونيقية الأخيرة ص 370 ـــ 371) (The Last Punic War).

(8) يجب أن نفرق بين سي سليم والجنرال سليم قائد الأعراض ثم مدينة تونس.

(9) كان من معارضي الحماية شأنه شأن أحمد زرّوق.

(10) شملت المداخيل المخصصة لتسديد الديون الموارد القارّة والتي تسهل جبايتها وهي حقّ التوريد والتصدير، المكوس، الخرّوبة، الأداءات على الزياتين في الجهات الأكثر خصوبة، معاليم الطوابع البريدية وجميع الاحتكارات. وكانت تمثّل 5.456.065 فرنك من معدّل ميزانية الخمس سنوات السابقة للحماية (1876 ـــ 1880) الذي يبلغ 11.265.465 ف، أمّا ما تبقّى فيمثل المداخيل المخصصة للدولة أي 5.809.400 ف.

(11) كانت هذه الضريبة تمثل أكثر من 3 ملايين فرنك أي ربع مداخيل الدّولة.

(12) كان يُمثّل مليون فرنك من نفس المبلغ المذكور.

(13) القانون يمثل بدوره 1.460.000 ف.

(14) انظر قنياج «أصول الحماية الفرنسية بتونس» ص 103 الطبعة الأولى ـــ باريس 1959 «Les Origines du Protectorat français en Tunisie» P.U.F Paris 1959.

(15) كانت هذه الضريبة تمثّل 1.313.800 ف.

(16) قنياج ـــ المصدر السّابق ص 105.

(17) المصدر ذاته ص 104.

(18) لقد وقّع الباي على اتفاقية قرض بفائض 12% لتغطية العجز الحاصل في الميزانية حتى 1877 ولضمان تسديد فوائض الديون، كما أبرم سنة 1881 اتفاقيات قروض بـ 10% و12% لمقاومة القبائل المتمردة «أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية تونس مجلّد 67 مكرّر»، من كامبون إلى دي فرايسنيه (De Freycinet) تقرير عن وضعية الإيالة ـــ تونس 22 أفريل 1882).

(19) هذه المعاليم تساوي 10% من مقدار الضريبة يأخذ منها الشيخ 5% ويعطي الباقي للقائد الذي يدفع بدوره راتب الخليفة.

(20) ضمن هذه الضرائب الاعتباطية توجد «منحة الصبّاط» (بدعوى أن الحذاء يبلى عند قيام الموظف بمهامّه). (دوفايريه : تونس ص 26).

(21) قنياج ـــ المصدر السّابق ص 138.

(22) دوفايريه : تونس ص 14.

(23) أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. تونس مجلد 76. من كامبون إلى شالمال لاكور (Challemel Lacour). تونس 6 أكتوبر 1883.

(24) من مجموع مليون ساكن، كان عدد السكان المستقرين مساويا لعدد الرحل. لكن الكثافة السكنية كانت أكبر في قيادات السكان المستقرين.

(25) انظر أطروحة اندريه مارتال الجزء 1 ص 61.

(26) قنياج : المصدر السّابق ص 171.

(27) لقد كان الشيخ قدور بالكاف شديد الارتباط بروا (Roy) عون القنصل الفرنسي بهذه المدينة. وقد وضع كل نفوذه الأدبي في خدمة فرنسا لحمل سكّان الكاف على عدم معارضة احتلال مدينتهم إبّان دخول القوّات الفرنسية للبلاد (أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية تونس ـــ مجلد 57 من روا إلى روستان ـــ الكاف 24، 25 ـــ 26 أفريل 1881).

(28) قنياج : المصدر السّابق ص 166.

(29) دوفاريه : المصدر السّابق ص 7.

(30) أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية : تونس. مجلّد 68. من كامبون لدى فرايسينيه : تقرير حول الوضعية المعنوية والسياسية للبلاد وحول الموارد المادية التي يمنحها للإدارة الفرنسية. تونس 12 ماي 1882.

(31) جان بونسيه (Jean Poncet) **الاستعمار والفلاحة الأوروبية بتونس منذ 1881** ص 104 **(La Colonisation et l'Agriculture Européennes en Tunisie depuis 1881). Paris La Haye 1961.**

(32) منها هنشير النفيضة الذي أقطعه إيّاه محمد الصادق باي في ماي 1874 والذي يضم وحده 100.000 هكتار بين تونس وسوسة بالاضافة الى هنشير السبالة قرب العاصمة و10 ضيعات في سهل جندوبة والعديد من المغازات بالعاصمة : (أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية — تونس 20 جويلية 1885).

(33) بعد 5 سنوات من انتصاب الحماية قدر باسكال (Pascal) المدخول السنوي للخماس بـ 150 فرنك يخصم منها الربع للمجبى (باسكال : **الاستعمار بتونس** ص 8. انظر أيضا كتاب دي لانوسان (Delanessan) **تونس** ص 239).

(34) بونسيه — المصدر السّابق ص 105.

(35) قنياج — المصدر السّابق ص 269 — 270.

(36) كتب الجنرال فورجمول (Forgemol) سنة 1883 «انّ مجمل الضرائب التي تؤخذ على كل قنطار من التمور قبل تصديره يساوي 15، 11 فرنك»، ثمّ يضيف أن هذا القنطار يباع بـ 12 ف (أرشيف وزارة الشؤون الخارجية تونس مجلد 73. من فورجمول الى تيبدان (Thibaudin) تونس في 25 مارس 1883).

(37) انظر دولانوسان : المصدر ذاته ص 137.

(38) قنياج : المصدر السابق ص 151.

(39) جان ديبوا (Jean Despois) — **تونس** ص 45.

(40) كانت البلاد التونسية تضمّ قبيل الأيالة حوالي 30.000 يهوديا نصفهم بالحاضرة.

(41) قدّر عدد السكّان الأوروبيين بتونس سنة 1881 بـ 18.914 نسمة منهم 708 فرنسيين و11.206 إيطاليين و7.000 مالطيين (**مذكرة عامة حول البلاد التونسية 1881 — 1921**. الاقامة العامة للجمهورية الفرنسية ص 14).

(42) أحصت وزارة الخارجية الانقليزية، في سنة 1881، 114 معاهدة أبرمتها البلاد التونسية منذ 1270 مع مختلف الدول الأوروبية منها 27 مع فرنسا و15 مع انقلترا.

(43) إنّ المعاهدة الانقليزية التونسية (1863) هي الأولى التي منحت للأوروبيين حقّ الملكية العقارية.

(44) قبريال شارم — **تونس وليبيا** ص 140.

الفصل الثاني

أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية

الظروف الاقتصادية والاجتماعية بأوروبا الغربية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر :

كانت وضعية تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تثير مطامع القوى الأوروبية العظمى أمثال فرنسا وانقلترا بل وحتى إيطاليا. فقد أبدت هذه الدول اهتمام مبكّرا بهذا البلد الصغير خصوصا وأن اهتماماتها كانت تخضع لعوامل استراتيجية واقتصادية وسياسية واجتماعية. فالبلاد التونسية لا تبعد سوى 140 كم عن صقليّة التي تكوّن معها المضيق الفاصل بين حوضي البحر الأبيض المتوسط، وقد اكتسبت بفضل هذا الموقع مكانة استراتيجية كبرى. وصار احتلالها اذن يشكّل أهمية بالغة إذ يسمح بمراقبة طريق العبور بين غربيّ هذا البحر وشرقه، مما يسهّل طبعا مراقبة التجارة المتوسطية، بل يسمح أيضا بمراقبة تجارة الشرق الأقصى. وهو ما صار ممكنا منذ فتح قناة السويس وانتقال طريق الهند(1).

وكان لمرفإ بنزرت منزلة خاصّة لدى القوى العظمى إذ يمثّل قاعدة بحرية من الصنف الأوّل في البحر الأبيض المتوسط وهمزة وصل بين الشرق والغرب ويسمح تبعا لذلك بتمويل البواخر بالوقود لأن «سفينة الحرب لا تستطيع — مثلما يقول جول فيري — أن تحمل من الفحم إلا ما يكفيها لمدة أربعة عشر يوما وباخرة بدون فحم هي بمثابة الحطام».

كما كان ميناء بنزرت يسمح لأنقلترا بحماية طريق الهند الذي يمثل أحد أركان سياستها الكبرى، علما بأن هذا الطريق صار يمرّ بالبحر الأبيض المتوسط منذ فتح قناة السويس في سنة 1869 وهذا ما يجعلنا ندرك الأهمّية التي تعلّقها هذه القوى العظمى على هذا المرفإ منذ فتح القناة. فقد صرّح القنصل الانقليزي بتونس لزميله الفرنسي قبيل الحماية بقوله : «لقد كتبت لحكومتي مجلّدات حول بنزرت»(2).

غير أن أهمية الإيّالة الاستراتيجية كانت تخفي في حقيقة الأمر جانبا آخر من اهتمامات القوى الأوروبية العظمى وهو الجانب الاقتصادي، لأن بلدانا مثل فرنسا وانقلترا كانت إذّاك في أمسّ الحاجة إلى إيجاد أسواق ومجالات لاستثمار فوائض رؤوس أموالها ومصنوعاتها التي تغمر أسواقها الداخلّية. وهذه الظروف تجعل مراقبة الطرق التجارية غاية

يحتّمها الوضع الاقتصادي. فالاقتصاد الرأسمالي ضاقت عنه حدود أوروبا الغربية عندما بلغ مستوى معيّنا من التطور.

وقد عرفت هذه المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلتين اقتصاديتين :

ـــ مرحلة نموّ امتدت من سنة 1851 إلى سنة 1873 وتميّزت بارتفاع في مستوى الأسعار والعائدات (المكاسب والأجور) فهي إذن مرحلة ازدهار اقتصادي وسلم اجتماعيّة.

ـــ ومرحلة ركود امتدت من سنة 1873 إلى سنة 1896 وتميّزت بانخفاض في الأسعار والعائدات فهي إذن مرحلة كساد اقتصادي وبلبلة اجتماعية. وقد سجّلت بلدان مثل فرنسا وانقلترا في هذه الحقبة بالذات فوائض في بضائعها المصنوعة وفي رؤوس أموالها. فلم تعد هاتان الدولتان منذ سنة 1870 تقيمان الحضائر الصناعية الكبرى كما عرفت حركة مدّ السكك الحديديّة ومكننة الفلاحة فتورا كبيرا. ففقدت الصناعة الميكانيكيّة أهمّ حرفائها، وسجّلت بذلك فائضا في موادّ التجهيز ممّا اضطرّ أرباب هذه الصناعة الى تقليص طلباتهم من الفولاذ. فسدّت آفاق الترويج في صناعة الحديد والصّلب التي اضطرّت ـــ هي بدورها ـــ للتخفيض من طلباتها في مادتي الفحم الحجري والحديد الخام الشيء الذي كان له ـــ طبعا ـــ بعيد الأثر في الصناعات الاستخراجية.

وأمام هذا الانكماش الذي أصاب السّوق الداخلية توقّفت عملية النمّو في كلّ القطاعات الصناعية، وتقلّصت أنشطتها، ولم تعد قاردة على خلق مواطن شغل جديدة، بل التجأت الى طرد عدد كبير من عمّالها. وكان لانخفاض مكانة صناعات الحديد والصّلب تأثير مباشر على صناعات موادّ الاستهلاك التي أجبرت هي الأخرى على التخفيض من إنتاجها، وطرد قسمٍ من عمّالها مساهِمَة بذلك في تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ازدادت هذه الوضعية تعفّنا بتقلّص الأسواق الخارجية إذ وضعت البلدان الأوروبية الأخرى حواجز جمركية لحماية صناعاتها الفتية من مزاحمة الصناعات الفرنسية والانقليزية. وتولدت عن هذا الوضع الاقتصادي أزمة اجتماعية اذ صحب انخفاض الأجور انتشار البطالة في صفوف العمال وتعذّر على الشبان العثور على شغل. فشكلت هذه الجموع الغفيرة من العاطلين عاملا من عوامل الاضطراب والفوضى سواء في فرنسا أو في أنقلترا.

البحث عن الأسواق

وبما أن وضعية هؤلاء البّطالين كانت مقترنة بمسألة الأسواق فلم يكن هنالك من حلّ لمشاكل التشغيل دون أن يعود القطاع الصناعي إلى نشاطه العادي، وبالتالي دون تصدير البضائع المصنوعة التي تغمر السوق الداخلية إلى أسواق أخرى مضمونة. وكان هذا هو العامل الذي دفع بفرنسا في الثمانينات إلى نهج سياسة توسّع استعماري وإلى فرض حمايتها على البلاد التونسيّة. وقد بيّن ذلك «جول فيري» أحد صانعي هذه السياسة التوسّعية عندما صرّح أمام مجلس النواب في شهر جويلية 1885 «إن تأسيس مستعمرة هو بمثابة خلق سوق» وأضاف «فيري» نفسه بعد خمس سنوات في توطئة كتاب عنوانه : «**التونكان والوطن الام**» : «إنّ السّلم الاجتماعيّة في العصر الصناعي للبشريّة هي مسألة أسواق» ولعله كان أكثر وضوحا حين أضاف في نفس التوطئة : «ان طاقة الاستهلاك في روبا بلغت أقصى حدّ وهذا ما يحتّم علينا خلق فئات جديدة من المستهلكين في مناطق حرى من العالم حتى نجنّب المجتمع العصري الانهيار، وكي نتّقي في مطلع القرن العشرين هلاكا جماعيا من جراء كارثة لا يستطيع أحد تقدير عواقبها»[3].

إلّا أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن البلاد التونسيّة لم تكن تمثّل سوقا هامّة بالنسة لموادّ الاستهلاك. فقد عرف سكّانها قبيل الحماية ـــ باستثناء أقليّة محظوظة ـــ ظروف عيش قاسيَة جدّا ولم تكن امكانياتهم لتسمح لهم باقتناء مواد الاستهلاك الأوروبيّة. وهكذا فان تصدير مثل هذه المواد لا يجب أن يكون بأيّة حال الدّافع الرئيسي لاحتلال تونس. لكن اذا كانت الإيالة لا تمثّل في المدى القريب سوقا مفضّلة لمواد الاستهلاك فهي تسمح بتصدير التجهيزات التي كانت تتوقّف عليها كل القطاعات الصناعية بما فيها الصناعات الخفيفة. وقد كان تصدير هذه التجهيزات مرتبطا أيضا بتصدير رؤوس الأموال الذي يعتبر العامل الأساسي لانتصاب الحماية على هذه البلاد.

فبعد أن بلغ الاقتصاد الرأسمالي مستوى معيّنا من النمو صار في أمسّ الحاجة إلى تصدير رؤوس الأموال التي تكدّست في مرحلة الازدهار الاقتصادي أي فيما بين 1851 و1873 وذلك بفضل الأرباح التي تحقّقت في الصناعة والتجارة وبفضل المؤسّسات البنكية الضخمة التي تم بعثها في تلك الفترة.

البحث عن مجالات لاستثمار الأموال

وفي مرحلة الكساد الاقتصادي (1873 ـــ 1896) لم تعد مجالات استثمار رؤوس الأموال في أوروبا مثمرة إذ قلّت نسبة الأرباح. ففي سنة 1870 وفي الوقت الذي أنجزت فيه الثورة الصناعية الأولى في فرنسا وانقلترا بصفة عمليّة كانت آفاق الاستثمار في هذين البلدين محدودة جدّا. وقد وصف رئيس المصرف اللّيوني في مارس 1876 هذه الحالة بقوله : «لدينا أموال كثيرة غير مستثمرة... فالمال يثقل كاهلنا ونحن لا ندري ماذا نفعل به»[4]، وهذا ما دفع الأوروبيّين إلى التفكير بصفة جدية في إيجاد مناطق أخرى لاستثمار أموالهم المكدّسة. فإذا كانت نسبة الربح لا تبلغ في أسواق أوروبا 6% فهي تتراوح بين 8 و15% في «البلدان المتخلّفة» حيث تكون الأموال قليلة وبالتالي باهضة القيمة وحيث تتوفّر إمكانيات الاستثمار.

ففي البلاد التونسية مثلا، يستطيع الأوروبيّون استثمار أموالهم في الميدان الفلاحي الذي يوفّر لهم أرباحا مذهلة لأنّ ثمن الأراضي بخس للغاية[5] أو في ميدان التجهيز كمدّ السكك الحديدية وحفر الموانىء وغيرها من التجهيزات التي تكاد تنعدم في هذه البلاد. كما أنهم يستطيعون توظيف أموالهم في البحث عن المواد الأولية واستغلالها. ونحن ندرك أهمية الاستثمار في هذه الميادين إذا ما أضفنا إلى هذه المعطيات عنصرا آخر وهو رخص اليد العاملة[6]. ونظرا لما يتطلبه الاستثمار في «البلدان المتخلّفة» من تجهيزات أساسية فإن هذا العمل من شأنه أن ينشّط كلّ أنواع الصناعات الثقيلة كالمناجم وصناعة الصلب والمنشآت الميكانيكية، وصناعة وسائل النقل، ويمكّنها من استرجاع مستوى انتاجها الطبيعي، واستيعاب عدد كبير من العاطلين، فتتسع بذلك السوق الداخلية وتنتعش الصناعات الخفيفة والفلاحة، فتستوعب بعض العمال وتساهم بدورها في حل مشكل الشغل. وهكذا تجد الحكومات الأوروبية في تصدير رؤوس الأموال حلا لأزمتها الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها، وتعمل بذلك على ترسيخ النظام الرأسمالي في بلدانها.

هذه اذن هي الأسباب التي دفعت انقلترا وفرنسا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى البحث عن مجالات استثمار مضمونة المكاسب. وقد غدا هذا الامر بالنسبة لها حتميّة اقتصادية واجتماعية وسياسية مما يجعله يمثّل ـــ في اعتقادنا ـــ العنصر الرئيسي لسياسة التوسّع الاستعماري.

وقد بات من المفروض أن تكون الإيالة التونسية في مثل هذه الظروف سوقا للمصنوعات الأوروبية وحقل استثمار لرؤوس الأموال الانقليزية والفرنسية في مقام أول

والايطالية في مقام ثان، علما بأنّ إيطاليا بدأت تلعب دور القوّة العظمى بعد إعا
وحدتها في السبعينيات. ولم تعد تخفي أطماعها في تونس، مستندة في ذلك على حق
تاريخيّة يرجع عهدها الى الرومان في هذه البلاد التي تعيش على أرضها جالية إيط
كثيرة العدد بالنسبة إلى الجاليات الأوروبية الأخرى[7]. وهكذا تتّضح أسباب التد
الاقتصادي لهذه القوى الثلاث في تونس.

وقد تمثل هذا التدخل في بادىء الأمر في الهيمنة على السوق التجارية والمالية.

التوسع التجاري والمالي للقوى الأوروبية في تونس

التوسّع التجاري

.وقد دعّم هذا التوسع الاستعماري تلك المعاهدات اللّامتكافئة التي فرضتها انقلترا على الباي سنتي 1863 و1875 وإيطاليا سنة 1868. فهذه المعاهدات أعفت البضائع الأوروبية من جلّ الرسوم الجمركية وكذلك من المكوس الداخلية إذ أجبر الباي بموجب الفصل السابع من المعاهدة التونسية الانقليزية المؤرخة في 19 جويلية 1875 على عدم منع استيراد أيّة بضاعة من بريطانيا خاماً كانت أو مصنوعة «وهذه البضائع لا تدفع عند دخولها إلى تونس أكثر من 8% من قيمتها وذلك علاوة على إعفاء مستهلكيها من تونسيّين وأوروبيّين من كل المكوس التي توظّف عادة على السلع المحلية».

غير أن هذا الشكل من التوسع لا يمثل رهانا بالنسبة للدول الأوروبية نظرا لضعف المقدرة الشرائية للسكّان التونسيين — رغم أنّه يغمر البلاد بالبضائع الأجنبية ويعمل بالتالي على تقويض ركائز الصناعة المحلية — وهو في آخر الأمر لا يوفّر لهذه الدول أرباحا ذات أهمية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ كلّ هذه الدول تتمتع في البلاد التونسية بحق الأمّة الأكثر رعاية. أي أنّ كل مكسب اقتصادي تحصل عليه دولة يعود بالفائدة على بقية الدول وبعبارة أوضح فإن معاهدة 1875 المبرمة بين انقلترا وتونس لا تنطبق على التجارة البريطانية فحسب بل كذلك على كل البضائع المستوردة من البلدان الأوروبية بدون تمييز أو إستثناء. وكانت جميع القوى العظمى تحترم هذه القاعدة في أغلب الأحيان.

التوسع المالي

أمّا الحالة في الميدان المالي فكانت مختلفة، ذلك أن التوسع في هذا المجال تمّ في البداية بواسطة القروض التي كانت تقدّم إلى الباي بنسب ربح مرتفعة جدّا. وهذه الأموال كانت

متأتية في واقع الأمر من فرنسا وانقلترا وإيطاليا اذ قبلت هذه البلدان، في مرحلة أولى، اقتسام السّوق التونسية. ولم تلبث أن استغلّت عجز حكومة الباي على تسديد فائدة ديونها لتهيمن في سنة 1870 على مالية الايالة. وهذا الوضع يتماشى، دون شك، مع الرخاء الاقتصادي الذي عرفته القوى الكبرى فيما بين 1851 و1873 أي في فترة تجد فيها رؤوس الأموال الأوروبيّة مجالا واسعا للاستثمارات المربحة بأوروبا نفسها. أمّا في مرحلة الركود الاقتصادي (1873 ــ 1896) فقد كان التنافس بين هذه الدول يحتدّ كلّما ضاقت مجالات الاستثمار بأوروبا وقلّت مكاسبها. وأصبحت كل دولة تعمل على ضمان أكثر ما يمكن من الامتيازات في الإيالة لرعاياها من أصحاب رؤوس الأموال وكذلك على استثمار أكثر ما يمكن من أموالها في هذه البلاد.

وهذا ما دفع بالقنصل الانقليزي ريشار وود (Richard Wood) إلى التدخل لدى مصطفى خزندار قصد الحصول على عقود وامتيازات لصالح رجال الأعمال البريطانيين، وتمكّن في شهر أوت من سنة 1871 من «افتكاك» امتياز يتمثّل في مدّ خط حديدي بين تونس وحلق الوادي من جهة وتونس وباردو من جهة أخرى لحساب شركة انقليزية ولمدة 99 سنة. وقد تمّ تدشين هذين الخطّين في شهري أوت وأكتوبر من سنة 1872. وكلّفت هذه الشركة في نفس السنة باتمام إنجاز خط تونس حلق الوادي المرسى (T.G.M) كما عهد إليها بمدّ الخطوط الحديدية بين تونس العاصمة والمدن التالية : باجة، الكاف، بنزرت، ماطر، سوسة والقيروان. وسمح في سنة 1873 لرجال الأعمال البريطانيين بتأسيس بنك خاص يتمتع أيضا بحق إصدار العملة. وقد تأسّس هذا البنك في لندن في أوت 1873 تحت اسم «بنك لندن بتونس» (The London Bank of Tunis) وبرأسمال قدره 100.200 جنيه استرليني وفتح مقرا له بتونس في 9 أكتوبر من نفس السّنة.

وقد أثارت هذه الامتيازات التي منحتها حكومة الباي لانقلترا حفيظة كلّ من فرنسا وإيطاليا، ممّا دفع بقنصليهما إلى بذل المزيد من الجهد للحصول على مثلها من الامتيازات لفائدة مواطنيهما. ويبدو أن إيطاليا كانت في السبعينيات أكثر حماسا من فرنسا في خصوص الحصول على امتيازات خاصّة بتونس وكانت مستعدة لدفع أي ثمن لذلك. وكان رجال الأعمال الايطاليون يجدون كل دعم من «ليكورقو ماشيو» (Licurgo Maccio) قنصلهم في تونس، ومن حكومة «روما» التي دعّمتهم ماديّا كي تساعدهم على مزاحمة الشركات الفرنسية ذات الامكانيات المتوفّرة. وهذا ما مكّن الايطاليين من الحصول على خط الحديدي تونس ــ حلق الوادي ــ المرسى (T.G.M).

أما اهتمام الانقليز بالبلاد التونسية فقد بدأ يضعف منذ حصولهم على جزيرة قبرص سنة 1878 وهذا ما دفعهم الى التفريط في هذا الخط الحديدي وبيعه بالمزاد العلني الذي

تمّ في جويلية سنة 1880 وقد انتزعت شركة ملاحة جنوة خط تونس ـــ حلق الوادي ـــ المرسى (T.G.M) بعد أن قبل مديرها «رفائيلي روبطينو» (Raffaele Rubattino) اشتراءه واستغلاله بدعم مالي من حكومته. ففي 7 جويلية 1880 تمّت المزايدة التي بلغت 165.500 جنيه أي ما يتجاوز الأربعة ملايين فرنك لفائدة الشركة الايطالية المذكورة.

وهكذا تكون شركة «روبطينو» قد كسبت هذا المزاد على حساب شركة السكك الحديدية الفرنسية «بون قالمة» (Bone-Guelma) بفضل تدخّل الحكومة الايطالية التي قدّمت للشركة ضمانا ماليا يصل إلى سبعة ملايين ليرة، وضمنت لها أيضا نسبة ربح سنوي على المقادير المدفوعة تقدّر بـ 6%.

وقد دفعت هذه الجرأة ـــ التي اتّسمت ت بها السياسة الايطالية بتونس والتي دعّمت مركز إيطاليا ومصالحها بهذا البلد ـــ بفرنسا الى التدخل بصفة جدّية في الإيالة، فأصبح قنصلها «تيودور روسطان» (Theodore Roustan) يبذل قصارى جهده لضمان التفوّق الفرنسي في البلاد التونسية. وكان هذا الأمر يستدعي الحصول على أكثر ما يمكن من الامتيازات لفائدة رجال الأعمال الفرنسيّين.

وقد تحصّل روستان منذ سنة 1876 على امتياز مدّ خطّ مجردة لفائدة شركة «باتينيول» (Batignolles) التي عهدت بانجازه، فيما بعد، إلى فرعها بالجزائر المعروف بشركة «بون ـــ قالمة»، وقد دشّنت هذه الأخيرة في شهر أفريل سنة 1879 الجزء الأوّل (100 كم) من هذا الخط الحديدي الذي يربط، عندما يتم إنجازه، بين تونس والجزائر. كما حصلت نفس الشركة سنة 1880 على امتياز مد الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة من جهة وبين تونس وبنزرت من جهة أخرى بعد أن تخلّت عن ذلك الشركة الانقليزية (The Tunis Railways Company) ثم توصّلت في نهاية الأمر إلى الحصول على امتياز مدّ كل السكك الحديدية بالبلاد التونسية. كما تحصّلت، في نفس السنة شركة «باتينيول» على امتياز حفر ميناء بتونس العاصمة.

وقد اهتمت الشركات الرأسمالية الفرنسية بشراء الأراضي التونسية مثلما اهتمّت بحفر الموانىء ومدّ الخطوط الحديديّة. ولهذا الغرض فتحت «شركة مرسيليا للقرض» في شهر مارس سنة 1879 فرعا لها في تونس عرف باسم «الشركة الفرنسية التونسية للقرض». وتمكن هذا الفرع في السنة الموالية من شراء هنشيرين هامين، يقع احدهما في سيدي ثابت ويمسح 5000 هكتار، بينما يوجد الثاني في النفيضة وهو عبارة عن مقاطعة تمتدّ على مساحة 100.000 هكتار بين تونس وسوسة كانت ملكا للوزير الأول السّابق خير الدين باشا. أما شركة باتينيول فقد شرت بدورها هنشيرا بوادي الزرقة ـــ بين مجاز الباب وباجة ـــ تقدر مساحة بتسعة آلاف هكتار.

والملاحظ أن هذه الشركات المذكورة كانت وثيقة الارتباط بتجمّعات ماليّة فرنسية كبرى : «فشركة مرسيليا للقرض» مرتبطة «بشركة القرض الصناعي والتجاري»، ومجموعة باتينيول — بون — قالمة لها علاقات وثيقة بمصرف الاسقاط المرتبط بدوره «ببنك باريس وهولندا» (Banque de Paris et des Pays Bas)(8).

وكانت هذه التجمعات المالية تضغط من حين لآخر على الحكومة الفرنسية كي تتحصل على امتيازات في البلاد التونسية وهذا ما يفسّر دعم الحكومة والقنصل لممثليها في الإيالة. ففي كتاب صدر سنة 1910 حول «النفيضة وسيدي ثابت» يقول المؤلف في هذا الصدد : «ان السيد «راي» (Rey)، رئيس شركة مرسيليا للقرض يحظى دائما بكل حفاوة عند استقباله في باريس من قِبل الوزراء واشهر رجال السياسة. وكان كلّ من «بارثيليمي سان هيلار» (Barthelemy Saint-Hilaire) و«وادنقتون» (Waddington) و«جول فيري» (Jules Ferry) و«قمبطا» (Gambetta) يتابعون المسألة باهتمام بالغ»(9).

وقد أشار «دي لانوسون» (De Lanessan) إلى أنّ كل الشركات الماليّة الفرنسية المهتمة بما يجري في تونس «تلقى كلّ تشجيع من القائم بالأعمال، روسطان، ومن حكومة الجمهورية التي يسيرها رجال مصرّون على عدم التفريط لأية قوة أخرى في بلد غني كالإيالة ومرتبط بالجزائر إلى حدّ أن مستقبل هذه الأخيرة قد يصبح مهدّدا لو صارت ونس مستعمرة أجنبيّة»(10).

ولم يتوان تيودور روسطان في استعمال شتى الوسائل التي تجبر الحكومة التونسية على منح امتيازات للمؤسّسات الفرنسية. وكان يعضده في عمله «الياس موصالي» (Elias Mussali) وهو يونانيّ اشتغل مترجما للباي سنة 1847 ثم عمل مديرا مساعدا في وزارة الشؤون الخارجية منذ سنة 1860 إلى أن وقع عزله سنة 1872 ولم يسترجع منصبه إلّا في سنة 1879 بفضل تدخّل القنصل الفرنسي. ومنذ ذلك الوقت تفانى هذا الموظف لسامي في خدمة السياسة الفرنسية المتّبعة في تونس.

وقد توصّل «روسطان» إلى ربط صلة وثيقة بعائلة «موصالي» إذ تمكّن هذا الاعزب ث من كسب ودّ السيدة موصالي الفاتنة واتّخذها خليلة له فضمن بذلك بقاء جنرال الياس وفيّا لفرنسا وتحصّل علاوة على ذلك لفائدته على عدة هبات من الباي.

وكان القنصل الفرنسي يعتقد في قرارة نفسه بأن كل الأساليب جائزة ما دامت تسهّل عمل المؤسسات الفرنسية في تونس. وهو يرى أن الاستعمار الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة اذ يعتبر مدخلا للتدخل السياسي بل والعسكري متى قرّرت الحكومة الفرنسية احتلال الإيالة.

التشجيع البريطاني ـ الألماني لفرنسا على احتلال تونس

وكان «روسطان» متحمسا جدا لتطبيق هذا البرنامج خصوصا بعد التغيّر الذي طرأ على موقف الدول الأوروبية. فاذا ما استثنينا إيطاليا فإن كلّ هذه القوى أصبحت منذ سنة 1878 لا ترى مانعا من انتصاب حماية فرنسية على تونس. وقد تبلورت هذه النظرة في كواليس مؤتمر برلين المنعقد من 13 جوان إلى 13 جويلية 1878 لوضع حدّ لمسألة البلقان. حيث شجّعت كلّ من انقلترا والمانيا فرنسا على بسط نفوذها على تونس. فانقلترا مثلا تخلّت عن تونس لفائدة فرنسا مقابل هيمنتها على قبرص وذلك بعد أن توصّلت إلى إبرام اتفاقية سرّية مع الامبراطورية العثمانية تخوّل لها السيطرة على هذه الجزيرة. وقد صرّح وزير خارجية انقلترا اللورد «سالسبوري» (Salisbury) لنظيره الفرنسي «وادنقتون» (Waddington) بقوله : «احتلّوا تونس إن شئتم فانقلترا لا تمانع في ذلك بل تحترم قرارتكم». وكان يرمي من وراء ذلك الى صرف نظيره عن مسألة قبرص. ثمّ أضاف سالسبوري في مقابلة أخرى مع زميله الفرنسي قائلا : «وفضلا عن جميع الاعتبارات الأخرى فإنه يتحتم عليكم ألا تتركوا قرطاج بين يدي شعب متخلف»[11].

وقد أكّد الوزير الأول البريطاني «بنجمان دسرائلي» (Benjamin Disraeli) على هذه التصريحات لوزير الشؤون الخارجية الفرنسية، بل جدّدت بريطانيا تأييدها لفرنسا بخصوص المسألة التونسيّة غداة مؤتمر برلين أي في 7 أوت 1878.

ووجدت حكومة الجمهورية نفس الدّعم من المانيا إذ أيّد المستشار «بسمارك» (Bismarck) المقترح البريطاني المتعلّق بتونس راميا من وراء ذلك إلى منح تعويضات لفرنسا لصرف نظرها عن مقاطعتي الالزاس واللوران اللتين ضمّتهما ألمانيا منذ سنة 1870. وقد أكّد بسمارك ذلك في 4 جانفي 1879 في حديث له مع سفير فرنسا ببرلين «الكونت دي سانت فاليي» (Le Comte de Saint-Vallier) ذكر فيه : «إني أعتقد بأن الإجاصة التونسيّة قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها»[12]. وهكذا يمكن القول بأن فرنسا صارت تتصرّف بكل حرية في تونس منذ أن تخلّت المانيا وانقلترا عن هذه المسألة غداة مؤتمر

برلين.

وما كانت إيطاليا لتتخلّى بالطّبع عن مطامعها في تونس، إلّا أنها لم تلق دعما فعليّا يمكّنها من تحقيق غاياتها، بل عارضت انقلترا على عكس ذلك هيمنة الايطاليين على الإيالة لأن هذه الهيمنة تخوّل لهم مراقبة حوضي مضيق صقليّة وتمكنهم في نهاية الأمر من قطع طريق الهند الذي أصبح يمرّ بالبحر المتوسط منذ فتح قناة السويس سنة 1869.

غير أن حكومة الجمهورية الفرنسية ظلت، رغم كلّ هذه الظروف الملائمة، متردّدة قبل أن تثير المسألة التونسية. ولم تزل فرنسا تعيش في ذلك الوقت، تحت تأثير هزيمة سنة 1870، كما كانت أنظار الرأي العام الفرنسي متجهة نحو الحدود الألمانية، بينما كان متطرفو اليسار واليمين يروّجون فكرة الأخذ بالثأر حتى أصبح احتمال شنّ حرب على المانيا لاسترجاع مقاطعتي الالزاس واللوران أمرا واردا، وكان جلّ الفرنسيين يرون أن السياسة المطابقة للمصلحة القومية هي التي تأخذ بعين الاعتبار أمن البلاد وكذلك تحالفاتها الأوروبية. والسياسة الاستعمارية تبدو، بناء على ذلك، متنافية وهذا الغرض الملّح، أما سياسة الانطواء التي سلكتها الحكومة الفرنسية منذ سنة 1870 فهي الكفيلة وحدها باعداد فرنسا لحرب لا مفرّ منها ضدّ ألمانيا وجعلها تحافظ على قوّتها وعلى تحالفاتها.

وعلاوة على كلّ ذلك فقد اعتبر الرأي العام الفرنسي وعدد كبير من رجال السياسة تأييد بسمارك للتدخّل الفرنسي في تونس مناورة يقصد بها المستشار الألماني تعكير العلاقات الفرنسية الايطالية وعزل فرنسا على الصعيد الأوروبي. وبات من المؤكّد ألّا يؤيّد الشعب، في هذا الظرف، كلّ سياسة تعرّض أمن فرنسا للخطر. وكانت حكومة الجمهورية واعية بذلك تماما وهو ما نلمسه في هذه العبارات التي أسرّ بها «جول فيري» إلى وزير الشؤون الخارجية عند خروجهما من اجتماع لمجلس الوزراء في 29 جانفي 1881 : «تريد أن نرسل قوة عسكرية لاحتلال تونس ونحن قادمون على انتخابات في هذه السنة! أنسيت ذلك يا عزيزي سان هيلار»![13] والمعلوم أن وزير الشؤون الخارجية الفرنسي طلب من حكومته التدخل بكل حزم في تونس.

وهذه الظّروف ستؤثر كثيرا في السياسة الفرنسية وستشلّ كلّ تحرّك فرنسي داخل الة لمدّة ثلاث سنوات تقريبا. وإذا كان وزير الخارجية «وادنقتون»، قد أعدّ مشروعي ية في سنتي 1878 و1880 فان المعاهدتين بقيتا حبرا على ورق بسبب العداء لمالي والمعارضة الشديدة التي أبداها «قمبطا» (Gambetta) وإصرار محمد الصادق باي لى عدم قبولهما.

ضغوط رجال الأعمال الفرنسيين

إلّا أن الضغوط التي سلّطها رجال الأعمال والمضاربون على الديون التونسية والحزم الذي أظهرته إيطاليا فيما يتعلق بأعمالها بالإيالة دفعت فرنسا إلى الخروج من جمودها لتسلك سياسة استعمارية وتبسط حمايتها على البلاد التونسية.

فالشركات المالية هي التي دفعت بفرنسا إلى احتلال تونس قصد تصدير جزء من أموالها وبضائعها التي تكدّست في الأسواق الداخلية، وقد كانت في أمسّ الحاجة إلى أسواق جديدة ومواطن استثمار في هذه الفترة من الركود الاقتصادي.

وكانت هذه الشركات ترى أن هذا الاحتلال سيمكّنها من الحفاظ على الامتيازات التي تحصّلت عليها في الإيالة، ومن تطويع هذه البلاد لخدمة مصالح مؤسّساتها دون سواها. وهي تملك امكانيات مادية ضخمة تؤهّلها للتأثير على حكومة الجمهورية، وتمكّنها في نهاية الأمر من تحقيق أهدافها. كما كان عدد كبير من النواب والشيوخ ممثلين في مجالس إدارتها ومهتمين مباشرة بنشاطاتها وذلك فضلا عن العلاقات القوية التي تربطها ببعض الأوساط السياسية.

لقد كان مجلس النواب يعدّ — عند احتلال الإيالة وحسب «أوغست شيراك» (Auguste Chirac) — مائة عضو بينما كان مجلس الشيوخ يضمّ خمسين عضوا لهم جميعا علاقة وثيقة بالشّركات المالية الكبرى(14). وكان النظام البرلماني يسمح لهم بممارسة نفوذ فعلي على حكومة الجمهورية يجرّها إلى اتّباع سياسة تتّفق ومصالحهم؛ ذلك أن السلطة التنفيذية تخضع في مثل هذا النظام للسلطة التشريعية.

وقد بيّنت صحيفة «**لي بيتي باريزيان**» (Le Petit Parisien) الصادرة يوم 29 سبتمبر 1881 في مقال بعنوان : «حقيقة غزو البلاد التونسية» ان مسؤولية التدخل الفرنسي في تونس تعود أساسا الى الشركات المالية الكبرى. والملاحظ أنّ أوّل ما قامت به الجيوش الفرنسية في تونس من الأعمال إثر احتلال البلاد تمثّل في السيطرة على منطقة النفيضة لدعم وجهة نظر «شركة مرسيليا للقرض» حتى تتحصّل بذلك على «حق ملكية»

المنشير الذي اشترته سنة 1880 من الوزير السابق خير الدين[15].

وقد اعتنت الشركات المالية في الآن نفسه بمسألة الديون التونسية التي فتحت المجال قبيل الحماية لمضاربات دنيئة إذ انتهز الكثير من رجال الأعمال والسياسيين أيضا فرصة انخفاض قيمة الأسهم التونسيّة وشَرَوْها بأثمان بخسة بلغت 50 و40 بل وحتّى 30% من قيمتها الحقيقيّة. وقد اعترف بذلك وزير المالية الفرنسي «ليون ساي» (Léon Say) الذي صرّح في شهر جوان 1882 بأن «الغزو الفرنسي سبقته عمليّات مضاربة وفرّت للتجمّعات المالية المشهورة أسْهُمًا تونسية تمّ شراؤها دون قيمتها الحقيقية بـ 50 أو 40 بل وحتّى بـ 30 في المائة، وتواصلت هذه العمليّات إلى ما بعد احتلال الإيالة»[16]، وقد راهن كلّ هؤلاء المضاربين على احتلال تونس لتحقيق أرباح مهولة، ذلك أنه من البديهي أن تعمد الحكومة الفرنسية إلى إصلاح المالية التونسية وحماية مصالح مقرضي الباي إذا ما تمّ لها احتلال الإيالة، وهو ما ينجرّ عنه ارتفاع في قيمة الأسهم التونسية.

وقد استعادت هذه الأسهم فعلا مكانتها في البورصة مع انتصاب الحماية الفرنسية بفضل الضمانات التي منحتها معاهدة 12 ماي للمقرضين حيث بلغت قيمة الاسهم 489 فرنكا في سنة 1881 بعد أن انحدرت إلى 157 فرنكا في سنة 1877[17]. ومنذ سنة 1881 أصبح بإمكان المضاربين بيع أسهمهم بـ 480 أو 490 فرنكا وهي أسهم اشتروها منذ عدة سنوات بـ 220 و165 فرنكا. وقد كسبوا من وراء ذلك أموالاً طائلة.

ولا جرم إذن أن يدفع كلّ هذا بعدة صحف فرنسية يمينيّة ويساريّة إلى تقديم المسألة التونسية على أنها عمليّة مضاربة بسيطة في أسهم البلاد التونسيّة وديونها. وقد وصل الأمر «بهنري روشفور» (Henri Rochefort) الكوموني السابق إلى حدّ إدانة «قمبطا» (Gambetta) والقنصل «روسطان» (Roustan) بصفة مباشرة حيث اتهمهما بإثارة المسألة التونسية للترفيع في قيمة الاسهم المتعلقة بديون الباي التي اشترياها بأثمان بخسة. وقد أشار «روشفور» الى ذلك في مقال له صدر يوم 27 سبتمبر 1881 بجريدته «لنترنزجان» (l'Intransigeant) تحت عنوان : «سرّ المسألة التونسية». وجاء التصريح الحكم في القضية التي رفعها «روسطان» ضدّ هذه الصحيفة ليثبت التهم التي وردت في تال وليبرّئ ساحة «روشفور»، ولعلّنا نستطيع أن نفسّر بذلك التحول المفاجىء الذي أ على موقف رئيس مجلس النواب، قمبطا، من إحتلال الإيالة. فبعد أن عارض بشدّة ل مشروع حماية على تونس تحسّبا من إثارة الفتنة بين فرنسا وإيطاليا نرى الرجل القوي في الجمهورية الثالثة يقبل في شهر مارس 1881 فكرة إرسال جيوش فرنسية لهذه البلاد ولو أن ذلك تمّ بإلحاح من «البارون دي كورسال» (Le Baron de Courcel) مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية. وهذا التغيّر المفاجىء في الموقف يدفعنا إلى القول بأنّ

«قمبطا» وأصحابه كانوا معنيّين بالمسألة التونسية لأسباب مالية. وكانت هذه الفكرة راسخة في ذهن «اللورد باجي» (Lord Paget) سفير انقلترا بباريس الذي كتب في تقرير لوزارة الخارجية البريطانية في موفّى سنة 1881 أن «قمبطا هو الذي خطّط للمسألة التونسية من أجل جمع الأموال للانتخابات الفرنسية، وقد تمّ ذلك عن طريق المضاربة في البورصة»(18).

ومهما يكن من أمر فان التحول الذي طرأ على موقف رئيس مجلس النواب الفرنسي، والمجهودات التي بذلها «ماشيو» (Maccio) قنصل إيطاليا بتونس لتعزيز مصالح بلاده على حساب فرنسا، هي التي دفعت رئيس الحكومة الفرنسية جول فيري إلى التدخل مباشرة في شؤون الإيالة وكان ذلك في شهر مارس من سنة 1881.

وكان جول فيري الذي يعتقد حقّا بأن مصالح فرنسا تتطابق ومصالح أبنائها من أصحاب رؤوس الأموال قد عقد العزم على احتلال الإيالة التونسية بعد أن طمأنه «قمبطا» بأنه سيحظى بمساندة البرلمان خصوصا وأنه شديد الحرص على حماية مصالح الشركات المالية الفرنسية في تونس ودعمها وعلى إيجاد حلّ للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبّط فيها آنذاك الجمهورية الفرنسية.

احداث الحدود الجزائرية التونسية

وقد تذرّعت الحكومة الفرنسيّة بضرورة حماية الحدود الجزائرية لتبرير تدخّلها في تونس مدعية أنّ هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجومات القبائل التونسية وبالخصوص قبائل بني خمير. وآخر حدث سجّل في هذا المجال تمثل في إغتيال مواطن من أولاد سدرة من قبيلة خمير فوجئ في شهر فيفري 1881 صحبة فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية كانت على موعد معه في مقاطعة قسنطينة. وكان هذا الحدث كافيا لتدخل القوات الفرنسية في الإيالة. فقد جرت أثره عدة مناوشات بين قبيلتي ناهد وخمير أدّت إلى تدخل السلط «الجزائرية» بدعوى الحفاظ على الأمن في الحدود ثمّ آل الأمر إلى مواجهة بين الجيوش الفرنسية والقبائل التونسية يومي 30 و 31 مارس 1881. وقد استغل « جول فيري » هذا الوضع فبسط المسألة أمام البرلمان وطلب منه اعتمادات قيمتها خمسة ملايين فرنك لتنظيم حملة عسكرية لمعاقبة القبائل التونسية القاطنة على الحدود وردعها. وصادق أعضاء البرلمان على ذلك في 7 افريل 1881 بدون اعتراض.

والملاحظ أن المناوشات على الحدود بين القبائل التونسية والجزائرية لم تكن وليدة شهر مارس 1881 بل تعود إلى زمن بعيد حيث سجلت. سلط الجزائر مالا يقلّ عن 2380 حادثة فيما بين سنة 1870 وسنة 1881 أي بمعدّل 200 حادثة في السنة[19]. وهكذا يتبيّن أن حكومة الجمهورية الفرنسية لم تعر هذه المسألة أي اهتمام الا عندما أقرّت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية.

وهذا ما أكدته السّلطات العسكرية الفرنسية نفسها عندما بيّنت أن «أحداث شهري فيفري ومارس 1881 كانت تشكل فعلا بعض الخطورة، ولكنها لم تكن كافية لتبرير الموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في تلك الفترة»، وهذه الأحداث ــ على حدّ تعبير هذه السلطات نفسها ــ « لا تمثّل في نهاية الأمر سوى فرصة انتهزناها بسرعة للخروج من وضعية متردية ولتحقيق أهداف سياسية أسمى وأكثر أهميّة»[20]. فلم تكن قضية خمير إذن سوى تعلّة واهية اتخذتها حكومة الجمهورية لتشرع منذ شهر أفريل 1881 في احتلال البلاد التونسية.

هوامش الفصل الثاني

(1) لقد أصبحت طريق الهند منذ فتح قناة السويس سنة 1869، تمرّ بالبحر الأبيض المتوسّط. فهذه القناة تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر الذي يتصل بالمحيط الهندي عن طريق مضيق باب المندب.

(2) أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية : تونس مجلد 58 من روستان الى سان هيلار (Saint Hilaire) تونس 10 ماي 1881.

(3) جول فيري — توطئة لمجموعة من الوثائق نشرها سنة 1890 ليون سنتبري (Léon Sentupery) تحت عنوان «التنكان والوطن الأم بعد مرور خمس سنوات» باريس 1890 .Le Tonkin et la Mère Patrie) cinq ans après).

(4) جون بوفياي — تلقين للمصطلحات والدواليب الاقتصادية في الفترة المعاصرة (القرنان التاسع عشر والعشرين) باريس 1972 ص 318. Jean Bouvier : Initiation au Vocabulaire et aux) Mécanismes Economiques Contemporains «XIXe—XXe s.»).

(5) لقد اشترى المعمرون في العقد الأول من الحماية (1881 — 1892) ملكيّاتهم بأسعار تتراوح بين 50 و100 فرنك بالنسبة للهكتار الواحد (جان بونسيه — الاستعمار والفلاحة الأوروبية بتونس منذ 1881. المصدر المذكور أعلاه. ص 145).

(6) كان الأجر اليومي للعامل الأوروبي يتراوح بين 3 و4 فرنكات. أما التونسي فكان أجره يتراوح بين 1،50 وفرنكين اذا كان العمل شاقا وبين 0،60 و1،20 فرنك اذا كان العمل سهلا (شارل ريبان — تونس الفلاحية ص 23 الى 26 (Charles Riban. La Tunisie Agricole. Tunis 1894).

(7) لقد كانت الجالية الأوروبية بالبلاد التونسية تقدّر سنة 1881 بـ 18.914 نسمة من بينها 708 فرنسي و7000 مالطي و11.206 إيطالي.

(8) جان قانياج — أصول الحماية الفرنسية بتونس — المصدر السّابق ص 526.

(9) لوت — النفيضة وسيدي ثابت. G. Loth - L'Enfidha et Sidi Thabet - La Grande) Colonisation Française en Tunsie- Tunis 1910).

(10) جان لوي دولانسان : تونس ص 91. (Jean Louis de Lanessan - La Tunisie - Paris 1887).

(11) جان قانياج — المصدر السّابق. ص 417.

(12) المصدر ذاته — ص 439.

(13) ورد في قانياج — المصدر السّابق — ص 512 — 513.

(14) أوقيست شراك — المضاربة في عهد الجمهورية الثالثة 1870 — 1887 الجزء الثاني — ص 3 الى 9 (Auguste Chirac - L'Agiotage sous la Troisième République 1870 ' 1887 Paris 1888. 2 Vol).

(15) يعتبر الباي الذي وهب هذا الهنشير إلى خير الدين ان هذا الأخير له فيه حق الانتفاع دون حق الملكيّة.

(16) ورد في قانياج — أصول الحماية .. المصدر السّابق ص 519.

(17) أوقيست شراك — المصدر السّابق — الجزء الأول ص 251 و338.

(18) ورد في قانياج — المصدر السّابق ص 517.

(19) احتلال البلاد التونسية 1881 — 1883 (دراسة قامت بها مصلحة الاستعلامات لجيش الاحتلال سنة 1885) نسخة مرقونة ص 7. (L'Occupation de la Tunisie 1881-1883).

(20) المصدر ذاته، ص 6.

الفصل الثالث

مقاومة السكان التونسيين للاحتلال الفرنسي*

احتلال البلاد التونسية

في يوم 24 أفريل 1881، تسرّبت كتيبة فرنسية تضمّ 35.000 رجل من الجزائر إلى البلاد التونسية بقيادة الجنرال «لوجيرو» (Logerot)، فاحتلّت مدينة الكاف في 26 أفريل، وسوق الاربعاء في التاسع والعشرين من نفس الشهر، وعين دراهم يوم 11 ماي. وفي نفس الوقت قامت وحدة المشرق البحرية باحتلال طبرقة يوم 26 أفريل بعد أن قصفتها بالقنابل، وفي 1 ماي استسلمت مدينة بنزرت بدون أدنى مقاومة حيث حلّت فرقتا «موران» (Mourand) و«بريبار» (Bréart) اللتان كانتا متمركزتين قبل ذلك في «طولون». وفي يوم 8 ماي زحف الجنرال «بريبار» على مدينة تونس.

وفي الثاني عشر من نفس الشهر دخل في حامية إلى قصر باردو بمعية القنصل الفرنسي «روسطان»، بعد أن أعلم الباي رسميًا بهذه المقابلة. وما كان من الباي إلّا أن يخضع ويوقّع على معاهدة باردو التي تكرّس الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية. ورغم ذلك فقد تابع جيش الاحتلال عمليّاته العسكرية بعد إبرام معاهدة 12 ماي فاحتلّ ماطر يوم 18 ماي ودخل الجنرال «لوجيرو» مدينة باجة يوم 20 من نفس الشهر. إلّا أن حملة الربيع التي اقتصرت على احتلال شمال الإيالة قد توقّفت في بداية شهر جوان.

واعتقدت حينئذ السلطات الفرنسية بأن ملفّ القضية التونسية قد طُوِيَ؛ الشيء الذي جعلها تشرع منذ 10 جوان 1881 في التخفيض من قوّاتها العسكرية، وفي حلّ جيش الاحتلال في السادس والعشرين من نفس الشهر والاقتصار على فرقتين تابعتين للجيش المرابط بقسنطينة تعدّان 6000 جنديّ وزّعوا على الكاف وبنزرت وطبرقة وباجة وغار الدماء وفرنانة وعين دراهم.

ومن المحتمل أن يكون هذا التخفيض في عدد جنود جيش الاحتلال من 40.000

---

*) أقتبس هذا النص من محاضرة ألقيت بالفرنسية في المؤتمر الثاني لتاريخ المغرب العربي وحضارته وصدر بالمجلة التاريخية المغربية عدد 33 — 34، جوان 1984.

إلى 6.000 قد ساعد على تنامي حركة المقاومة التي امتدّت ألسنة لهيبها بكامل أرجاء البلاد في صائفة 1881. وهذا ما دفع بالحكومة الفرنسية الى تعزيز جيوشها لمواجهة الموقف فأرسلت إلى البلاد التونسية بـ 84 كتيبة بريّة بقطع النظر عن القوّات البحرية. وتمكّنت هذه القوات من احتلال مدينة صفاقس يوم 16 جويلية 1881 عقب معارك عنيفة، ومدينة قابس في 24 من نفس الشهر. فاستسلم حيّ «جارة» للأعداء دون مقاومة. إلّا أن الحيّ الآخر للمدينة أي «المنزل» قد صمد لأكثر من أربعة أشهر بفضل دعم قبائل نفّات وبني زيد. ولم تتمكن الجيوش الفرنسية من فرض رقابة فعليّة على واحة قابس إلّا في موفّى شهر نوفمبر 1881.

أمّا جهة الساحل والوسط فلم تستسلم للأعداء إلّا في شهر سبتمبر وأكتوبر، بعد أن واجهت ببسالة القوات الغازية التي تمّ لها احتلال القيروان في 26 أكتوبر بعد أن فتحت كل الطرق المؤدّية إلى هذه المدينة. وهكذا صار جيش الاحتلال يهيمن على أهم مناطق الإيّالة في نهاية سنة 1881.

غير أنّه إذا كان سكّان المدن والقرى قد خضعوا للسلط الجديدة فإنّ أغلب البدو الذين يعتبرون العمود الفقري للمقاومة قد تمركزوا بجنوب الإيّالة وفي طرابلس ليواصلوا طيلة 3 سنوات مناوشة الأعداء ونهب السكّان الخاضعين لهم. وهكذا فان لم تلق قوّات الاحتلال مقاومة من قبل جيش الباي فقد كان عليها أن تواجه المقاومة العنيفة التي قابلها بها سكّان الإيّالة.

مقاومة الأهالي للاحتلال

المقاومة بالشّمال

لقد كانت قبائل خمير وسكّان الجبال عموما في طليعة حركة المقاومة في شمال البلاد. فما ان سرى نبأ وصول السّفن البحرية إلى ميناء طبرقة حتى هبّ متطوّعون من أولاد بوسعيد والحوامدة وأولاد عمر بقيادة شيوخهم للمقاومة ولمواجهة الأعداء. ولم تتمكّن قوّات الاحتلال من الاستيلاء على المدينة في 26 أفريل 1881 إلّا بعد قصفها. أمّا الفروع الأخرى من خمير فلم تغادر مواقعها بل بقيت لقطع السّبيل على القوّات الفرنسية القادمة من الجزائر وهي التي تصدّت لكتيبة الجنرال «فانسندون» (Vincendon) في 26 أفريل 1881.

واعترفت السلطات العسكرية الفرنسية بأنّ أفراد هذه القبائل قد «استماتوا في الدّفاع طوال ساعات عديدة ولم يوقفوا القتال إلّا بعد أن تكبّدوا خسائر فادحة»(1). ثم تواصلت المقاومة في جهة جندوبة بمشاركة قبائل أولاد بوسالم والشياحية وعمدون. وكانت هذه القبائل مدعّمة بأبنائها من الجنود الذين فرّوا بأسلحتهم من معسكر علي باي في 29 أفريل 1881 للدفاع عن مواطنهم إثر احتلال سوق الاربعاء. وشهد سهل بوسالم في 30 أفريل معركة عنيفة دارت رحاها في موضع يعرف بـ «بن بشير» حيث تواصل القتال من الساعة الثامنة صباحا إلى السادسة مساء. واضطرّ المقاومون إثر ذلك الى التقهقر والفرار من ساحة المعركة نظرا للتفوّق التقني الذي أظهره العدو وبعد وصول تعزيزات هامّة لقوّاته.

وتميّزت قبائل مقعد وهذيل في الشمال أيضا بمقاومتها الشديدة للغزاة حيث واجهت قوات الاحتلال بكل شجاعة في جهتي ماطر وبنزرت. ففي 28 أفريل 1881 استولى أبناء مقعد على سفينة حربية فرنسية غرقت في عرض الساحل التونسي بين رأس سرات وميناء بنزرت فنهبوها وأسّروا من فيها. واثر ذلك طاف الشيخان داود بن سعد من المشارقة والحاج محمد بن أحمد من مشيخة العرب بالمنطقة لاستنفار السكان وحثّهم على حمل السّلاح. فاستجاب كلّ أفراد مقعد وهذيل لنداء المقاومة وأصبحوا على أتمّ الاستعداد

لمواجهة الأعداء. وهذا ما أكّدته السلطات العسكرية الفرنسيّة نفسها عندما أشارت إلى أن «قبيلة مقعد كانت برمّتها في حالة عصيان في 12 ماي وانتشر أفرادها في سهل ماطر حيث التحق بهم متطوّعون من هذيل وبجاوة ومشيخة العرب وجزء من سكان المدينة»[2]. ولم تتمكن قوّات الاحتلال من القضاء نهائيا على مقاومة هذه القبائل إلّا في بداية شهر جوان، اذ استسلم أبناء مقعد وأجبروا على تسليم أسلحتهم للعدو كما قدّموا حوالي عشرين رهينة تمّ سجنهم في مدينتي عنابة وتونس. كما التزموا أيضا بدفع غرامة حربية قدرها 12.000 فرنك. وعمدت سلطات الاحتلال في نفس الوقت إلى نزع السّلاح من أفراد هذيل وبجاوة وسكّان ماطر.

وبعد أن خضع سكّان المناطق الجبليّة ظنت حكومة الجمهورية أن ملفّ القضية التونسية قد طُوِيَ وهذا ما حملها — كما رأينا سلفا — على التخفيض من قوّاتها العسكرية منذ 10 جوان بل ذهبت إلى أبعد من ذلك فقرّرت حلّ جيش الاحتلال في السادس والعشرين من نفس الشهر. إلّا أن السلطات الفرنسية قد أُجبرت مرّة أخرى على تعزيز جيشها بالبلاد التونسية حتى تتمكن من التصدّي للمقاومة التي انتشرت في الوسط والجنوب والسّاحل. وكانت القبائل في هذه المناطق كذلك في طليعة المقاومة إذ لعبت «نفّات» و«جلاص» و«الفراشيش» و«الهمامة» و«أولاد عيّار» دورا حاسما في هذه الحركة.

وكانت المراسلة مستمرة ومنتظمة بين شيوخ هذه القبائل اذ حاول كل من علي بن خليفة قايد نفات والحاج حسين بن مسعي قايد أولاد يدير (جلاص) والحاج علي الحرّاث شيخ أولاد وزّاز (فراشيش) وأحمد بن يوسف قايد أولاد رضوان (همامة) وعلي بن عمّار القايد السابق لأولاد عيّار تنسيق جهودهم وتوحيد أعمالهم مكوّنين بذلك شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة. فاتّسعت رقعتها بسرعة مذهلة، وامتدّت إلى قبائل أخرى كالمثاليث وأولاد سعيد والسواسي وأولاد عون وغيرها. وفي هذا الظرف تجاوزت كل هذه القبائل خلافاتها المزمنة وانقسامها المعروف الى صفّين متعادين (أي الصفّ الحسيني — يوسف والباشي — شدّاد)[3] للوقوف صفّا واحدا في وجه الأعداء ولدرء الخطر الذي يهدّد البلاد. بل ذهبت إلى أكثر من ذلك فقبلت بأن يكون علي بن خليفة قايد نفات على رأس المقاومة لما عرف به هذا الرجل من حركية ونشاط دائب. وقد عرفت هذه الحركة انتشارا واسعا منذ شهر جوان 1881 وأصبح السكان يعيشون في حالة هيجان قصوى «فاضطرّ الكثير من القياد الى الفرار إلى مدينة تونس هروبا من تعنيت وتهديدات رعاياهم. كما شدّدت الرقابة على البعض الآخر حتى أصبحوا لا يتجاسرون على وضع حدّ لحالة الاضطراب التي تعيشها القبائل، وكلّ ذلك خوفا من أن تؤوّل مواقفهم وينعتون

بالخيانة». وقد تخلّى الكثير منهم عن مناصبهم والتحقوا بالعاصمة «لينضمّوا إلى جملة المسؤولين المحلّيين الذين تركوا مراكزهم عند إحساسهم بالخطر»[4] وأمسك حينئذ قوّاد المقاومة بزمام الأمور وتصرّفوا كسادة حقيقيّين في مناطقهم، وصاروا يهيّئون السّكان للدفاع عن البلاد ويحثّونهم على المقاومة قبل أن تصل القوات الفرنسية الى المناطق التي يراقبونها. وهكذا فإن جلّ قبائل البلاد التونسية كانت في شهر جوان 1881 في حالة انتفاضة عارمة. وقد اعترفت السّلط العسكرية الفرنسية نفسها بأن «روح المقاومة كانت تختلج آنذاك (أي في 20 جوان) في صدور جلّ سكّان الإيالة الرحّل وذلك خارج المناطق التي تراقبها قواتنا».

ولعلّ ما قام به أولاد سعيد ورياح خير دليل على ذلك، اذ حاولوا بدار الباي قتل الموظّفين الأوروبيّين التابعين لشركة استغلال ضيعة النفيضة رمز الاحتلال الفرنسي. وقد أتت هذه المحاولة بعد فترة وجيزة من إبرام معاهدة باردو.

وكانت «استراتيجية» المقاومة ترمي إلى منع جيش الاحتلال من محاصرة صفاقس من جهة البحر والوقوف في وجهه حتى لا يتوغّل داخل البلاد، وقطع كلّ السّبل المؤدّية إلى مدينة القيروان.

ولهذا الغرض توجّه علي بن خليفة النفاتي الى صفاقس لتنظيم صفوف المقاومة.

المقاومة بالجنوب : صفاقس وقابس

وقد عاشت صفاقس خلال شهر جوان 1881 في جوّ من الاضطرابات قام بها عامّة السكان بالاشتراك مع جمع من قبيلة المثاليث. وكانت الشائعات الرّائجة آنذاك حول تدخّل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسيّة قد زادت في توتّر الوضع في هذه المدينة. مما بعث الفزع في الجاليّات الأوروبية وكذلك في أعيان المدينة الذين يخشون عمليّات النّهب التي قد يقوم بها الاعراب في وضع يتّسم بعدم الاستقرار. ولم يكن لجوء عائلة نائب القنصل الفرنسي بصفاقس في الخامسة والعشرين من شهر جوان إلى باخرة «البشير» التونسية[5] ليطمئن الجاليات الأوروبية. فأسّس القايد حسونة الجلّولي بمعيّة الأعيان حرّاسا مدنيّين لحماية الأوروبيين من غضب السكّان وصيانة المدينة من الاعراب[6]. كما بعثت، لنفس الغرض، السّلطات الفرنسية بتونس بباخرة «الشكال» (Le Chacal) التي أرست بصفاقس في 27 جوان 1881، ممّا زاد في هيجان عامّة السكان، الذين هاجموا في الثامن والعشرين من نفس الشهر بمعيّة جمع من المثاليث قنصلية فرنسا

ونزعوا من فوقها العلم كما ضربوا نائب القنصل الفرنسي «ماتيي» (Mattéi) وهم يصيحون «الموت للفرنسيّين» وذلك دون أن يمّسوا بسوء بقية الاوروبيين الذين لجؤوا رغم ذلك إلى باخرة «الشكال». وفي 29 جوان 1881 هاجم الثوّار القايد حسونة الجلولي لتواطئه مع الفرنسيين. ولم ينج هذا الأخير من غضب السكان إلّا عندما احتمى بزاوية سيدي علي الكرّاي قبل أن يلتحق سرّا في الفاتح من جويلية بمعونة أعيان المدينة بإحدى سفن الأسطول الفرنسي التي أرست في نفس اليوم بصفاقس ضمن المدد الذي بعث به «روسطان» بالاتفاق مع الوزير الأول مصطفى بن اسماعيل(7) اثر اضطرابات 28 جوان 1881 لقمع المقاومة التي كانت تتأهّب لحماية المدينة من الغزو الفرنسي.

فتأسّست لجنة للدفاع على المدينة تضمّ 40 عضوا من أصيلي صفاقس و10 من المثاليث تحت رئاسة محمد الشريف ضابط المدفعية بحاميّة صفاقس — التي انضمّت الى المقاومة مع قائدها محمد معتوق — وبمساندة الشيخ محمد كمّون بينما أقبل الى صفاقس عدد كبير من الاعراب لتعزيز المقاومة.

ووصل علي بن خليفة النفّاتي الى ضواحي هذه المدينة في بداية شهر جويلية في عدد كبير من أبناء قبيلته، ومنها صار على اتصال دائم بقبائل المثاليث والسواسي وجلاص. كما بعث برسل لساحل سوسة وقبائل أولاد سعيد ورياح وطرابلسيّة زغوان. وبفضل الدّعم الذي لقيه من نفّات وبني زيد والمثاليث صار علي بن خليفة القائد الفعلي لصفاقس واعترف سكّان المدينة بنفوذه وسلطته، وطرحت عليه لجنة الدفاع عن المدينة كل المسائل الدقيقة والعويصة التي يمليها الموقف. كما اعترف أعيان المدينة بعد فترة طويلة من التردّد والمراوغة بسلطته اذ رأوا فيه الرّجل الوحيد القادر على حماية أملاكهم من عمليّات السطو والنّهب التي يمكن أن يقوم بها البدو المرابطون بصفاقس وضواحيها.

غير أن المقاومة لم تستطع الصّمود طويلا أمام الأسطول الفرنسي — الذي بلغ أوجه في 14 جويلية، حيث ضمّ 17 سفينة حربية و6000 جندي — وذلك نظرا للتفاوت التّقني بين أسلحة الثوار التونسيين وسلاح قوات الاحتلال.

فسقطت مدينة صفاقس في السادس عشر من شهر جويلية 1881 بعد قصف دام عدّة أيام وتواصل طوال 15 جويلية وذلك رغم ما أبداه رجال المقاومة من بسالة وشجاعة أدّت إلى هلاك عدد كبير منهم(8).

واثر احتلال صفاقس اتّجه بعض الأعيان من البدو يتقدّمهم الحاج صالح بن خليفة شقيق قايد نفات نحو قابس لتنظيم المقاومة بهذه المدينة التي تتركّب آنذاك من قريتين : المنزل وجارة. وكان سكّان قابس يتوقّعون قدوم الأسطول الفرنسي الى بلدتهم. وفعلا فقد أرست في الواحد والعشرين من شهر جويلية 1881 باخرة حربية فرنسية بهذه المدينة

وبعث قائد السّفينة برسالة يطلب فيها من الأهالي توضيح موقفهم تجاه القوّات الفرنسية. فوقع لذلك اجتماع في دار خليفة المنزل بحضور قاضي ومفتي هذه البلدة، وكذلك جمع من أعيان جارة يتقدمهم وكيل جمعية الأحباس الحاج أحمد بن جراد الذي دعا الجماعة باسم الواقعية إلى الخضوع لقوات الاحتلال[9]. غير أن هذا الاقتراح قد قوبل بالسبّ والشتم والرّفض من طرف جلّ الحاضرين. وجاء خبر أثناء الاجتماع مفاده أن الجيش العثماني قد نزل بطرابلس وأنّه سيحلّ عن قريب بقابس. فزاد ذلك في عزم الجماعة على مقاومة الاحتلال. وأصبحت المنزل مركزا للمقاومة يقبل إليها المقاومون من جميع قرى واحة قابس مثل شنيني وغنّوش وبوشمّة ووذرف والمطوية والحامّة وكذلك من قبائل نفّات وبني زيد وحازم وورغمة. كما التحق بصفوف المقاومة جمع من فقراء جارة[10].

ووصل الأسطول الفرنسي الى قابس يوم 24 جويلية 1881 حيث بدأ في قصف المنزل واستقبل أعيان جارة في مدخل القرية جنود العدوّ الذين انتصبوا ببرج هذه البلدة ليطلقوا النار على الثوّار المتجمّعين بالمنزل، ورغم ذلك تمكّن رجال المقاومة من اكتساح بطحاء السّوق بجارة حيث دارت معركة بينهم وبين الجنود الفرنسيين انتهت بعودة هؤلاء إلى معسكرهم الكائن على الشاطئ. إلّا أن قوّات الاحتلال أعادت الكرّة في السادس والعشرين من شهر جويلية بقيادة الكلونيل «جامي» (Jamais) وتمكّنت من احتلال جارة.

ولم يحدّ ذلك من عزيمة المقاومة التي تواصلت في بقية قرى الواحة مكبّدة العدوّ خسائر في العتاد والأرواح[11] وصمد الثوّار لمدّة تزيد عن الأربعة أشهر واصلوا فيها مناوشة سكّان جارة الخاضعين للعدوّ وكذلك القوّات الفرنسية التي لم تتمكّن من السيطرة الفعلية والتامة على هذه المنطقة إلّا في نهاية شهر نوفمبر 1881.

المقاومة بالساحل والوسط

وشملت المقاومة أيضا قبائل جلاص والهمامة وسكّان قرى الساحل الذين هبّوا في غمرة الحماس لمقاومة قوّات الاحتلال، بعد أن انضمّ إليهم عدد كبير من الجنود النظاميّين الذين هربوا من جيش الباي للدفاع عن بلادهم. وقد نشّط هؤلاء الجنود أربعة مراكز للمقاومة بالقلعة الكبرى وجمّال وبنّان وقصور السّاف يقودها تباعا الساسي سويلم والحاج علي بن خديجة وسعد بن حسين القم وولد البحر.

وبعد مرحلة التعبئة مرّ المقاومون الى العمل على منع جيش الاحتلال من التقدم. ففي 5 أوت تقريبا بارح نفر كبير من قبيلة جلاص مدينة القيروان واتجهوا نحو الشمال حيث

أغاروا بضواحي باردو على قطيع من الابل يملكه الباي الذي اتّهمه السكان بخيانة البلاد وتسليمها للعدوّ. واستجابة للنداء الذي وجّهه الحاج حسين بن مسعي، هبّت جموع غفيرة من جلاص والهمامة والسواسي وأولاد سعيد ورياح والطرابلسيّة تعضدهم حامية القلعة الكبرى للجنود الهاربين من جيش الباي للتصدّي في جهة تونس للقوّات الفرنسية ومنعها من التقدم إلى داخل البلاد. وتمكّن هؤلاء المقاومون من إدخال الرعب والاضطراب في صفوف العدوّ لمدّة أربعة أيام متتالية في الفترة الفاصلة بين 26 و29 أوت 1881. ففي 26 من نفس الشهر انقضوا على المعسكرات التابعة لكتيبة المقدّم «كوريار» (Corréard) المرابطة آنذاك ببئر حفيظ قرب قرمبالية. ولم يكتف المقاومون بذلك بل التحقوا في الليلة الفاصلة بين 28 و29 أوت بالقوّات الفرنسيّة وردّوها على أعقابها في منطقة الأربعين بعد معركة ضارية تواصلت من منتصف الليل حتى الرابعة صباحا. واثر هذا الانتصار الذي أحرزته قوّات المقاومة واصل التونسيّون مطاردة هذه الكتيبة التي ما انفكّت تتراجع وتتقهقر عن مواقعها ثم هاجموها من جديد يوم 29 أوت على مقربة من قرية تركي. وباعتراف السلطات الفرنسية نفسها فإن المقاتلين التونسيين قد جابهوا العدوّ بكل بسالة طيلة هذه المعارك الثلاث. وقد برز جنود القلعة الكبرى بصفة خاصة في معركة الأربعين التي استشهد فيها الساسي سويلم[12]. وكان من نتيجة هذه المعارك أن عرقلت المقاومة زحف القوّات الفرنسية داخل البلاد ولو لفترة وجيزة بل وأجبرت كتيبة المقدّم «كوريار» على الانسحاب إلى حمّام الأنف ضاحية تونس العاصمة.

وكانت هذه الانتصارات حافزا لرجال المقاومة دفعهم إلى مواصلة الهجوم على جيوش الاحتلال. ففي بداية شهر سبتمبر 1881 قامت قوّات من جلاص ورياح وأولاد سعيد والهمامة والطرابلسية بمناوشات ضدّ الجيش الفرنسي بمنطقة زغوان كما خرّبت حنايا زغوان في ثلاثة مواضع في الليلة الفاصلة بين 11 و12 سبتمبر، ودخلت في 14 من نفس الشهر في معركة حامية ضدّ جنود الفيلق الخامس حيث أصيب يوسف بن أحمد إبن قايد الهمامة بجروح في يده.

وكرد فعل على هذه الأعمال أوقف الجنرال «صاباتييه» (Sabattier) خمسة عشر من أعيان زغوان واحتفظ بهم كرهائن وفرض على سكّان هذه المدينة الذي اتّهمهم بالتواطؤ مع المقاومين غرامة تقدّر بـ 200 قفيز من الشّعير و100 رأس بقر و200 خروف تسلّم كلها في ظرف ثمان وأربعين ساعة، وأشار إلى أن كلّ تأخير في الدّفع يستوجب دفع خطّية تقدّر بألفي ريال في اليوم. وهدّد بقتل الرهائن إذا ما واصل المقاومون هجوماتهم دون أن ينبّه أهالي زغوان السّلطة العسكرية لذلك.

واضطر إثر ذلك المقاومون إلى تغيير طريقتهم في القتال لعدم قدرتهم على مواجهة هذه القوّات الفرنسية التي تفوقهم عددا وعدّة ونظرا للاجراءات التعسّفية التي اتخذت ضدّ مدينة زغوان. فتخلّوا عن طريقة الهجوم المباشر واكتفوا بمراقبة المسالك التي تؤدي إلى القيروان لكي يمنعوا قوّات الاحتلال من التقدم نحو هذه المدينة «المقدسة». وفي هذا الإطار تمركزت قوّات هامّة من جلاص يقودها «الحاج حسين بن مسعي» في الطريق الرابط بين مدينتي زغوان والقيروان. ومن جهة أخرى استقرّ أولاد ادير من جلاص وفرق من أولاد سعيد والسواسي ونفّات بين سوسة والقيروان تحت قيادة علي بن عمارة الجلاصي. كما تعهّدت مجموعات أخرى من جلاص والهمامة والفراشيش وماجر لمراقبة الطرق التي يمكن أن تسلكها القوات الفرنسية في زحفها على القيروان انطلاقا من مدينة تبسّة بالجزائر.

أما السّلطات الفرنسية فقد عملت من جهتها على تحقيق الهدف الذي رسمته لنفسها والمتمثّل في إتمام احتلال الإيالة بغزوها للقيروان التي تعتبر رمزا للمقاومة وموطنا فعليّا لها.

وقد أصرّ «جول فيري» على احتلال هذه المدينة المقدّسة لكي يضعَ حدّا للحملة التي شنّها الصحفيون على حكومته في خصوص المسألة التونسية، ويهدّئ الرأي العام والنواب وذلك قبل 28 أكتوبر 1881 حتى يتسنّى له إعلان هذا النصر لمجلس النوّاب المنتخب في شهر أوت 1881، أي في خضمّ الأزمة التونسية عند افتتاح دورته الأولى. وهذا ما يفسّر تعبئة قوات الاحتلال للزحف على االقيروان وفتح كل الطرق المؤدّية إليها إنطلاقا من زغوان وسوسة وحتى من البلاد الجزائرية.

تقهقر المقاومة وسقوط القيروان

وفي نهاية شهر سبتمبر 1881 استعدّت قوات الفرقة الخامسة المرابطة بزغوان والفرقة السّادسة التي حلّت منذ عهد قريب بسوسة، للهجوم على المدينة «المقدّسة»، في حين دخلت ثلاث وحدات تمّ اعدادها بتبسّة ونقرين والواد إلى البلاد التونسية من جهة الجزائر. وفي 27 سبتمبر غادر الجنرال «ساباتيي» زغوان متّجها إلى الفحص في ثلاثة فيالق من المشاة وستّ مجموعات من الفرسان ووحدة مدفعيّة. وقد تمكّنت قواته هذه من التغلّب على مجموعات من قبائل رياح وأولاد عون وبرقو كانت قد حاولت قطع الطريق على الغزاة. ثم واصل الجنرال «ساباتيي» زحفه نحو الجنوب في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر لمعاقبة المنهزمين ولم يعد إلى معسكر زغوان إلّا بعد أن أمّن الطريق المؤدية الى

القيروان. وهكذا تمكّنت الفرقة الخامسة من بلوغ مدينة الفحص في 3 أكتوبر بدون أن تلقى أية مقاومة. وفي الحادي عشر من نفس الشهر توجّه الجنرال «ساباتيي» في ثلاثة فيالق وسريتين وفصيلة من المدفعية إلى القيروان وعسكر بجهة «الأوكندا». ثمّ وقع تعزيز هذا المعسكر في 21 أكتوبر بقوات تابعة للفرقة السادسة التي تكوّنت بالمحمديّة في 29 سبتمبر وأسندت قيادتها للجنرال «فيليبار» (Philibert). وقد وضعت كلّ هذه القوّات تحت قيادة لوجورو (Logerot) الذي كان قد وصل من تونس مع الفرقة السادسة صحبة الجنرال «سوسيي» (Saussier) القائد العام لجيش الاحتلال. وبذلك تمكّنت القوات الفرنسية من تأمين الطريق الرابطة بين زغوان والقيروان واضطّرت قوّات المقاومة التي يقودها الحاج حسين بن مسعي والمكلّفة بمراقبة هذه الطريق إلى التقهقر نحو القيروان والسّاحل بعد أن حاولت يائسة إيقاف زحف القوّات الفرنسية التي تفوقها تقنيا وعدديا.

ومنذ ذلك الوقت صار السّاحل موطن المواجهة بين فصائل المقاومة وقوّات الاحتلال. وقد سبق أن حلّت القوات الفرنسية بسوسة في بداية شهر سبتمبر 1881 يقودها المقدّم «مولان» (Moulin) لمحاربة الجنود التونسيين الهاربين من جيش الباي الذين يسيطرون على هذه المنطقة ويحكمونها بدعم من السكان وقوات لا يستهان بها من المثاليث... وكانت الجيوش الغازية ترمي من وراء ذلك إلى القضاء على مركز من مراكز المقاومة بات يزعج السّلطات الفرنسية وذلك لأنّه بقربه من القيروان يحول دون إحتلال هذه المدينة. وقد ركّز المستعمرون هجوماتهم الأولى على القلعة الكبرى التي تمثّل أهمّ معقل للمقاومة في السّاحل والتي برز رجالها بصورة خاصّة في معركة الأربعين. ففي 14 سبتمبر 1881 وجّهت السّفن الرّابضة بميناء سوسة حوالي 15 قذيفة نحو هذه القرية متسبّبة في نشوب عدّة حرائق. وفي الغد توجّهت القوات الفرنسيّة نحو القلعة الكبرى وشتّتت بعد صدام دام نصف ساعة تقريبا مجموعة الجنود التي أصبح يقودها علي بن المبروك إثر وفاة السّاسي سويلم. ثم قذف المستعمرون أهمّ مراكز هذه البلدة ومنازلها[13]. غير أن قوات المقدّم «مولان» لقيت مقاومة عنيفة وهي تتوجّه في 20 سبتمبر إلى بلدة جمّال للسّيطرة على هذا المعقل الآخر من معاقل المقاومة، إذ اعترض سبيلها في بلدة السّاحلين حوالي 3000 مقاوم ينتمون إلى عروش جلاص والسّواسي والمثاليث وأولاد سعيد وبعض من الجنود الفارّين من ثكنات جمّال وبنّان وعديد السكان الذين أقرّوا العزم على محاربة قوّات الاحتلال. واستبسل أبناء السّواسي والمثاليث في السّاحلين. إلّا أنّ هذه المعركة أضعفت المقاومة وأوهنت سكّان الساحل فأحجموا بعد الهزيمة عن كلّ عمل مناوئ للجيوش الفرنسية. ولم يبق في صفوف المقاومة إلا الاعراب الرحّل الذين كانوا يصلون في حملاتهم إلى أسوار مدينة سوسة متحدّين بذلك قوّات الاحتلال.

وللقضاء نهائيا على المقاومة بالسّاحل حلّ الجنرال «ايتيان» (Etienne) في فاتح أكتوبر 1881 بمدينة سوسة لِقيّادة فيلق الدّعم السادس ثم دخل على رأس هذا الفيلق بلدة مساكن في 7 أكتوبر. والمعروف أن سكّان هذه البلدة كان لهم موقف تحفّظي في سنة 1881 نتيجة القمع المسلطّ عليهم اثر انتفاضة 1864[14]. وان لم يجد الفرنسيون مقاومة تذكر في مساكن فان عددا كبيرا من أبناء السواسي وجلاص والمثاليث هاجموا الفرق التي يقودها «مولان» من كل جانب وقد تمّ ذلك عند عودة الفيلق الى سوسة. وهكذا فإنّ البدو لم يتركوا الساحة اثر هزيمة السّاحلين وبعد تدعيم جيوش الاحتلال في منطقة السّاحل بل نظّموا صفوفهم وعادوا ليقطعوا على القوّات الفرنسية الطريق المؤدية إلى القيروان. ففي الفترة الفاصلة بين 19 و22 أكتوبر 1881 هاجم 1800 فارس و2000 من المشاة من جلاص وأولاد سعيد والسّواسي والمثاليث والهمامة ونفّات بقيادة علي بن عمارة الجلاصي قوات العقيد «لان» (Lannes) قائد الفرقة السّابعة التي كانت متأهّبة لاحتلال القلعة الصغرى. وبلغت المقاومة أشدّها في 22 أكتوبر، إلّا أن علي بن عمارة أصيب في صدره ورأسه ثم مات متأثّرا بجراحه، فَفَتّ هذا الموت المفاجئ في عزائم المقاومين فخارت قواهم وانهارت معنوياتهم وفُتِحَ طريق القيروان في وجه القوّات الفرنسية الغازية. فزحف الجنرال «سوسيي» في نفس اليوم على «المدينة المقدّسة» بعد أن تمكّن من صدّ بعض أتباع الحاج حسين بن مسعي. وتقهقر المقاومون ورجعوا الى المدينة التي تركوها من قبل «لاستقبال» الجيوش الفرنسية وكان على رأسهم الحاج حسين بن مسعي نفسه. إلّا أن محمد المرابط، حاكم المدينة، أغلق الأبواب في وجوههم. ووصلت الفرقة السّابعة التي يقودها الجنرال «ايتيان» إلى مدينة القيروان في السادس والعشرين من شهر أكتوبر 1881 وقد غادرها من تبقّى من المقاومين في الخامس والعشرين من نفس الشهر، أي قبل دخول القوّات الفرنسية بيوم واحد. وحاصر المقدّم «مولان» القيروان وأحاطها بعدد من جنود الخيّالة فطاف الفرسان بالمدينة دون أن تطلق عليهم ولو رصاصة واحدة ورفعت السلطات المحلّية الرّاية البيضاء فوق جامع عقبة معلنة بذلك عن إذعانها للقوات الغازية. وهبّ محمد المرابط وأعيان المدينة لاستقبال المقدّم «مولان»، فقدّمهم هذا الأخير للجنرال «ايتيان». وهكذا استتّب الأمر للفرنسيين فاحتلّوا «المدينة المقدّسة» واستولوا على القصبة في السّاعة الثانية من بعد زوال يوم 26 أكتوبر. ووصلت كتيبة «سوسيي» هي أيضا إلى القيروان في 28 أكتوبر بعد أن دان جميع أولاد يحيى لجنودها بالقرب من قرية الجبيبينة. وفي الغد وصلت كتيبة «فورجمول» (Forgemol) التي تمّ إعدادها في تبسّة بالجزائر وقد خاضت هذه الكتيبة في طريقها عدّة معارك ضدّ مجموعات من جلاص والهمامة والفراشيش وماجر، حاولت يائسة قطع الطريق المؤدية إلى المدينة المقدّسة.

وما إن تمّت السّيطرة على القيروان حتى تفرّق رجال المقاومة وتشتّتوا فخضع أغلبهم لقوّات الاحتلال الفرنسي في حين أبى بعضهم إلّا مواصلة الكفاح فالتحقوا بعلي بن خليفة قايد نفّات في الجنوب حيث ظلّوا على عدائهم للمستعمرين وواصلوا مناوشة قوى الاحتلال ونهب السّكان التونسيين الذين خضعوا لها.

أما البعض الآخر فقد فضّل الهجرة إلى طرابلس، في انتظار تدخّل القوات العثمانية الذي ما فتئ فريق طرابلس يعدهم به. إلّا أن حلمهم هذا قد تبّخر مع مرّ الأيام فأذعنوا بدورهم للسلطات الفرنسية حتى يتمكّنوا من العودة إلى ديّارهم.

وهكذا فلم يصمد في وجه الغزاة سوى قايد نفّات علي بن خليفة وبعض أتباعه الى حين وفاة هذا القايد في أواخر سنة 1884. وكان موته إيذانا بانتهاء المقاومة وبرضوخ كامل سكان الإيالة للهيمنة الفرنسية.

***

ويتضّح مما تقدّم ذكره أن مقاومة التونسيين للاحتلال كانت نابعة بالدّرجة الأولى من الجبال والبوادي والأرياف. فأبناء القبائل وكذلك جزء كبير من سكّان القرى هم الذين لعبوا دورا رئيسيا في هذه الحركة. فكانت قبائل بني خمير ووشتاتة ومقعد وجلاص والهمامة ونفّات والمثاليث والفراشيش وأولاد عيّار قد برزت في مواجهة العدوّ. كما كان الجنود الذين هربوا من جيش الباي للالتحاق بالمقاومة من أصل قروي ينتسب جلّهم إلى السّاحل وخصوصا إلى القلعة الكبرى وبنّان وجمال وقصور السّاف.

أمّا سكّان المدن كبنزرت والقيروان والكاف وباجة وغيرها... فقد استسلموا للعدّو بدون مقاومة. ولم تلق سلطات الحماية مقاومة تذكر في تونس العاصمة باستثناء المحاولات التي قام بها العربي زرّوق رئيس بلدية الحاضرة. وإن كان حريّا بنا أن نشير إلى أنّ جيش الاحتلال قد أمسك بطلب من محمّد الصادق باي عن اقتحام العاصمة تجنّبا لما عسى أن يحدث من اضطرابات وقلاقل وذلك حتى شهر أكتوبر 1881. وقد ذكرت السلطات العسكرية الفرنسية نفسها أن المدن الساحلية الثلاث — سوسة والمنستير والمهدية — هي الوحيدة التي لم تقاوم قوّات الاحتلال في جهة الساحل. أما صفاقس وقابس فقد قاوم أبناؤهما بكلّ تأكيد القوّات الفرنسية. فلم تسقط هاتان المدينتان في أيدي العدوّ — كما بيّنا — إلّا بعد سلسلة من المعارك العنيفة الدّامية. إلّا أن صمودها يعود خاصّة إلى دعم القبائل المجاورة كنفّات والمثاليث وبني زيد وورغمة التي شكلت حجر الزاوية لهذه المقاومة. والجدير بالذكر أن هذه القبائل قد تحالفت مع سكّان المنزل وشنني بقابس ومع الطبقات الكادحة الصفاقسية التي لعبت دورا كبيرا في المقاومة وتكّبدت خسائر جسيمة في الأرواح من جرّاء نيران القوّات الفرنسية.

وتعود مقاومة السكّان التونسيين لقوّات الاحتلال ـــ رغم تقاعس حكومة الباي ثم تواطؤها مع الغزاة الأجانب ورغم الامكانيات المحدودة ـــ أوّلا وبالذات إلى غيرة الأهالي على بلادهم الناجمة عن التعلّق الطبيعي بمسقط الرأس. وهذا الشعور الوطني الغريزي الذي يختلف عن الشعور القومي بالمفهوم العصري هو في نظرنا العامل الأساسي الذي دفع بالقبائل التونسية إلى تجاوز اختلافاتها والاتّحاد للذود على بلاد مشتركة كانت ـــ رغم الطّابع القبلي الذي يطغى آنذاك على المجتمع التونسي ـــ واعية بالانتماء إليها.

كما كان تردّي الوضع المادّي لجلّ سكّان الإيالة من جرّاء النظام الجبائي التعسّفي الذي تفرضه عليهم الحكومة التونسية قد جعلهم يخشون تدهور وضعيتهم في حالة انتصاب الاستعمار الفرنسي الذي هو نظرا لأمكانياته الهائلة أكثر صرامة وبالتالي أكثر جورا من حكم الباي خصوصا وأن الكثير من التونسيين يعلمون عن طريق تجربة الجزائر ـــ بحكم الجوار وتواجد جالية جزائرية بينهم ـــ طبيعة النظام الاستعماري الذي قهر الأهالي في هذه البلاد واستولى على قسط كبير من أراضيهم. وقد أثبتت صحّة هذه التخوّفات الاجراءات التي اتخذها جيش الاحتلال إثر دخوله البلاد التونسيّة كفرض غرامة الحرب ومطالبة الأهالي بتسديد الضرائب المتبقيّة.

ويغلب الخوف من الهيمنة الفرنسية على سكّان الجبال والبوادي والأرياف وذلك لضيق حاجاتهم وعدم قدرتهم نظرا لفقر مناطقهم على تسديد ضرائبهم. فكانوا كثيرا ما يرفضون هذا النظام الجبائي التعسّفي ويثورون ضد الباي للتخفيف من استبداده. كما كانوا ينهبون من حين إلى آخر وخصوصا في السنوات القاحطة المناطق الحضرية الخصبة. ومن أجل ذلك كانوا يعتقدون أن كل هذه «الامتيازات» التي اكتسبوها بالقوة سيكون مآلها الزوال في حالة احتلال البلاد من طرف فرنسا. فلا جرم إذن أن تمثل القبائل ـــ التي توفّرت لها بحكم انتفاضاتها ضد الباي وغاراتها المتكررة على المدن تقاليد حربية ـــ العمود الفقري للمقاومة.

أما خمول جلّ المدن أمام قوّات الاحتلال فإنّه يعود إلى نزعة الحضر إلى الخضوع للسّلطة الحاكمة التي كانت آنذاك تدعو باسم الباي كافة السكّان الى الهدوء. كما هو ناجم عن تمركز الفئات الغنيّة من كبار الفلاحين والصناعيين والتجار في المدن. وهذه الطبقات المحظوظة لا تريد الدخول في صراع غير متكافئ مع قوات الاحتلال حتى لا تتعرّض مصالحها وممتلكاتها وأمنها للخطر. ويعود هذا الخمول كذلك إلى خوف الحضر من عمليات النّهب التي قد يقوم بها الأعراب خلال الفوضى التي تتولّد حتميّا من حالة الحرب. فكانت إذن التناقضات التي تطبع العلاقات القائمة بين البدو والحضر قد طغت على التناقضات التي ستنجرّ حتميّا من الاحتلال الفرنسي.

ولم يكن الوازع الديني ــ خلافا للرأي الشائع في ذلك العهد بفرنسا ــ العامل الوحيد الذي يقود المسلمين في كلّ أعمالهم والذي يشكّل بالتّالي الدافع الأساسي للمقاومة. وقد دحض تطوّر الوضع بالبلاد التونسيّة عندما تصاعدت حركة المقاومة اثر توقيع معاهدة باردو بعض هذه التصوّرات للحكومة الفرنسية التي كانت تعتقد أن ابقاء أمير مسلم على رأس البلاد سيعمل على تهدئة الأهالي الذين يرفضون طبقا للتعاليم الاسلامية الخضوع الى «الكافرين». فالنفوذ الشكلي الذي احتفظ به الباي لم يعمل على تهدئة الأهالي الذين لم يغفروا له تسليم البلاد للأجانب. وأصبح ــ كما لاحظ ذلك محرّر جريدة «لتن» (Le Temps) «دي لاموت» (De Lamotte) في شهر فيفري 1882 «جلّ رعايا الإيالة ينظرون الى محمّد الصادق وكأنه فقد بلا ريب شرعيّته».

وقد غاب عن ذهن الحكومة الفرنسية أن هؤلاء السكّان قد ثاروا سنة 1864 ضد هذا الحاكم المسلم نفسه، أي محمد الصّادق باي، بسبب سياسته التعسفية وتجاوزات أعوانه. فكانت هذه النظرة «الدينية» تخفي على الحكومة الفرنسية واقع المجتمع التونسي الأكثر تعقّدا.

ولم تكن إذن المقاومة التونسيّة للاحتلال الفرنسي بالجهاد ضد النصارى. فالطرق الدينية التي تعتبر آنذاك ركائز للاسلام في المغرب العربي لم تتصادم في غالب الأحيان مع المستعمرين بل ذهب بعضها إلى التواطؤ مع السّلطات الفرنسية، فاستعمل قادور الميزوني شيخ الزاوية القادرية بالكاف سنة 1881 كلّ ما له من نفوذ على سكّان تلك المدينة لحثّهم على الخضوع لجيش الاحتلال[15]. وإذا كانت الطريقة السنوسيّة تدعو إلى مقاومة الهيمنة الأجنبية فإن الطريقة التيجانيّة التي يمتدّ نفوذها إلى البلدان المغربية الثلاث تتعامل مع القوى الاستعمارية بالجزائر وتعمل على أن يستسلم السكّان إلى فرنسا. كما أن رجال المقاومة في مدينة صفاقس لم يضمروا العداء إلى جميع النصارى القاطنين بهذه المدينة بل عمدوا الى مهاجمة الفرنسيين دون غيرهم[16]. وكلّ هذا يدل على أن الوازع الديني لم يكن البتّة المحرّك الأساسي للمقاومة التونسية للاحتلال الفرنسي.

أما فيما يخصّ استنجاد قادة هذه المقاومة بالباب العالي فذلك يعود إلى عوامل سياسيّة أكثر منها دينية. ولم تكن هذه المرّة الأولى التي يستنجد فيها السكّان التونسيون بالسلطان العثماني فقد فعلوا ذلك عند انتفاضة 1864 ضدّ حكومة محمد الصادق بالرّغم أنها مسلمة. ذلك أن البلاد التونسية ما زالت في اعتقاد جلّ السكان تخضع الى الحاكم العثماني خصوصا وأن خطب صلاة الجمعة كانت حتى ذلك العهد تلقى في جميع أنحاء البلاد باسمه. كما كان رجال المقاومة يعتقدون أنه من واجبه ــ وهو في نفس الوقت خليفة المسلمين ــ حماية جميع البلدان الاسلامية من الهيمنة الأجنبية ولو بحكم التضامن

الطبيعي التي تفرضه وحدة العقيدة.

ومهما يكن من أمر فإن تصاعد المقاومة قد طرح من جديد القضية التونسيّة أمام الرأي العام والبرلمان الفرنسيّين وذلك بعد المصادقة على معاهدة باردو في 24 ماي دون معارضة تذكر.

هوامش الفصل الثالث

(1) احتلال البلاد التونسية 1881 ـــ 1883. (دراسة قامت بها مصلحة الاستعلامات لجيش الاحتلال سنة 1885. نسخة مرقونة ص 35) (L'occupation de la Tunisie 1881 - 1883).

(2) المصدر ذاته ص 54.

(3) والملاحظ أن القبائل الحسينيّة الموالية تقليديّا للعائلة المالكة لم تأخذ بعين الاعتبار نداء الباي الدّاعي الى الاستسلام لقوّات الاحتلال وقد لعبت بعض القبائل الحسينية كنفّات وجلاص والهمامة الدور الأساسي في حركة المقاومة.

(4) احتلال البلاد التونسية... المصدر السّابق ص 68.

(5) وهي باخرة حربية قديمة من «أسطول» الباي.

(6) علي المحجوبي ـــ انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية ص 151 (L'établissement du Protectorat français en Tunisie).

(7) وقررت حكومة الباي بعث 1500 جندي تونسي الى صفاقس لقمع المقاومة. إلّا أن هؤلاء الجنود الذين قدموا الى صفاقس في سفن فرنسية لم يخفوا تعاطفهم مع الثوار وذهب بعضهم إلى الالتحاق عوما بالمدينة لتعزيز حركة المقاومة.

(8) يقدّر عدد الثوار الذين ماتوا خلال المقاومة بصفاقس بين 800 و1.000 شخص. أما من الجانب الفرنسي فقد مات 40 جنديّا (توفيق العيادي : المقاومة الصفاقسية للاحتلال الاستعماري سنة 1881. نسخة مرقونة ص 36). (La résistance sfaxienne à l'occupation coloniale en 1881).

(9) احتلال البلاد التونسية... المصدر السّابق ص 91.

(10) الهاشمي القروي وعلي المحجوبي : عندما أشرقت الشمس من الغرب ـــ تونس 1881 الاستعمار والمقاومة. (Quand le soleil s'est levé à l'Ouest).

(11) ففي 28 جويلية 1881 أسّر رجال المقاومة ثلاثة جنود فرنسيين وأعدموهم حرقا ببطحاء بلدة شنيني بحضور الحاج صالح بن خليفة.

(12) احتلال البلاد التونسية... المصدر السّابق ص 110.

(13) المصدر ذاته... ص 119.

(14) لقد لعبت مساكن دورا كبيرا في انتفاضة 1864. وانتقم منها أحمد زرّوق ممثل الباي بالساحل اثر ذلك انتقاما أنهك قواها وما تزال آثاره قائمة الذات عند احتلال الإيالة.

(15) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ـــ الرسائل السياسية مجلّد 57 من لروا (Leroy) الى روستان ـــ الكاف 24 ـــ 25 و26 أفريل 1881).

(16) لم يهاجم السكّان قنصليات الدول الأوروبية الأخرى بصفاقس.

الفصل الرابع

الحماية أمام الرأي العام والبرلمان الفرنسيين

معاهدة باردو

لقد وصلت فرقة الجنرال بريار (Bréart) التي ساهمت كما ذكرنا سلفا في احتلال مدينة بنزرت في الفاتح من ماي 1881 الى ضواحي تونس في الثاني عشر من نفس الشّهر. وفي اليوم ذاته دخل الجنرال بريارْ في حامية إلى قصر باردو حيث كان القنصل روستان (Roustan) في انتظاره بعد أن أعلم الباي رسميا بهذه المقابلة. وما كان للباي إلّا أن يخضع ويوقّع على معاهدة باردو التي تكرّس هيمنة فرنسا على البلاد التونسية.

ولم تكن هذه المعاهدة سوى قرار للحكومة الفرنسية فرض على محمد الصادق ومع ذلك فهي لم تجرّد الباي من كامل سلطته. وكأنّ فرنسا أرادت بذلك الاكتفاء بضمان نفوذها في البلاد التونسية على حساب بقية القوى الأوروبيّة. غير أنّها حرمت الباي من تسيير شؤون البلاد الخارجيّة حتّى أنّه أصبح لا يستطيع عقد أيّة معاهدة مع بلد أجنبي دون موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية.

وقد تضمّنت معاهدة باردو بعض الفقرات العامّة التي تترك لحكومة الجمهورية مجالا واسعا للتأويل والتحرّك في المستقبل بالاضافة الى كونها تسمح للسلطة العسكرية الفرنسية بأن «تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط»(1).

ولنا أن نتساءل عن الأسباب التي جعلت فرنسا لا تفرض على الباي الذي كان تحت رحمتها إتفاقية تضمن هيمنتها المباشرة على الإيالة رغم أنّ جيشها في تونس كان يعدّ 40.000 نفرا إبّان التوقيع على معاهدة 12 ماي 1881. وهذا الاعتدال في سياسة الحكومة الفرنسية يعود إلى الظروف السائدة في فرنسا بصفة خاصة وفي أوروبا بصفة عامّة.

فقد كانت فرنسا سنة 1881 تحت تأثير هزيمة 1870 وما زال الرأي العام الفرنسي يهتّم بالغ الاهتمام بالحدود الفرنسية الألمانية. وكان اليسار المتطرف واليمين يثيران في السكّان فكرة الأخذ بالثأر. ولهذا الغرض أسّس ديرولاد (Déroulède) سنة 1882 رابطة الوطنيّين التي تهدف أساسا إلى إذكاء الذكريات التي تشدّ الفرنسيين الى المقاطعات المفقودة. وقد

ضمّت هذه الرابطة منذ تأسيسها 182.000 منخرط وقع انتدابهم خاصة من الحزب الراديكالي.

وقد كان احتمال القيام بحرب ضدّ ألمانيا لاسترجاع مقاطعتي الألزاس واللّوران عالقا بالأذهان. ولذلك كان معظم الفرنسيين يعتقدون في أن كل سياسة مطابقة للمصلحة الوطنية لا بدّ أن تجعل حماية البلاد فوق كلّ اعتبار وأن تراعي التحالفات مع بقية البلدان الأوروبيّة.

ويمكن القول بأنّ السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا تتنافى وهذه الأغراض وأنّ سياسة التحفّظ المتّبعة منذ سنة 1870 هي وحدها القادرة على صيانة تحالفات فرنسا وقواتها العسكرية وبالتالي على تمكينها من الاستعداد لحرب لا مفرّ منها ضدّ ألمانيا. وقد عبّر النائب الرّاديكالي جورج بيران (Georges Périn) عن هذا الإحساس عندما صرّح في 17 سبتمبر 1882 بليموج (Limoges) أنّه «من واجب فرنسا أن تصون دماء جنودها لأنّ آلامها الماضية ووضيعتها الحالية بين الدول الأوروبية تفرض عليها ذلك. فما يستطيع الانقليز القيام به دون ضرر لا نستطيع نحن القيام به دون خطر وإنّي أقول للذين يتهموننا بالوجل : انّكم عمي وصم. عمي لأنّكم لا ترون حدودنا المفتوحة من جهة الفوسج (Vosges) وصم لأنكم لا تسمعون صلصلة السّلاح في ألمانيا ومن ورائه صيحات الضغينة والوعيد التي تتفجّر من حين لآخر والتي بلغتنا أصداؤها منذ أيام قلائل. فلنكن على أتم الاستعداد لما قد يجدّ من أحداث ولْنتريّث. أنا أعرف أنّ هذه العبارة ستضحك دعاة الحرب الذين يتناسون تعاليم الماضي. وليعلم هؤلاء أن هذه الأمة القوية والمتوعدة هُزمت هي أيضا غير أنها انطوت على نفسها وأخذت تجمع قواها. وانتصرت بروسيا بعد ذلك على النمسا وكذلك واحسرتاه! على فرنسا. وإني آمل أننا سننتظر أقل من ذلك وأن الجيل الذي عرف الهزيمة سيشهد الانتصار»(2).

وقد كتب جول فيري (Jules Ferry) ملخّصا حجج المعارضة ضدّ السياسة الاستعمارية : «إنّي لأسمع الاعتراض القائل بأن الأعمال الكبرى هي من نصيب الشعوب القوية. أما فرنسا فهل يجوز لها الهاء أي جنديّ من جنودها أو تبذير مليون من ميزانيتها الحربية للقيام بفتوحات نائية وربّما وهميّة وهي بلاد سهلة المنال لأنّ حدودها غير آمنة وليست لها تحالفات مع البلدان الأوروبية».

وكان لهذه الاعتراضات بعيد الأثر على الرأي العام الفرنسي كما أكّد ذلك فيري نفسه. وبات من المؤكد في مثل هذه الظروف أنّ كلّ سياسة تتنافى في الظاهر مع أمن فرنسا لا يمكن أن تحظى بتأييد الشعب. وقد كانت الحكومة الفرنسية واعية بذلك تمام الوعي وهذا يتّضح فيما قاله جول فيري إثر انعقاد مجلس وزراء 29 جانفي 1881 الى وزير الخارجية

الذي طلب من الحكومة التدخل في الشؤون التونسية : «أتطرح قضية احتلال البلاد التونسية يا عزيزي سان هيلير (Saint Hilaire) ونحن في سنة انتخابات!».

إنّ مثل هذه الظروف سيكون لها شديد الأثر على السياسة الفرنسية في تونس. فبخصوص القضية التونسية كان من المفروض على حكومة الجمهورية أن تراعي قوّات البلاد الدفاعية وخزينتها وتحالفاتها تأهبا لما قد يحدث من تشابك في العلاقات الأوروبية. وكان هذا الاهتمام الثلاثي الجانب ثابتا في السياسة الفرنسية منذ مؤتمر برلين. وبالفعل فإنّ معاهدة باردو التي تشير الى هذه المشاغل أعادت في خطوطها الرئيسية مشاريع معاهدات حرّرها في فيفري 1879 وماي 1880 وادنقتون (Waddington) وزير الخارجية الفرنسية آنذاك.

وكان من المفروض اذن ألّا ينجرّ عن احتلال البلاد التونسية صعوبات من شأنها أن تسبّب لفرنسا كثيرا من التضحيات. ولكي تتفادى مثل هذه الصعوبات أبقت فرنسا الباي على رأس الإيالة وتركت له نفوذا شكليا وذلك لتتجنّب ما يمكن أن يثير حفيظة الشعب التونسي وتتحاشى حربا قد تضعف قدرتها الدفاعية وخزينتها خصوصا اذا ما توسعت رقعتها مثلما وقع عند احتلال الجزائر.

وكان قادة الجمهورية يتصوّرون أن المسلمين الذين تدعوهم شريعتهم لعدم الخضوع «للكفّار» يقبلون بأكثر سهولة السيادة الفرنسية اذا ما بقي على رأس السلطة حاكم مسلم. وكانت حكومة فرنسا تنوي من خلال ذلك أن «تتجنّب حربا دينية» حسب تعبير الكردينال لافيجري (Lavigerie).

ومن المفروض كذلك ألا يضعف احتلال البلاد التونسية من تحالفات الجمهورية في وقت تسعى فيه الديبلوماسيّة البسماركية حسب ما يبدو الى عزل فرنسا. ولكلّ هذه الاعتبارات وجب إعطاء القوى الأوروبية ضمانات تتعلّق بمصالحها في الإيالة.

وقد كانت انقلترا منشغلة أساسا بمصير مدينة بنزرت نظرا لمكانتها الاستراتيجية الممتازة في البحر الأبيض المتوسط كما كان يشغل بالها مصير المعاهدات التي كانت قد أبرمتها مع البلاد التونسية. وقد تحصلت على ضمانات صريحة من الحكومة الفرنسية، كما أكّد ذلك وزير خارجية فرنسا برتلمي سان هيلير (Barthélémy Saint Hilaire) عند استقباله في 10 ماي 1881 لسفير انقلترا بباريس إذ أبلغه أن الحكومة الفرنسية لا تنوي البتّة بناء ميناء حربي في بنزرت وأنها ستبقي على كل المعاهدات التي أبرمتها تونس مع بقية الدول العظمى وستحترمها. وقد أشار الفصل الرابع من معاهدة باردو إلى ذلك إذ تعهّدت فرنسا بمقتضاه «باجراء المعاهدات الموجودة الآن بين دولة الإيالة والدول الأوروبية». وبهذه الطريقة كانت فرنسا تنوي مواصلة سياستها في تونس دون أن تتصدّع علاقاتها مع الدول الأوروبية

وبالخصوص مع أنقلترا.

وعلى هذا النّحو يبدو أن معاهدة باردو تعكس اهتمامات الرأي العام والمجلس النيّابي والحكومة الفرنسية أي : المحافظة على القدرة الدفاعية والميزانية والتحالفات. ولهذا لم يلق جول فيري صعوبات جمّة أمام المجلس الذي صادق في 24 ماي 1881 على هذه المعاهدة باجماع يكاد يكون تاما اذ اعترض عليها نائب واحد من أقصى اليسار وهو الاشتراكي «تالادييه» (Taladier) واحتفظ 89 بأصواتهم بينما صادق عليها بقية أعضاء المجلس المنتخب سنة 1877، والذي يعدّ 535 نائبا. فالنجاح الذي لقيته عملية احتلال البلاد التونسية قد برهنت على نجاعة الطرق التي توختها الحكومة الفرنسية وإن كان جول فيري قد صرّح لملجس النواب في 4 أفريل 1881 أن الهدف من العمليات العسكرية التي عزمت الحكومة على القيام بها في تونس ترمي إلى معاقبة القبائل التونسية العاصية وذلك لضمان أمن البلاد الجزائرية.

ما بعد معاهدة باردو

لقد دحض تطوّر الوضع في البلاد التونسية بعض مزاعم حكومة الجمهورية التي اعتبرت المسألة التونسية منتهية بعد 12 ماي 1881. فقد عرفت البلاد إثر التوقيع على معاهدة باردو انتفاضة تكاد تكون عارمة. وساعد سحب جزء من البعثة العسكرية الفرنسية في شهر جوان 1881[3] بدون شك على تنامي حركة المقاومة التي احتدّت عندما فرضت فرنسا غرامة حرب على القبائل «المتمرّدة».

وبعكس ما تكهنته حكومة الجمهورية فان النفوذ الشكلي الذي احتفظ به الباي لم يعمل على تهدئة سكّان الايالة الذين لم يغفروا له تسليم البلاد للأجانب. وفي هذا المجال كتب محرر جريدة «لتون» (Le Temps) ديلاموت (Delamotte) في شهر فيفري 1882 كما ذكرنا سلفا : «إنّ جل رعايا الإيالة أصبحوا ينظرون اليوم إلى محمد الصادق وكأنه فقد بلا ريب شرعيته».

وقد أخطأت اذن حكومة الجمهورية في اعتقادها أن للباي نفوذا كبيرا على السكّان. كما كان الرأي السائد في ذلك الوقت الذي يرى أن الوازع الديني هو الوحيد الذي يقود المسلمين في جميع أعمالهم يخفي على الفرنسيين واقع المجتمع التونسي الأكثر تعقّدا. وكان ديلاموت أكثر فهما لهذا الواقع عندما أشار الى الوضع المادي المتردّي في الإيالة. فقد كان السكّان يتعرّضون دوما لاضطهادات حكومة الباي وهم اليوم يخشون تفاقم

وضعيتهم بهيمنة فرنسا على البلاد التونسيّة. وممّا أكّد هذه التخوّفات مساهمة جيش الاحتلال في فرض الغرامة الحربيّة على السكان ومطالبتهم بدفع الضرائب المتبقيّة.

وقد غابت عن ذهن الحكومة الفرنسية أيضا الانتفاضة التي قام بها السكّان سنة 1864 ضد هذا الحاكم المسلم (محمد الصادق باي) بسبب سياسته الجبائية القاسية وتعسف أعوانه.

لكل هذا، أخذت القضية التونسية التي انتهت في نظر الحكومة الفرنسية إثر المصادقة على معاهدة باردو انطلاقة جديدة وذلك مع تصاعد عمليّات المقاومة وإتساع رقعتها. ولكي تواجه الحكومة الفرنسية هذا الوضع أرسلت امدادات عسكرية إلى البلاد التونسية. وهكذا وجدت فرنسا نفسها في حالة حرب ضد الشعب التونسي وإن كانت تبدو في الظاهر حليفة للباي. وهذا ما جعل المعارضة تقف ضد وزارة «فيري» وتعتبر سياستها التي وصفت «بالمغامرة» متنافية مع المصالح العليا للأمة الفرنسية. ومما أوخِذَتْ عليه لحكومة دخولها في حرب قبل استشارة البرلمان.

وفعلا فقد وضع «جول فيري» — لكي يخلو له الجو بتونس — حدّا لأعمال مجلس واب المنتخب سنة 1877 وقدّم تاريخ الانتخابات التشريعية تأهّبا لحملة شهر أكتوبر. ولنفس الغرض أجّل استدعاء المجلس النيابي الجديد لتاريخ بعيد محدّدا تاريخ افتتاح الدورة التشريعية المقبلة لـ 28 أكتوبر 1881 وذلك رغم الطلب الذي تقدم به وفد من أقصى اليسار يقوده لويس بلان (Louis Blanc) بانعقاد المجلس النيابي فورا نظرا لخطورة الوضع على الساحة الافريقية. وبتحديده لهذا التاريخ كان فيري يريد ربح أكثر ما يمكن من الوقت حتى يكسب انتصارا عسكريا بتونس قبل فتح الدّورة التشريعية للمجلس الجديد. وهو يعتقد أن هذا الانتصار سوف يبرّر أمام البرلمان والرأي العام نجاعة الطرق التي توخّاها بالبلاد التونسية مثلما وقع ذلك في حملة الربيع. غير أن آماله قد خابت هذه المرة لأن حملة الخريف كانت أكثر أهمية من الحملة السابقة ولأن المعارضة بالاضافة الى ذلك قد ألّبت الرأي العام ضد ما أسمته «بسياسة المغامرة» أثناء الحملة الانتخابية[4].

إلّا أنّه رغم بعض الاحتجاجات الصادرة عن الأوساط اليمينية التي كانت ترى أنّ هذه السياسة شديدة الارتباط بالنظام الجمهوري فإنّ المنتخبين لم يضعوا الجمهورية موضع اتهام. والأبعد من ذلك فان الانتخابات قد أفرزت مجلسا أكثر تمسّكا بالجمهورية من سابقه[5] غير أنه معادٍ لوزارة «فيري» التي فقدت كل شعبية. وفعلا فقد اهتزّ الرأي العام الفرنسي عندما سحبت الحكومة 84 فيلقا من فرنسا وأرسلتها الى تونس. وقد أثار إبقاء مجنّدي 1876 تحت السّلاح موجة من الاحتجاجات الصارمة مما أدّى بالحكومة إلى إلغاء هذا القرار.

وممّا زاد في قلق الرأي العام الفرنسي أنّه ـــ علاوة على المقاومة التونسية ـــ كانت الجزائر في نفس الوقت في حالة غليان، فقد التهمت النيران غابات بأكملها في مقاطعتي قسنطينة ووهران. واستغلّت المعارضة هذا الوضع لإدانة الحكومة.

وفي موفّى شهر سبتمبر 1881 استأنفت الصحف بصفة جدّية حملاتها ضدّ سياسة فيري في البلاد التونسية. وقد عبّرت صحيفتا «لنترنزيجان» (L'Intransigeant) و«البتي باريزيان» (Le Petit Parisien) عن اتجاه هذه الحملات في مقالين شديدي اللهجة. ففي مقال «خفايا المسألة التونسية» الذي صدر في 27 سبتمبر 1881 اتهم روشفور (Rochefort) مدير جريدة «لنترنزيجان» ـــ كما ذكرنا سلفا ـــ قمبطا (Gambetta) والقنصل روستان بصفة مباشرة، فهما حسب قوله قد أثارا المسألة التونسية للترفيع في رقاع ديون الباي التي سبق لهما اشتراؤها بأثمان زهيدة.

وفي 29 سبتمبر، نشرت صحيفة «البتي باريزيان» مقالاً بعنوان «الحقيقة حول المسألة التونسية» : «زيادة على المضاربات بالبورصة فان هذه الصحيفة قد عزت جلّ مسؤوليّة التدخل الفرنسي بتونس إلى جشع الشركات الكبرى كـ «باتنيول» (Batignolles) وبون ـــ جلمة (Bône-Guelma) و«شركة مرسيليا للقرض»، وسيدي ثابت والنفيضة، وكذلك مشاريع السكك الحديدية والموانىء والامتيازات التي منحت لاستثمار المناجم، وحتى مشروع حفر قناة قابس باعتبارها الدوافع الحقيقية للبعثة العسكرية».

وقد أوردت كلّ الصحف اليسارية واليمينية نفس الحجج التي وردت في «لنترنزيجان» و«البتي بارزيان». وعند افتتاح الدورة البرلمانية في 28 أكتوبر 1881 أثار رئيس مجلس النوّاب ضحك الحاضرين عندما أعلن باسم الحكومة عن احتلال مدينة القيروان. فهذا النجاح الذي أحرزته حملة أكتوبر لم يكن له مفعول انتصارات شهر ماي 1881 وذلك لما كلّفه للبلاد من الخسائر الطائلة.

وفي مثل هذه الظروف لم يعد يخامر فيري أدنى شك في مصير وزارته. وهذا ما جعله يعلن منذ 5 نوفمبر عن استقالة حكومته وذلك قبل أن تتمّ عملية التصويت في مجلس النوّاب. إلّا أنه صرّح بأنّ وزارته لن تتخلى أبدا عن مسؤولياتها فيما يتعلق بالقضيّة التونسية وأنها ستبقى في الحكم لمناقشة هذه المسألة.

وقد كانت الحكومة تعرّضت خلال مناقشات مجلس النواب الى نوعين من الاتهامات أولهما خرق دستور البلاد وذلك بدخولها في حرب وبتحويلها لاعتمادات ماليّة دون استشارة البرلمان[6]. ومن جهة أخرى فقد أعيدت الحجج التي وردت في الصحف لاتهام الحكومة بالتخلي عن المصلحة العامة للأمة وذلك لإرضاء شهوات بعض المؤسسات الخاصة. فصرّح كليمنسو (Clémenceau) رئيس الحزب الراديكالي أمام مجلس النواب في 8 نوفمبر

1881 بقوله : «إنّي لا أرى في كل هذا ما يؤدّي إلى فتح أسواق جديدة لتجارتنا أو إلى تأسيس مصارف ومؤسسات صناعية. وبعبارة أوضح فإني لا ألمح وراء كلّ الشركات التي تحدثت عنها إلا رجالا مستقرين في باريس همّهم أن يصبحوا رجال أعمال وأن يحققوا أرباحا كبيرة في البورصة».

وفي 9 نوفمبر حاول «جول فيري» بدون جدوى دحض الحجج التي ترتكز عليها المعارضة. فالحكومة بالنسبة له لم تخرق الدستور فهي ــ مثلما جاء في قوله ــ «قد تلّقت من المجالس النيابية وفي ثلاث اقتراعات متتالية ومجمع عليها، تفويضا واضحا، مطلقا، لا جدال فيه وبأنّها لم تتجاوز هذا الأمر»، وبالنسبة له أيضا فإنّ ما قامت به الحكومة لا يتنافى والمصلحة العامة. فإنّ التدخل في البلاد التونسية قد ضمن الأمن على الحدود الجزائرية بصفة نهائية وحفظ مصالح فرنسا في الإيّالة التونسية. هذه المصالح التي كانت متمثلة في التلغراف والسكك الحديدية والتي أرادت حكومة الباي إعادة النظر فيها. وقد دعّم فيري هذه الحجج في تدخل له أمام مجلس النواب يوم 5 نوفمبر 1881 ذكر فيه : «لقد هلّلت فرنسا لغزو البلاد التونسية وهي تعرف جيدا أن في ذلك صونا لمصلحتها القومية. ولكي تخطو نحو تحقيق الغاية المجيدة التي يحتّمها مصير البلاد والتي تتمثّل في انتصار الحضارة على البربرية. وهذا هو شكل الغزو الوحيد الذي يمكن أن تقبله الأخلاق العصرية». غير أنه علاوة على كون الحجج التي قدمها كليمنسو، مؤثرة بالدرجة الأولى على النواب، فقد كان أغلب هؤلاء مناهضين لجول فيري الذي لم يستطع في تدخلاته تغيير ما رسخ في الاذهان من آراء. ومع ذلك فقد رفض مجلس النواب مطلبين يناشد أصحابهما بإجراء أبحاث تتعلق بتصرفات الحكومة.

إلّا أنه حين أصبح الأمر يتعلّق بتقرير مصير الإيّالة التونسية، فقد وجد المجلس نفسه محتارا وسط قرابة عشرين لائحة نابعة من مختلف الآفاق السياسية دون الوصول إلى أية نتيجة. وفي هذه الأثناء ترك النائب قمبطا تحفّظه جانبا واستعمل كلّ ما له من نفوذ ليخرج مجلس النوّاب من الالتباس الذي وقع فيه. وقد حظيت لائحته هذه : «ان مجلس النواب ينتقل بعد اقرار عزمه على التنفيذ الكامل للمعاهدة التي أبرمتها الأمّة الفرنسية في 12 ماي 1881 إلى بقية جدول أعماله» بموافقة أغلبية الأعضاء. إذ صادق عليها 335 نائبا ولم يعارضها سوى 68 نائبا بينما أمسك 12 منهم على التصويت وانقسم أقصى اليمين وأقصى اليسار بين معارض ومحتفظ بصوته.

وبذلك تمّ انقاذ الحماية. فقد استطاع قمبطا بتدخّله هذا أن يحول دون انسحاب القوات الفرنسية وبالتالي دون التخلّي عن هذه المحمية الجديدة مثلما سبق له أن مكّن فرنسا من غزو البلاد التونسية وذلك بما أبداه آنذاك من تشجيع وتأييد لحكومة الجمهورية.

وان فرنسا لمدينة لهذا الرجل باستعمار الايالة أكثر مما هي مدينة لجول فيري.

غير أن المسألة التونسية ستحدّد ــ رغم انقاذ الحماية بعد الاقتراع الذي وقع في 9 نوفمبر 1881 ــ الرأي العام الفرنسي فيما يتعلق بالاستعمار، وذلك لما عرفته من أبعاد قومية وبما ولّدته من مشاعر سياسية. وهذا من شأنه أن يكون وخيم العواقب في فترة تنتهج فيها حكومة الجمهورية الثالثة سياسة توسعية استعمارية. وفعلا فقد تركت المسألة التونسية انطباعا سيئا لأنها كانت مقترنة دوما بعمليات السّمسرة والمضاربة وهذا الأمر سيجعل الرأي العام الفرنسي ينظر بحذر إلى كل المشاريع الاستعمارية. ومن الأقرب إلى الظن أن يكون لهذا الانطباع الوقع الشديد في المحاكمة التي جاءت نتيجة دعوى قدمها روستان ضد روشفور مدير لنترنزيجان (L'Intransigeant) حول المقال الذي صدر في 27 سبتمبر 1881 تحت عنوان «**خفايا المسألة التونسية**».

وقد جاءت هذه المحاكمة وما راج حولها من أنباء وتبرئة ساحة روشفور في نهاية الامر لتؤكد إصرار الرأي العام الفرنسي على نبذ المغامرات الاستعمارية.

وهكذا فقد طبعت المسألة التونسية الاستعمار أمام الرأي العام الفرنسي بسمعة فاسدة وهذا من شأنه أن يرسي في فرنسا أركانا لتقاليد مناهضة للاستعمار.

ولذلك كان قطاع عريض من الرأي العام يرى أن البعثات الاستعمارية لا تتفق والمصلحة القومية، أوّلا لكونها توهن الجيش وتضعف الميزانية في ظرف يقتضي تدعيمهما أكثر من أيّ وقت مضى، ثم لأنّ التضحيات التي تحتّمها على الأمة لا تعود بالفائدة إلّا لأشخاص عديمي الضمير.

وفعلا فقد أثّر موقف الرأي العام هذا في تنظيم الحماية فكانت السلطات الفرنسية ــ تجنبا لأقلّ تضحية قد تلحق بالأمة الفرنسية ــ تقتصد أشدّ الاقتصاد في نفقاتها بالبلاد التونسية. وقد أرادت فرنسا بذلك أن تجعل من الإيّالة التونسية مثالا لمستعمرة مكتسبة ومنظمة بأقل ما يمكن من التكاليف وأن تقيم الدّليل على أن سياسة التوسع الاستعماري لا تتنافى والمصلحة القومية. وبهذه الطريقة كانت الحكومة الفرنسية تنوي تغيير نظرة الرأي العام الى العمليّات الاستعمارية حتى تتسنّى لها المشاركة في «تقسيم العالم» الى جانب القوى الاستعمارية الأخرى.

بيد أن الرأي العام الفرنسي قد بقي في أغلبيته مناهضا للاستعمار وذلك طيلة الأعوام التي تلت معاهدة باردو. وقد دلّت سياسة التخلّي التي أقرّها مجلس النواب سنة 1882 تجاه مصر وكذلك سقوط حكومة فيري الثانية سنة 1885 إثر قضيّة التونكان(7) على مناهضة الرأي العام الفرنسي للمشاريع الاستعمارية.

كما ساعدت هذه الوضعية على خلق مناخ واسع لحوار دار حول مصير البلاد

التونسية. وانحصرت المسألة في معرفة ما اذا كانت معاهدة باردو تتفق والمصلحة القومية، وهل كان من الأجدى لفرنسا التخلي عن الايالة أو الحاقها. لكن الحكومة قد تمّسكت بمعاهدة باردو طبقا لاقتراع المجلس الذي التزم في دورة 9 نوفمبر 1881 بتنفيذ هذا الميثاق بحذافيره. واعتبرت أن هذا القرار الذي صادق عليه المجلس السابق وأيّده المجلس الجديد يمثل التزاما من الأمّة الفرنسية تجاه الإيّالة التونسية. وهذا ما صرّح به رئيس الحكومة الجديد قمبطا أمام النواب في 1 ديسمبر 1881 : «ان هذه المعاهدة لقائمة وقد تبنّت فرنسا ما تضمّنه فحواها ولا يمكن بأي حال من الأحوال الطعن في صفتها أو التقليل من قيمتها».

أنصار التخلّي عن الإيالة التونسية

إنّ المعارضين الذين نادوا بالتخلّي عن الإيالة لم يشاطروا قمبطا رأيه. فقد رأى جميعهم — يساريين كانوا أم يمينيين — أن معاهدة باردو لا تُلزم فرنسا إزاء البلاد التونسية. فهذا النائب الراديكالي كاميل بلاتان (Camille Pelletan) يصرّح في 1 ديسمبر 1881 : «إنّ ما نقدّمه باعتباره إلتزاما لنا قد عقدناه مع الباي ما هو إلّا معاهدة فُرِضَتْ عليه فرضا». أما النائب البونابرتي ديلافوس (Delafosse) فقد كان أكثر وضوحا في تصريحه أمام المجلس يوم 17 جويلية 1882 اذ قال في معرض حديثه عن اللائحة التي تقدم بها قمبطّا وتبنّاها مجلس النواب في 9 نوفمبر 1881 : «إن النقطة التي ختمت بها الجلسة جدول أعمالها في جوّ يسوده الاضطراب لا تلزمنا بالتطبيق الكامل لمعاهدة ما هي في حقيقة الأمر إلا تلخيص لموقف محدّد». وقد رأى المتبنّون لفكرة التخلّي عن الإيالة في تنفيذ معاهدة باردو مخاطرة بالمصالح الفرنسية لأنّ فرنسا ستجد نفسها مضطرّة على إبقاء فيلق عسكري في الإيّالة ما دامت قد أخذت على عاتقها مسألة استتباب الأمن في البلاد التونسيّة وضمان حرمة تراب البلاد. وبمجاورتها لطرابلس الملحقة بالامبراطورية العثمانية منذ 1835، فإنّها ستستعيض بمشاكلها الحدودية مع تونس بما هو أكثر منها حدّة عندما تجد نفسها وجها لوجه مع تركيا وبالتالي مع أوروبا لأنه مثلما قال الدّوق دي بروجلي (Le Duc de Broglie) «ان جيرة الباب العالي هي بمثابة جوار للعالم بأكمله».

وفي مثل هذه الظروف، فإنّ تطبيق معاهدة باردو يمكن أن يعرّض أمن فرنسا وعلاقاتها مع القوى الأوروبية للخطر. وبالاضافة إلى ذلك فان المعاهدة يمكن أن تقود فرنسا الى اتّباع سياسة إلحاق، لأنها تسمح فعلا بالابقاء على نظام الامتيازات وعلى اللجنة المالية الدولية،

وذلك بضمانها للاتفاقيات القائمة بين حكومة الباي ومختلف القوى الأوروبية الأخرى. وبمقتضى هذه الاتفاقيات، فإنّ مواطني الدول الأجنبية لا ينضوون تحت قوانين الشريعة الاسلامية وأن بإمكان قناصلها التدخل في شؤون الإيالة وذلك بالغاء قرارات السلط التونسية أو إبطال مفعولها. وفضلا عن ذلك فان اللجنة المالية الدولية هي التي تتصرف في مداخيل البلاد وأن الحكومة التونسية لا تستطيع إبرام أيّة اتفاقية قرض أو منح أي امتياز أو اجراء أيّ اصلاح وتغيير أيّ نظام جبائي أو القيام بأيّ شغل تحتّمه المصلحة العامة دون موافقة مسبّقة من هذه اللجنة. ومن الطبيعي أن تكون حكومة فرنسا عاجزة عن تنظيم شؤون الإيّالة في مثل هذه الظروف.

وقد جاءت معاهدة باردو لتؤكّد على هذه الوضعية المتردّية، ولتضع حكومة الجمهورية في مأزق يعسر الخروج منه دون الغاء الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة الباي مع بقية البلدان الأوروبية ووضع حدّ لعمل اللجنة المالية وهذا مالا يمكن القيام به إلّا إذا اتبعت الحكومة الفرنسية سياسة يتم بموجبها ضمّ الايالة إلى فرنسا. وسياسة كهذه تستوجب في نظر دعاة التخلّي تضحيات جسام ولا تخدم المصالح الفرنسية زيادة على كونها تخلق مشاكل مع الدول الاوروبية لأن فرنسا مدعوّة الى احترام مصالح هذه الدول في البلاد التونسية.

وبما أن نسبة النمو الديمغرافي في فرنسا ضعيفة (0،4% سنة 1881) لا تسمح بارسال معمّرين الى تونس، فان المصاريف التي تقتضيها سياسة الالحاق سوف لا تعود بالفائدة إلّا على الأجانب وبالخصوص الايطاليين والمالطيين الذين سيكونون عنصرا فعالاً في جعل البلاد تحت سلطة دولة أخرى اذا ما تعكّر صفو العلاقات بين فرنسا وبقية القوى الأوروبية. ولكل هذه الاعتبارات رأى دعاة التخلّي أن تطبيق معاهدة باردو لا يستجيب لأية مصلحة وطنية، وهذا ما جاء في تصريح للنائب اليميني «كينيو دي ارنو» (Cuneo D'ornano) أمام المجلس في فاتح ديسمبر 1881 ذكر فيه : «إني لا أعرف ما الفائدة التي سنجنيها من صراعنا في تونس ولا أرى ما هي المصلحة الوطنية التي ندافع من أجلها». وحتّى التعلّة الأدبيّة التي ترى في احتلال فرنسا لتونس انتصارا للحضارة وخيرا للانسانية فقد نعتت بكونها وهمية لا غير. وهذا ما نلمسه في تدخل النائب ديلافوس (Delafosse) يوم 17 جويلية 1882 عندما تساءل : «هل فوّضنا بأن نكون أوصياء على هذا العالم؟».

أما الاحتلال بدعوى المجد والعظمة فهو لا يصدّ المخاطر التي قد تتعرّض لها الجمهورية الفرنسية في حالة نشوب حرب لأن غزو البلاد التونسية سيساعد على تشتيت القوّات الفرنسية وسيمثّل بالتالي خطرا كبيرا على الأمة إذا ما واجهت فرنسا صعوبات مع البلدان

الأوروبية، وهذا ما لاحظه ديلافوس في تصريحه أمام مجلس النواب في 18 جويلية 1882 : «ان الواجب يدعونا ألّا نهتمّ إلّا بفرنسا وحيثما تكون واجباتنا ينبغي أن تتواجد قوّاتنا». وهذا الرأي يعكس أساسا مشاغل المعارضة وكذلك اهتمام جانب عريض من الرأي العام الفرنسي.

ولكلّ هذه الأسباب نادى الراديكاليّون والبونابرتيون والملكيون بسياسة تخلّ عن الايالة إثر سقوط حكومة «فيري» في نوفمبر 1881.

غير أن المعارضة وجدت نفسها مجبرة على تعديل موقفها[8] وذلك تحاشيا للأخطار التي قد تلحق بالجاليات الأوروبية المقيمة بالإيالة التونسية في صورة انسحاب القوات الفرنسية وما يتبع ذلك من انعكاسات على القضية الجزائرية وكذلك خوفا من حلول قوة أخرى محل فرنسا في تونس. ولتجنب كل هذه المخاطر طلبت المعارضة من الحكومة تهيئة الظروف لانسحاب مشرّف من الإيالة التونسية وهذا ما عبّر عنه النائب بيلّاتان (Pelletan) أمام المجلس في 1 ديسمبر 1881 حيث صرّح بأنه «لا يجب أن تتخلّى عن احتلال البلاد التونسية إلّا في اليوم الذي تكون فيه مصالحنا وكرامتنا محفوظة». وفي معرض تفسيره لموقف النوّاب الراديكاليّين أثناء التصويت على القرض الذي طلبه قمبطا لتمويل البعثة العسكرية الى تونس صرّح جورج بيران (Georges Perin) في جلسة 1 ديسمبر : «اننا نمتنع عن التصويت لأن قمبطا لم يدن السياسة الاستعمارية ولم يتعهّد بتهيئة ظروف التخلّي».

وبعد عدّة أشهر وبالتحديد في 17 جويلية 1882 اقترح النائب ديلافوس اتّباع سياسة تقود إلى الانسحاب بدون مخاطر وتتمثل هذه السياسة في ضمان حياد الإيّالة. وهو يرى ضرورة حصول اتفاق بين القوى المعنية يضمن استقلال البلاد التونسية وتجنب احتلالها من قبل أية قوة أخرى اثر انسحاب فرنسا.

إلّا أن توخّي مثل هذه السياسة ــ بعد حملتين فرنسيتين ضدّ البلاد التونسية وبعد كل المصاريف التي أنفقتها فرنسا من أجل ذلك ــ لا يمكن أن يحظى بتأييد أغلبية النواب حتى وان كانت تعبّر عن حالة الرأي العام المنشغل قبل كل شيء بأمن البلاد. ولم يكن النواب المنتخبون في سنة 1881 بصدد التفكير في تجديد عضويتهم بالمجلس لكي يتماشوا مع الرأي العام وهم يعلمون أن المسألة التونسية ستقلّ حدّتها سنة 1885 أي في موعد الانتخابات التشريعية القادمة. وهكذا فانّ الحكومة كانت تتمتع بتأييد الأغلبيّة الساحقة في البرلمان[9]. وهذا ما ساعدها على مواصلة سياستها الرامية إلى تركيز الحماية الفرنسية بتونس.

ولم تمض مدّة طويلة حتى ظهر في الإيّالة التونسية وضع جديد يخدم مصلحة فرنسا

ويدعم مركزها أكثر فأكثر. وكان لزاما على المعارضة أن تعدّل من مواقفها الانتقادية حتى تتناسب والمعطيات الجديدة خاصة وأن المسألة التونسية قد نقصت حدّتها أمام الرأي العام الفرنسي. وقد بقيت المعارضة على عدائها للحماية غير أنها أصبحت تدافع عن سياسة الإلحاق التي سبق أن أظهرت سلبياتها في بداية الاحتلال.

وفي معرض دفاعه عن هذا التوجه الجديد صرّح ديلافوس في 1 أفريل 1884 أمام مجلس النواب : «إني من بين الذين يرون ضرورة الاستفادة القصوى من قضية بقيت إلى حدّ الآن غير ذات جدوى».

أنصار سياسة الإلحاق

لقد عرضت فكرة إلحاق الإيالة بفرنسا على أنها الطريقة الوحيدة لدحض كلّ العقبات التي تحول دون هيمنة السلطة الفرنسية على البلاد التونسية وتسيير شؤونها. واذا ما اتبعت فرنسا هذه السياسة فانها تستطيع بمجرد قرار تتّخذه الغاء نظام الامتيازات ووضع حد لنشاط اللجنة المالية الدولية باعتبارها تعرقل كل اصلاح في الايالة. وهذا ما نجد صداه في تدخّل النائب ديلافوس يوم 3 أفريل 1884 عندما قال : «هنالك طريقة واحدة لإزالة هذه العقبات وهي الإلحاق وأنا لا أوصي بذلك بل أكتفي بالاشارة إليها فقط، ففي اليوم الذي نعلن فيه أن تونس جزء من التراب الفرنسي فإنّ نظام الامتيازات سيزول حتما مثلما حدث في البوسنة والهرسك (Bosnie-Herzégovine)»[10].

ذلك أنه من العسير على فرنسا إذا لم يتغير هذا الوضع أن تضمن هيمنتها السياسية على تونس وكذلك هيمنتها الاقتصادية لأنّه بالاضافة إلى السلطة القضائية التي منحت للقناصل الأجانب فإن نظام الامتيازات يمثّل ضمانا لمصالح البلدان الأوروبية ويتضمن نصوص معاهدات تجاريّة تعطي لهذه القوى نفس الفوائد المتاحة لفرنسا في البلاد التونسية. فالبضائع المستوردة من أوروبا لا يوظّف عليها عند دخولها الايالة أكثر من 8% من قيمتها، وهذا المعلوم التافه قد أفسح المجال لدخول هذه البضائع الأوروبية إلى البلاد التونسية. ولم تكن المنتوجات الفرنسية تتمتّع بنظام خاص بل كانت تخضع لنفس التوظيف الجمركي. وفي مثل هذه الظروف فإنّ البلاد التونسية لا تمثل سوقا خاصة لترويج البضائع الفرنسية ولا تمنح لفرنسا أيّ امتياز اقتصادي. وهذا ما ورد في تصريح للبارون دي روتور (Le Bâron de Rotours) أمام مجلس النواب في 1 أفريل 1884 : «اننا نتحمّل عبء سياسة الالحاق من غير أن نجني ثمارها وأن ما ننفقه في تونس لا يعود علينا بأية فائدة. فالمنتوجات التي

نصدّرها الى هذه البلاد تتعرّض الى نفس المعالم الجمركية الموظفة على البضائع الأوروبية الأخرى. فهل يمكن أن تصبح البلاد التونسية كبقية مستعمراتنا سوقا مخصّصة لبضائعنا أو على الاقل محمية برسوم جمركية؟ وان هذا السؤال ليشغل بال كل الذين يفكّرون في ضمان أسواق لا غنى عنها لترويج منتوجاتنا الصناعية».

وزيادة على هذه الصعوبات الاقتصادية فان نظام الحماية يخلق صعوبات سياسية لا يمكن القضاء عليها إلا في نطاق الإلحاق وهو النظام الوحيد الذي يسمح بالغاء القوانين المعمول بها في الإيالة والتي تحول دون أي اصلاح تستوجبه الادارة التونسية. وهذا ما نلمسه في تصريح لبلاّتان أمام مجلس النواب في أول ديسمبر 1881 ذكر فيه : «إني لا أقبل أن تستحوذ فرنسا على بلد وتكتفي فيه بتسليم الدواليب القذرة لحكم استبدادي لموظّف فرنسي (أي الوزير المقيم) وذلك تحت مسؤولية فرنسية. ان مثل هذا الجهاز لا يتحرّك إلّا إذا أردتم استخدامه لتحقيق مصالح شخصية، أما اذا أردتم استغلاله في القيام باصلاحات فانّه يتوقف عن العمل».

فتنظيم البلاد التونسية تنظيما حقيقيا يستوجب في مثل هذه الحالة إبعاد الباي وحكومته عن السّلطة، خاصة وأنه في نظر المعارضة مجرّد صورة يختصر دوره على الحيلولة دون إشراف البرلمان على قرارات الحكومة الفرنسية الخاصة بتونس. فهو يخوّل إذن للسلطة التنفيذية الهروب من رقابة السلطة التشريعية وذلك بالاختفاء وراء سلطته الوهمية. وهذه الحالة لا تسمح للمعارضة النظر في القضايا التونسية بواسطة البرلمان. وهكذا فإنّ سياسة الالحاق كفيلة وحدها بالسماح للبرلمان بالنظر في القوانين الخاصة بتونس وكذلك مناقشة ميزانيتها وبالتالي مراقبة شؤون هذه البلاد. وهذا ما يهدف له بلّاتان في تصريح له أمام مجلس النواب في أول أفريل 1884 ذكر فيه : «انه لمن واجب النواب الجمهوريين النظر في كيفية مراقبة البرلمان لما يجدّ في تونس وإني أرى من الضروري التعرف على الميزانية التونسية التي ستصبح من الآن فصاعدا تهمّ بصفة مباشرة المواطنين الفرنسيين كما أطلب من لجنة الميزانية وكذلك من الحكومة توضيح الطريقة التي ستمكننا من ممارسة هذه المراقبة».

وهكذا انتقلت المعارضة من سياسة تخلّ مشروط لتتبنّى سسّاسة اِلحاق ترى فيها الطريقة الوحيدة الكفيلة بوضع حدّ لكل ما يعرقل هيمنة فرنسا على الإيّالة وادارتها، وبتمكين البرلمان من مراقبة الشؤون التونسية. وبذلك انضمّت المعارضة إلى كل من نادى بإلحاق الإيّالة سواء قبل ابرام معاهدة باردو أو بعدها. وكان هؤلاء الدعاة ينتدبون أساسا من بين ضباط جيش الاحتلال والجاليّات الفرنسية المقيمة بتونس والجزائر. وقد كان العسكريون يريدون تطبيق التقاليد الادرايّة التي ورثوها من تجربتهم بالجزائر على البلاد

التونسيّة. ففورجمول (Forgemol) القائد العام لجيش الاحتلال يرى أنّه ليس من المعقول حكم بلدين مجاورين أي الجزائر وتونس بطريقتين مختلفتين.

والسلطة العسكرية التي كانت المؤهلة الوحيدة لارساء الهيمنة الفرنسية بالبلاد التونسية في بداية الاحتلال قد استغلّت هذا الظرف لسلك سياسة إلحاق، وبذلك غضّت الطرف عن حكومة الباي وأبطلت ادارة الايالة وتوخّت تنظيما إداريا مطابقا لتنظيم الجزائر. وحتى مكاتب الاستعلامات التي أسّستها في تونس فهي تذكر «بالمكاتب العربية» (Les bureaux arabes) التي نصّبتها في الجزائر[11].

وتأثير النظام الجزائري في تونس لم يكن من قبيل الصدفة ذلك أن احتلال الإيّالة قد تمّ عن طريق الجزائر، فقد كانت كتيبة الاحتلال الى موفّى شهر جانفي 1882 مرتبطة بالقيادة العسكرية للجزائر. كما كان ضمان أمن هذه البلاد هو الذّريعة التي استعملتها فرنسا لتبرّر بصفة رسمية احتلالها للبلاد التونسية. وفي مثل هذه الظروف لم يكن من الغريب أن يطالب فرنسيّو الجزائر بجعل تونس مقاطعة جزائرية رابعة[12]. وعلى هذا الأساس لحق الكثير منهم بجيش الاحتلال للمساهمة في النشاط التّجاري البسيط الذي بعثه تكاثر الجنود الفرنسيّين بتونس وكذلك للحصول على مراكز مرموقة في الايالة. وهكذا فإن إلحاق البلاد التونسية قد يفتح للجالية الفرنسية بالجزائر ميدانا جديدا للنشاط الاقتصادي في الوقت الذي بدأت فيه الساحة الجزائرية تضيق شيئا فشيئا.

فمنذ احتلالها اصبحت الإيالة التونسية تلفت أنظار المعمرين الفرنسيّين بالجزائر. فكان صغار هؤلاء المعمّرين يرون في ذلك فرصة سانحة لاقتناء أراضي دون مقابل. أمّا بالنسبة لرجال الأعمال فإن إلحاق البلاد التونسية بالجزائر من شأنه أن يوسّع في مجال نشاط شركاتهم. ولذلك نظّمت حملة للدفاع عن سياسة الإلحاق انطلقت من الجزائر وبالخصوص من مدينة عنّابة. وفي هذا الصدد عُرفت صحيفة «بريد عنّابة» (Le Courrier de Bône) بتحاملها على نظام الحماية. وعندما احتدّ الصراع بين أنصار سياسة الحماية ودعاة الإلحاق فإنّ عنابة كانت من بين المساندين لاعداء الوزير المقيم، وكانت صحيفة «لريفاي تينزيان» (Le Réveil tunisien) التي أسسها أنصار الإلحاق في أواخر 1884 تصدر في هذه المدينة أيضا. وقد وجد كذلك نظام الحماية مناهضين من بين الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية التي ترى أن معاهدة باردو لم تحقق ما كانت ترمي إليه، ولم تمثل كذلك سندا لها في الدفاع عن مصالحها أمام حكومة الباي والقوى الأوروبية في حين أن فرنسا ما أقدمت على احتلال تونس إلّا لضمان مصالح مواطنيها بهذه البلاد ووضع حدّ للعراقيل التي تعترضهم. وهي لكلّ ذلك تدعو إلى إبعاد حكومة الباي عن السلطة لأنها كانت دائما عقبة أمام تنمية مصالحها وإلى جعل الإيالة حكرا على الفرنسيين دون سواهم

من الأوروبيين الآخرين المقيمين بهذا البلد، وإلّا فلماذا بعثت فرنسا الى تونس بجيش يعدّ حوالي 40.000 جندي.

وزاد في خيبة أمل الجالية الفرنسية خوفها من أن تتخطاها الجاليات المالطية والايطالية التي تفوقها عددا[13]. وكان لتسابق القوى الأوروبية للهيمنة على الايالة التونسية قبيل الحماية الأثر الكبير في تحديد موقف الجالية الفرنسية عقب التوقيع على معاهدة باردو. وقد ولّد هذا الوضع شعورا قوميا قويا لدى الجاليتين الفرنسية والايطالية ازداد تأججا إثر الخلاف الذي نشب بين القنصلين روستان وماشيو (Maccio)، وكان كل شقّ يطمح إلى هيمنة بلاده المطلقة على تونس.

فمعاهدة باردو قد خيّبت آمال المستوطنين الفرنسيين بالبلاد التونسية وذلك بضمانها لمصالح القوى الأجنبية، وبابقائها على حكومة الباي وهذا ما جعلهم يبدون استياءهم حالما علموا بفحوى هذه المعاهدة. وقد كتب روستان للبارون دي كورسال (Le Baron de Courcel) في 14 ماي 1881 أي بعد يومين من إمضاء المعاهدة في هذا الشأن : «ان الانتقادات تتكاثر وإنّه ليقال انّنا لم نتحصل على ما فيه الكفاية وان جاليتنا مغتاظة من عدم دخول الجيش إلى مدينة تونس الخ... وهي تريد في نهاية الأمر عزل مصطفى بن اسماعيل». ويضيف روستان «فلكل منظوره الخاص في كيفيّة حكم البلاد التونسية والأغلبيّة ترى أن ما نقوم به رديء مهما بذلنا من مجهود».

وقد أخذت هذه الموجة من الآراء صدى واسعا عندما أقبل عدد من عامّة الفرنسيين من الجزائر ليعزّزوا الجالية المقيمة بتونس التي ترى أن معاهدة باردو لا تحقق لها ما تصبو إليه من حظوة في الايالة، لهذا كانت سياسة الالحاق هي الكفيلة وحدها بالاستجابة لمطامحها. فهذه السياسة تمكّنها من أرباح مادية هامة بما تخوّله من امتيازات دون أدنى مقابل وكذلك من إدارة البلاد بصفة مباشرة. وهي بالاضافة الى ذلك تؤدّي إلى نظام احتلال معهود لدى الفرنسيين. وفعلا فان العسكريين الفرنسيين العاملين بالجزائر وتونس لا يتسطيعون ـــ نظرا لتأثرهم العميق بالتجربة الجزائرية ـــ تصوّر نظام استعماري آخر. فاحتلال البلاد التونسية هو بالنسبة لهم بمثابة تأسيس مقاطعة جزائرية رابعة أو «جزائر جديدة» وكل سياسة مغايرة ليست في نظرهم سوى ضرب من ضروب الخيال.

فهل هذا يعني ان انصار الالحاق الذين يضمّون الى جانب السلطة العسكرية بتونس جزءا كبيرا من الجالية الفرنسية في الجزائر والإيالة التونسية فضلا عن كونهم يحظون بمساندة المعارضة سيعملون على إفشال سياسة الحماية؟

أنصار نظام الحماية

ان عملية دعاة الالحاق تبدو وكأنّها سهلة إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الظروف التي أشارت إليها المعارضة لتنادي في بداية الاحتلال بالتخلّي عن البلاد التونسية.

ذلك أن كلّ سياسة مطابقة للمصلحة القومية تفرضُ، كما بينّا سلفا، على كل الحكومات الفرنسّية الحفاظ على مقدرة الدولة الدفاعية وكذلك على خزينتها وتحالفاتها خصوصا وأنه — في اعتقاد الرأي العام الفرنسي — لا مناص من الحرب ضدّ ألمانيا لاسترجاع مقاطعتي الالزاس واللّوران. كما أن الظروف العالمية التي فرضت نظام الحماية ستساعد على توطيده. فالأسباب التي جعلت فرنسا تسلك سياسة مرنة ورصينة مع الباي والقوى الأوروبية هي نفسها التي ستؤخذ بعين الاعتبار عند تنظيم المستعمرة التونسية. وهذه الظروف لم تتغير بعد معاهدة باردو أي أثناء التنظيم الاستعماري لتونس، فالسياسة الألمانية بقيادة بيسمارك (Bismarck) تعمل على عزل فرنسا على السّاحة الأوروبية. وقد جاء انضمام إيطاليا سنة 1882 للحلف الثلاثي (Triple Alliance) إلى جانب ألمانيا والامبراطورية النمساوية المجرية ليرسّخ هذا الاعتقاد في أوساط الرأي العام الفرنسي.

وفي مثل هذه الظروف يبدو نظام الحماية أمرا حتميّا لا تستطيع الأمة الفرنسية بدونه الحفاظ على أمنها ومركزها بين الأمم في آن واحد. وما انفكّ الملمّون بالوضع الدولي وبمشاكل الإيالة التونسية أمثال القنصل روسطان ورئيس أساقفة الجزائر لا فيجري يعملون لإرساء نظام الحماية، وبدون مبالغة يمكن القول بأنّه كان لهذين الرجلين ضلع كبير في رسم خطوطه وصياغته بل وحتّى في تثبيته. ولم يبخل لا فيجري بنصائحه بل لم يتردّد في خدمة نظام جمهوري معاد لرجال الدين. إلّا أن النظرة المعادية للكنيسة ليست بالنسبة للجمهورية الثالثة كما أكّد ذلك قمبطا «بضاعة للتصدير».

ففي 24 أفريل 1881 أي في نفس اليوم الذي دخلت فيه الجيوش الفرنسية إلى تونس وجّه لا فيجري من الجزائر رسالة سرّيّة إلى الأب شارمطان (Le Père Charmetant) يأمره بأن يكون فحواها قاعدة لأحاديثه مع مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية البارون دي كورسال (Le Baron de Courcel). ويمكن اعتبار هذه الرسالة ذات أهمية بالغة في الدفاع عنْ نظام الحماية وفي رسم معالمه. وقد بنى لا فيجري تحليله على جملة من العوامل السياسية والاقتصادية التي استخلصها من الوضع الدولي ومن التجربة الجزائرية، وهو يرى أن الجوّ ينذر بنشوب حرب لتصفية المسائل الأوروبية وأن هذه الحرب التي لا مفرّ منها يجب أن ترفت كل فكرة تدعو إلى إلحاق الايالة. كما يرى في ضمّ هذه البلاد الى فرنسا

اذكاء للعصبية الدينية مما سيدفع بالمسلمين إلى الثورة لأنّ «عدم الخضوع للكافر»، والثورة على هيمنته تعدّ من أوكد واجباتهم»، وأن هذه الانتفاضة لن تلبث أن تتسرّب إلى الجزائر وذلك في نطاق الجامعة الاسلامية (Le Panislamisme). ويرى لا فيجري أيضا أن الحرب الأوروبية ستساهم في تطور هذه الاضطرابات التي ستكون نتائجها وخيمة على فرنسا. وقد كتب في هذا المعنى : «إنّي لا أتردد في القول بأننا نكون قد وقعنا في خطإ سياسي إذا انزلقنا لأيّ سبب من الأسباب في سياسة إلحاق الإيّالة التونسية ويجب على فرنسا ألّا ترتكب مثل هذه الهفوة بل من واجبها أن تقتصر على حماية حقيقية تمنحها سلطة ضرورية تعدّ بها المستقبل وتسمح لها بالتستّر وبعدم إثارة العصبية العربية وذلك بإبقاء حاكم مسلم يكون في الظاهر على رأس البلاد». كما يعتقد لا فيجري أن سياسة الإلحاق ستكلّف الأمة الفرنسية غاليا وستدفع إلى تونس برجال غير مؤهلين لتنميتها لا همّ لهم إلّا الحصول على الأراضي التونسية دون مقابل. ومثل هذه الطريقة ثبت عقمها من خلال التجربة الجزائرية.

ويضيف لا فيجري بأن سياسة الإلحاق من شأنها أن تزيد في ميل الفرنسيين المفرط إلى مطالبة الحكومة بكل شيء وتؤدّي بذلك إلى نفس النتائج التي توصّلنا إليها في الجزائر[14]. وبانتهاج سياسة الحماية فإن كل ذلك سيكون مستحيلا وإنّ دورنا سيقتصر على الدفاع عن المبادرات الفردية. وبالحماية تستطيع فرنسا الحصول على كل ما من شأنه أن يضمن الاستغلال العاجل للإيّالة وتعميرها على الوجه اللائق بالسكان الفرنسيين. «وستكون بذلك تونس عبارة عن جزائر جديدة ـــ لم تكلّف فرنسا الملايين ولا أريقت من أجلها الدماء ـــ تفتح لذوي العزائم الوطنية الصادقة وكذلك أمام المبادرات الحرّة التي هي أساس نجاح كل مستعمرة جديرة بهذا الاسم».

لكن صانع الحماية الحقيقي هو روسطان هذا القنصل الذي عمل كل ما في وسعه منذ 1875 إلى 1881 لتكريس التفوّق الفرنسي في تونس التي هو دريء بكامل شؤونها.

ومن الممكن أن تكون انطباعاته حول الوضع في البلاد التونسيّة قد حدّدت معالم السياسة الفرنسية في هذه البلاد. وقد أثّرت رؤيته للأشياء على وزارة الخارجيّة وذلك قبل إبرام معاهدة باردو وبعدها. وقد كشف الصّراع العنيف الذي خاضه في الإيّالة ضدّ القناصل الأجانب وبطانة الباي واللجنة المالية النقاب عن خطورة هذه العراقيل الثلاث، وبتأثير من روسطان أخذت المعاهدة هذه العراقيل بعين الاعتبار لأنّها ضمنت سيادة الباي وامتيازات القناصل والجاليات الأوروبية بتونس ولم تشر إلى التنظيم المالي للإيّالة إلّا بعبارات عامّة جدّا.

إنّ هذه العراقيل وسعي القناصل الحثيث إلى منع فرنسا من بسط نفوذها على تونس

بدعم من حكوماتهم قد تكون أدّت بروسطان إلى تقدير العواقب التي يمكن أن تنجم عن سياسة الالحاق في وقت يدعو فيه الظرف الدولي الى الحذر.

وهكذا رفض روسطان فكرة تيسو (Tissot) السفير الفرنسي بإسطمبول الرامية إلى الإلحاق وذكر في رسالة وجّهها لوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 10 ماي 1881 : «إنّ الظروف تفرض الحماية». كما حدّد في هذه الرسالة، وقبل يومين من التوقيع على معاهدة باردو، الحقوق التي يمكن أن يمنحها هذا النظام لفرنسا وذلك في قوله : «إنّ نظام الحماية يتمثل في احتلال بعض النقاط الاستراتيجية لضمان وجودنا بتونس وكذلك في اخضاع الباي لنا وتجريده من كلّ سلطة وحتى من امكانية ادخاله لأيّ دولة أجنبية في علاقته معنا». وإثر ابرام المعاهدة عمل روسطان على تركيز نظام الحماية، وقد استوحت اللجنة المجتمعة بباريس في شهر مارس من سنة 1882 لدراسة الخط الذي يمكن انتهاجه فيما يخص الشؤون التونسية الكثير من أفكاره. وضمّت هذه اللجنة بالاضافة الى روسطان دوكري (Decrais) وهاربات (Herbette) مدير الشؤون السياسية ومدير الديوان بوزارة الخارجية وكذلك بول كامبون (Paul Cambon) الوزير المقم الجديد بتونس. وكان التقرير النهائي الذي صاغه كامبون، ليرفعه إلى فراسينيه (Freycinet) رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك ووزير خارجيتها، يحمل في طياته وبدون شك أفكار روسطان حول القضايا التونسية. وقد أبعدت اللجنة كل فكرة إلحاق وحماية مطلقة وأكّدت على أن تنفرد فرنسا بالتأثير على البلاد التونسية.

لكنّها تجاوزت حينما ضبطت طرق العمل الفرنسي في الايالة إطار التأثير المطلق وحتى الحماية التامة لتنادي بتسليط وصاية ثلاثية الجانب على البلاد التونسية : ديبلوماسيّة وسياسيّة وإدارية.

فالوصاية الديبلوماسية قد ضمنتها في حقيقة الأمر معاهدة باردو. وبمقتضى قرار صادر عن الباي في 8 جوان 1881 سمّي روسطان وزير خارجية للبلاد التونسية.

لكن الحال تختلف فيما يتعلق بالوصاية الادارية والسياسية لأن معاهدة 12 ماي 1881 لم تجرّد الباي من سلطته السياسية والادارية داخل الإيالة بل تركت له كامل السلطة لتعيين الوزراء والموظفين، وترى اللجنة في هذا الشأن أن المهمّ هو العمل على ألّا يمارس الباي هذه السّلطة إلّا تحت الرقابة المباشرة للوزير المقيم.

أمّا على المستوى الاداري فإنّ اللجنة تطالب بأن تعمل فرنسا على استتباب الأمن وإدخال ضمانات جديدة في ميدان العدالة ونظام اداريّ يرمي إلى إدماج البلاد بصفة تدريجية مع البقاع الأخرى الخاضعة للادارة الفرنسية المباشرة (أي مع الجزائر). ومن هنا بات من المؤكد أن التأثير الكلي الناجم لا محالة عن معاهدة باردو لا يمثل في نظر اللجنة

سوى مرحلة انتقالية لاعداد سياسة ادماج بدون مخاطر. وهو سيسمح بتخطّي العقبات التي تولّدت عن نظام الامتيازات وبطانة الباي واللجنة المالية الدولية. ولم تكن رؤية الحكومة الفرنسية في هذا الصّدد تختلف مع ما أقرّته اللجنة. وحتى وان عبّر قمبطا في فترة حكمه القصيرة عن عزم حكومته على التمسّك بمعاهدة باردو التي لا تسمح في نظره «بضمّ البلاد التونسية إلى فرنسا أو بالتخلّي عنها» فإنّ فيري قد صرّح في الثاني من شهر أفريل 1884 أمام مجلس النواب بأن نظام الحماية يمثّل ــ بالاضافة الى الفوائد الجمّة التي يجرّها إلى الجمهورية الفرنسية ــ حلّا وسطا ضروريا لادماج الإيّالة. وجاء في هذا التصريح : «اننا نحافظ لفرنسا على وضعها كقوة حامية بتونس وذلك لما يمثّله هذا الوضع من فوائد جمّة بالنسبة لنا. فهو يعفينا من تركيز ادارة فرنسية من شأنها أن تثقل ميزانيتنا بمصاريف باهضة. وهو يمكّننا من مراقبة الإيّالة والاشراف على شؤونها دون التدخل في كل الجزئيات الادارية. كما يجنّبنا مسؤولية جميع الحزازات التي تنجم عن تقارب حضارتين مختلفتين. وهذا يمثل في نظرنا تحوّلا ضروريا ومجديا يصون كرامة المنهزم الشيء الذي يعيره المسلمون بالبلدان العربية أهمية بالغة. نعم أيّها السادة إن الحفاظ على كرامة المهزوم تعني ضمان أمن المستعمرة».

وفي الحقيقة فان معاهدة باردو قد تجاوزتها الأحداث زمن هذا التصريح : فهذه المعاهدة تمثل بدورها مرحلة انتقالية ضرورية لانتصاب حماية فرنسية حقيقية على تونس. وفعلا فان فرنسا لم تنتظر طويلا لتعبّر عن عزمها في التدخل في الشّؤون الدّاخلية للإيالة وفي تجاوز معاهدة باردو التي تضمن سلطة الباي داخل البلاد. وما عزل الوزير الأكبر مصطفى بن اسماعيل رغم معارضة محمد الصادق في سبتمبر 1881 سوى علامة على اصرار حكومة الجمهورية على بسط نفوذها السياسي بالإيّالة. وبعد موت هذا الباي في أكتوبر 1882، أكدّ علي باي لفرنسا ــ لكي توافق على تعيينه ــ بأنه سيعمل تحت نفوذ الوزير المقيم. وبهذه الوسيلة، تكون الحكومة الفرنسية قد ضمنت وبدون مقاومة وصيايتها الادارية على الإيّالة.

ولقد جاء قرار 8 جوان 1883 المعروف باتفاقية المرسى ليؤكّد على الوضعية التي أصبحت تتمتع بها فرنسا وليمكّنها من وضع الإدارة التونسية تحت نظر الوزير المقيم.

وهكذا ارتبط نظام الحماية بسياسة انتهازية تتغيّر وتتكيّف حسب الظروف وهو قد خوّل لفرنسا ضمان هيمنتها على الإيّالة بأقل التكاليف. وهذا النظام قد نتج أيضا كما سبق ذكره عن الوضع العالمي والتجربة الجزائرية وكذلك عن ظروف فرنسا الاقتصادية ساعة احتلال البلاد التونسية.

فالتجربة الجزائرية قد كلّفت فرنسا الكثير من الخسائر في الأرواح والأموال، كما تسبّبت

في قطيعة بين السكّان المسلمين والسلط الفرنسية. ومن هنا يجب الاتعاظ بهذه التجربة وممارسة سياسة، علاوة على قلة تكاليفها، قادرة على التخفيف من وطأة الصدمة التي تحدث عادة عند مواجهة حضارتين مختلفتين وعلى حمل السكّان التونسيين شيئا فشيئا على قبول الهيمنة الفرنسية.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب الاكتفاء بالحكم من أعلى والإبقاء على مظاهر سلطة الباي وإدارته. وبهذه الطريقة يمكن تجنّب صدم السكّان المسلمين في تقاليدهم وعاداتهم وتجنّب تكاليف «حرب دينية».

إن هذه الدروس التي أخذت عن التجربة الجزائرية قد تفاعلت مع عوامل أخرى ليست أقلّ أهمية منها لتفرض نظام الحماية. فبالاضافة إلى ضغط الظرفية الأوروبية كان للعوامل السياسية والايديولوجية والدستورية الدّور الفّعال في رسم خطوط السياسة الفرنسية بتونس.

فمنذ هزيمة 1870 وجدت فرنسا نفسها ممزّقة بين رغبتها في استرجاع مركزها بين الدّول من جهة وحاجتها لضمان أمنها من جهة أخرى. وسياسة التوسع الاستعماري من شأنها أن تدعّم هذا المركز لكنها تعرّض أيضا هذا الأمن للخطر. لذلك بدا نظام الحماية للحكومة الفرنسية وكأنه الطريقة القادرة بحقّ على التوّفيق بين كلا الدافعين. فبالاضافة الى كونه يُمكّن فرنسا من تعويض لهزيمة 1870 بأقلّ الأخطار فهو يَسمح لها بالخروج من تحفّظها لاسترداد مكانتها في محافل القوى العظمى. وقد كتب في هذا المعنى قمبطا لفيرّي غداة إبرام معاهدة باردو : «ينبغي على المنزوين أن يحدّدوا مواقفهم من جميع القضايا : ان فرنسا تستعيد الآن مكانتها كقوّة عظمى».

كما يمثّل نظام الحماية اطارا مثاليا بالنسبة للمبادرات الحرّة التي تعتبر في ذلك العهد أنجع أشكال الاستغلال وأوفرها أرباحا. وهذا ما جعل لافيجوري يكتب يوم 24 أفريل 1881 أي من قبل التوقيع على معاهدة باردو واصفا النظام الاقتصادي الذي يراه صالحا في الإيّالة : «لو كنت المكلّف بإيجاد طريقة لاستعمار البلاد التونسية لحصرتها في كلمة واحدة هي الحريّة. فالحرّية هي شرط الازدهار والمبادرات الفردية تستطيع — في حالة ضمان الاستقرار الاجتماعي لها وحمايتها من العنف — ربح مئات الملايين». ذلك أن سياسة الاستعمار الرّسمي القائمة على نظام «الامتيازات المجانية» — زيادة على كونها ترهق الميزانية الفرنسية — أصبحت غير ذات جدوى في فرنسا الرأسمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بينما يمكّن نظام الحماية الرأسماليين من استثمار وتنمية أموالهم — المتراكمة آنذاك — بالبلاد التونسية وذلك في نطاق سياسة «الاستعمار الحرّ» التي لا تكلّف الحكومة الفرنسية شيئا عدا توفير الأمن والنظام».

ومن جهة أخرى فأنّ وضع فرنسا الديمغرافي ـــ الذي يختصّ عند احتلال البلا التونسية بنسبة تزايد ضعيفة ـــ يتماشى أكثر مع نظام الحماية ذلك أنّه في مثل هذا الوضع ليس بوسع الحكومة الفرنسية ـــ شاءت ذلك أم لم تشأ ـــ أن تجعل من الايالة التونسيا مستعمرة استيطان. وهكذا فإنه يتحتّم عليها أن تجعل من هذه البلاد مستعمرة استغلال الأمر الذي يتماشى ونظام الحماية.

والحماية تتماشى كذلك وطبيعة الجمهورية الثالثة. ففي صلب نظام برلماني تستطيع فيا السلطة التشريعية إحباط الحكومة وخلق أزمة وزارية تخوّل الحماية الحدّ من عدم الاستقرار السياسي وذلك بانتزاع الإيالة من مراقبة البرلمان، ولنا أن نتساءل هل أن حكومة «الجمهورية» قد لجأت في إطار سياستها التوسعيّة إلى نظام استعماري يمكّنها من الاحتما وراء السلطة الصورية التي تركتها للحاكم المحلّي للتخلّص من الرقابة البرلمانيّة، وفعلا فإنّ نظام الحماية سيمكنها من تنظيم مستعمراتها بدون أي تعطيل من قبل البرلمان.

فالحماية تمثّل اذن النظام الاستعماري الأكثر تطابقا لظروف فرنسا التاريخية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ولكلّ هذه الأسباب فان أنصار سياسة الالحاق ـــ الذين يتركّبون، زيادة على السلطة العسكرية الفرنسية بالبلاد التونسية من جزء هام من جالية فرنسا بتونس والجزائر، وكذلك من المعارضة التي تركت أمام الأمر المقضي سياسة التخلّي ـــ لم يستطيعوا التغلّب على أنصار الحماية الذين عملوا إثر إمضاء معاهدة باردو على تكريس هذا النظام الاستعماري بالبلاد التونسية.

هوامش الفصل الرّابع

(1) انظر الفصل الثاني من معاهدة باردو بالملحق.

(2) جورج بيران ـــ **خطب سياسية ومذكّرات سفر** Georges Périn) «Discours politiques et notes de voyages» Paris 1905.

(3) في 10 جوان 1881 خفّضت فرنسا من البعثات العسكرية. وفي 26 جوان وقع حل جيش الاحتلال و يبق في البلاد التونسية سوى فرقتين تابعتين لوحدة قسنطينة.

(4) لقد صرّح جول فيرّي أمام مجلس النواب في 5 نوفمبر 1881 : «ان مسألة تونس قد أصبحت أرضيا انتخابية لأشخاص لم يجدوا غيرها».

(5) لقد بلغ مجموع النواب الجمهوريين في المجلس الجديد 420 بعد أن كانوا يعدّون 362 فقط. بين انخفض عدد النواب اليمنيين (بونابرتيين وملكيين) من 144 إلى 90 نائب.

(6) من المعروف عن الأنظمة البرلمانية أن كلّ ما يتعلق بالميزانية والحرب يعتبر من صلوحيات البرلمان وحده

(7) لقد سقطت حكومة فيرّي في 30 مارس 1885 اثر الأخبار المفجعة التي أتت إلى باريس حول وضع جيش الاحتلال الفرنسي في التونكان.

(8) يبدو أن هنالك عامل آخر قد أثّر على موقف المعارضة وهو ناجم عن الوضع بمصر والمذابح التي تعرّضت اليها الجاليّات الأوروبية بمدينة الاسكندرية.

(9) لقد حصلت اللائحة التي قدّمها قمبطا في 9 نوفمبر 1881 والتي يطلب فيها احترام معاهدة باردو على 355 صوتا وإمساك 68 في المجلس الجديد.

(10) هاتان المقاطعتان بقيتا «رسميا» تحت نفوذ السلطان العثماني رغم أن المعاهدة النمساوية التركية التي أبرمت في 21 أفريل 1879 قد وضعتها تحت ادارة الامبراطورية النمساوية المجرية.

(11) لقد اسّست المكاتب العربية بالجزائر لإعلام الحكومة حول الوضعية السياسية والادارية للبلاد.

(12) كانت الجزائر تعدّ اذاك 3 مقاطعات هي الجزائر ووهران وقسنطينة.

(13) في سنة 1881، بلغ عدد الفرنسيين المقيمين بتونس 708 فقط بينما بلغ عدد الايطاليين 11.206 والمالطيين 7.000.

(14) ان المصاريف التي أنفقتها فرنسا في الجزائر منذ احتلالها تساوي حسب لافيجوري 10 مليارات من الفرنكات.

الفصل الخامس

توطيد نظام الحماية

كان تنظيم الحماية اثر إبرام معاهدة باردو يهدف الى فرض وصاية سياسية وإدارية على البلاد التونسية وذلك بالاضافة الى الوصاية الديبلوماسية التي تقرّها هذه المعاهدة.

ولتحقيق هذا الهدف كان من المفروض تخطّي العديد من العقبات التي تحتّمها الحالة في البلاد التونسية والوضع العالمي، والتي تكمن أساسا في عدم استسلام الحكومة التونسية وجزء من السكّان للسلطة الفرنسية، وكذلك في وجود نظام الامتيازات واللجنة المالية الدّوليّة.

فلم تكن البلاد التونسية تخضع بعد للهيمنة الفرنسية ساعة مجيء الوزير المقيم الجديد بول كامبون في شهر أفريل 1882[1]. فكان الباي وجزء من حاشيته يعارضون اذّاك بصورة خفية هذه الهيمنة مستغلين في ذلك الخلافات القائمة بين القوى الأوروبية[2]. وكانت المقاومة التونسية كامنة بالجنوب التونسي مما زاد في حذر العديد من القبائل التي يشارك الكثير من أفرادها في هذه الثورة، كما كانت الصحافة العربية بمصر وخاصّة بالقسطنطينية تشجّع مراكز المقاومة.

وعلاوة على ذلك فقد كانت وضعية فرنسا القانونية في البلاد التونسية غير ثابتة، فهي لا تتعدّى بمقتضى معاهدة باردو السيادة على شؤون الإيّالة الخارجية واحتلال نقاط محدودة من التراب التونسي.

ولم تكن هذه الوضعية لترضي بول كامبون الذي يريد حكم البلاد «من أعلى إلى أسفل» مع الإعتراف بالسيادة الصورية للباي. وكان الوزير المقيم يرى أن هناك مهامًّا مطروحةً وفي متناول اليد يجب أن تسبق إزالة العقبات الدولية لأنّها تهيّئ المناخ الملائم لإلغاء نظام الامتيازات واللجنة المالية الدوليّة. وتتمثّل هذه المهام في وضع الباي وحكومته وحاشيته تحت إمرته، وفي تقليص حركة المقاومة، وتحييد الصحافة والطرق الدينية.

الهيمنة السياسية على البلاد التونسية

فرض معاهدات جديدة على الباي

وفي هذا الإطار تندرج الاتفاقية السرية التي فرضتها فرنسا على محمد الصادق باي في شهر جويلية 1882 والتي تهدف إلى تدعيم مركزها داخل الإيالة وتمكين الوزير المقيم من بسط نفوذه السياسي على حكومة الباي ومن دحر كل العقبات التونسية التي تحول دون الهيمنة الفرنسية، وذلك في انتظار القضاء على المشاكل التي يمليها الوضع الدولي.

أ ــ معاهدة 8 جويلية 1882 :

ليس غريبا إذن أن ينكب بول كامبون اثر عودته الى باريس في أواخر شهر ماي 1882 في اعداد معاهدة جديدة مع الباي. وقد استند في ذلك على الفصل السابع من معاهدة باردو الذي يسمح لفرنسا باتفاق مع الباي بتحديد «وصول في تنظيم مالية المملكة ليحصل بذلك الاطمئنان على أداء واجبات الدَّيْن العمومي والضمان لحقوق أرباب دين البلاد التونسية».

وفي 6 جويلية 1882 رجع كامبون إلى تونس حاملا معه هذه المعاهدة التي عرضها على توقيع محمد الصادق باي في الثامن من نفس الشهر.

وبموجب هذه الإتّفاقية اعترف الباي بهيمنة فرنسا على البلاد التونسية(3)، كما فوّض لها كامل سلطته وذلك بمنحها حقّ تقدير الضرائب وتحديد قاعدتها وتحصيلها وتنظيم المداخيل وإجراء الاصلاحات الادارية والعدليّة التي ترى لزومها. وهكذا فإن اتفاقية 8 جويلية قد جرّدت الباي من سلطته الداخيلة مثلما حرمته معاهدة باردو من سيادته الخارجية. وبتنفيذ هذه المعاهدة يفقد الباي كلّ صلوحياته ليصبح مواطنا من أوسع التونسيين جراية(4) وأقلهم انشغالا؛ وبذلك تعتبر البلاد التونسية مقاطعة فرنسية على رأسها حاكم صوريّ.

ولم يكن من اليسير على بول كامبون اقناع محمد الصادق على التوقيع على مثل هذه الاتفاقية، فعمد في البداية إلى ملاطفة الباي وأفراد حاشيته ليتغلّب على الحذر والرّيبة التي

يضمرونها للسلطات الفرنسية، فقلّد اثر رجوعه من فرنسا الوزير الأكبر محمد خزندار الصنف الأكبر من وسام الشرف كما قدّم لمحمد الصادق سيفا مهدّى من رئيس الجمهورية الفرنسية تعبيرا عن «احترام فرنسا وتقديرها للباي».

غير أن كل ذلك لم يكن ذا قيمة أمام الدور الذي قام به مصطفى بن اسماعيل اذ استطاع هذا الاخير وبتحريض من الوزير المقيم أن يقضي على المعارضة التي كان يبديها محمد الصادق.

وفي السابع من شهر جويلية 1882 قبل الباي مقترحات كامبون تحت تأثير مصطفى بن اسماعيل. ومن الغد، أي في 8 جويلية ورغم معارضة الوزير الأكبر محمد خزندار، أمضى محمد الصادق في قصره بحلق الوادي على المعاهدة دون أن يبدي أيّة مقاومة. وفي هذا اليوم بالذات كتب كامبون «لقد استطاع مصطفى (بن اسماعيل) تهيئة الباي بصورة رائعة فأمضى محمد الصادق في نهاية الأمر على المعاهدة بعد أن تحصّل على تأكيدات تضمن حقوقه في السيادة... وبالاضافة الى ذلك طلب الباي احترام كل المراسيم القديمة كما طلب أن تضمن الحكومة الفرنسية مستقبل أعوانه المدنيين والعسكريين. إلّا أنه اكتفى بوعود لفظية مبهمة وغير محدّدة لكي يوقّع على نسختين (واحدة بالفرنسية والأخرى بالعربية) من مشروع المعاهدة التي أعدّت بباريس»[5]. إلّا أن العامل الأساسي الذي دفع بالباي الى توقيع معاهدة 8 جويلية 1882 يعود إلى الإزمة المالية التي تتخبّط فيها البلاد التونسية. إذ كانت وضعية البلاد المالية سيئة للغاية آنذاك، ولم تكن الحكومة قادرة على ضمان تسديد ديونها ولا على إجراء رواتب موظّفيها؛ وكان الباي نفسه يعيش في ضنك.

وقد عبّر كامبون بوضوح عن هذه الوضعية في رسالة بعثها إلى زوجته بتاريخ 12 أفريل 1882 ذكر فيها : «كلّما تفحّصت هذه المسألة التونسية وجدتها غير ممكنة الحلّ اذا لم تتخذ الحكومة اجراءات جدّية. فقد عمّ البؤس وكثر الاسراف وتردّت أحوال البلاد. ولم يعد الباي نفسه يمتلك ولو درهما واحدا. وبعبارة أوضح فهو يموت جوعا. فكيف يمكن للنظام أن يستتبّ في مثل هذا الوضع المتدهور اذ انعدمت الأموال وسيبلغ العجز في هذه السنة 15 مليونا. ولا يمكن الخروج من هذه الوضعية اذا لم تتحمّل الحكومة الفرنسية مسؤولية الديون وذلك بادارة الشؤون المالية للايالة وبإلغاء نظام الامتيازات».

وهذه الصّورة التي عرضها كامبون بعد بضعة أيام من وصوله إلى تونس، بالرّغم مما فيها من مبالغة، تعطينا فكرة عن الأزمة التي كانت تتخبّط فيها حكومة الباي. وأمام حاجتها الملحة للمال وقصورها عن ضمان حسن سير شؤون الدولة وجب عليها أن تختار بين أمرين : أمّا أن تقود البلإد الى الافلاس التام وأما أن تستسلم لفرنسا لحلّ المشاكل المالية. وفي هذا المجال كتب كامبون الى فرايسنيي (de Freycinet) في 28 جويلية 1882

«إنّ الباي متعب ومستعدّ للارتماء في أحضان كل من يخرجه من أزمته المالية»[6].

وقد شغلت هذه الوضعية المالية بال حكومة الباي بالدرجة الأولى. واعتمد الباي كليا على فرنسا لإيجاد حلّ نهائيّ لها. وقبل التوقيع على الاتفاقيّة الجديدة التي تضمن له جراية حدّدت بمليون و200 ألف فرنك سنويا أسرّ كامبون إلى الباي بأنه قد أكدّ ـــ تلبية لرغبته ـــ أمام الحكومة الفرنسية على تسويّة وضعيّة البلاد المالية بصفة نهائية وعلى اقرار معاهدة باردو. غير أنه أضاف بأن حكومة الجمهورية مشغولة بالأعباء التي ستتحملها الميزانية الفرنسية في سبيل إعادة تنظيم مالية الإيّالة وأنها تطلب ضمانات لا يستطيع الباي منحها ما دامت اللجنة المالية الدّوليّة موجودة وما دامت الايّالة تربطها التزامات مختلفة بالقوى الأوروبية.

ومهما يكن من أمر فان كامبون لم ينتظر ـــ خلافا لما كان متوقّعا ـــ وفاة محمد الصادق الطارئة في نهاية أكتوبر 1882 للعمل على اذعان البلاد التونسية للسلطة الفرنسية. وفعلا فإنّ الاتفاقية التي وقّعها علي باي عند تسلّمه العرش في 30 أكتوبر 1882 لم تكن سوى امتدادا لاتفاقية 8 جويلية مع بعض التغييرات.

ب ـــ معاهدة 30 أكتوبر 1882 :

فقد أصرّت الحكومة الفرنسية على التشبث بمعاهدة جويلية عندما بلغها نبأ نهاية محمد الصادق الوشيكة. واكتفى دستورنال دي كونستون (d'Estournelles de Constant) نائب الوزير المقيم[7] بعرض ـــ طبقا لتوصيات وزير الخارجية الفرنسية ـــ هذا النصّ على توقيع ولي العهد علي باي : «نظرا لثقتي في صداقة فرنسا واعترافا بمحاسن حمايتها فاني التزم بكل اخلاص بتنفيذ كل الاتفاقيات التي أبرمت بين أخي محمد الصادق وحكومة الجمهورية. ولا أتصرّف أبدا إلّا تبعا لتوجيهات الحكومة الفرنسية»[8].

وإثر وفاة محمد الصادق في الليلة الفاصلة بين 27 و28 من شهر أكتوبر 1882 نصّب بول كامبون علي باي على العرش ودعاه في 30 أكتوبر الى التوقيع على معاهدة بالقصر السعيد يعيد فيها ما جاء في اتفاقية جويلية مع بعض التغييرات تتعلق بمسألة تسديد الديون التونسية. فبينما لم تتعرّض معاهدة 8 جويلية إلّا إلى دين الباي «السائر» طرحت اتفاقية 30 أكتوبر مسألة كلّ الديون التونسية بما فيها الدين «المجمّد»، ولو أنها تركت مسألة تسديدها الى الفترة وفي الشكل اللذين تراهما الحكومة الفرنسية مناسبين.

غير أن البرلمان الفرنسي لم يكن ليقبل عمليّة قد تضرّ بالميزانية الفرنسيّة فضلا عن الوضع العالمي الذي لا يسمح بعد بحلّ مسألة الدّيون وما يتبعها من قرارات إلغاء اللجنة المالية، كما أنه لن يقبل نظام ادارة الإيّالة بصفة مباشرة الذي تقرّه معاهدتي جويلية وأكتوبر

1882، وذلك نظرا لما يكلّف الخزينة الفرنسية من تضحيات جسام مثلما حدث ذلك في الجزائر. ومن أجل ذلك لم تطلب الحكومة الفرنسية من البرلمان المصادقة على هاتين الاتفاقيتين وتراجعت اذن على تطبيقهما بعد ما كلّفت الوزير المقيم بعرضهما على الباي.

وعندما عاد الى الحكم في أوائل 1883 اهتمّ جول فيرّي أساسا بتسوية الديون التونسية باعتبارها شرطا مسبّقا لإبطال عمل اللجنة المالية الدّولية وبالتالي لتنظيم الحماية.

ولإنجاز هذه المهمّة كلّف كامبون بإعداد وثيقة تضبط طرق تصفية الديون التونسية وذلك بالتعاون مع وزير المالية الفرنسي. وقد عرض كامبون هذه الوثيقة على علي باي في 8 جوان 1883 ليوقّع عليها باعتبارها بيانا اضافيا لاتفاقية 30 أكتوبر 1882.

ج ــ البيان الاضافي لمعاهدة 30 أكتوبر 1882 :

ويهدف هذا البيان أساسا إلى إلغاء اللّجنة المالية الدّوليّة. ولذلك كان الشغل الشاغل لمحرّريه يتمثل في تقديم أكثر ما يمكن من الضمانات لمقرضي الباي وكذلك في طمأنة النواب حول التكاليف التي تجرّها تسوية الديون التونسية للخزينة الفرنسية حتى يصادق البرلمان على هذه الاتفاقية.

ومن أجل ذلك حرّر بول كمبون تقريرا حول الوضعية المالية بالايالة بيّن فيه الطابع المحدود والوقتي للأعباء التي قد تتحملها فرنسا من تنفيذها للبيان الاضافي لمعاهدة 30 أكتوبر 1882. وفي شهر جوان 1883 دعي الوزير المقيم إلى باريس للتباحث مع وزيري الخارجية والمالية حول تنظيم الشؤون المالية للبلاد التونسية وللنظر في معاهدة 30 أكتوبر 1882 والبيان الاضافي لها قبل عرضهما على البرلمان. وانتهت المداولات بعد تحوير هذين النصّين الى صياغة اتفاقية جديدة تضمن هيمنة فرنسا على البلاد التونسية بأقل ما يمكن من التكاليف. وتعرف هذه الاتفاقية بمعاهدة المرسى.

د ــ معاهدة المرسى :

فقد اقتبس اذن هذا المشروع الجديد من اتفاقية 30 أكتوبر 1882 وبيان 8 جوان 1883 بعد تغييرهما تغييرا جذريّا. فتمّ تغيير الفصل الأوّل من اتفاقية 30 أكتوبر الذي يضع تونس تحت الوصاية الفرنسية وأُلغي الفصل الثاني من نفس المعاهدة وقد كان يعطي لفرنسا الحقّ في تحديد الضرائب وجمعها وتنظيم المداخيل التونسية. إلّا أن المشروع الجديد لم يعترض مسألة تسوية الديون التونسية بل أكّد عليها باعتبارها ضرورية لإلغاء اللجنة المالية الدّوليّة وبالتالي لتنظيم الحماية. وعلى هذه الصورة سلّمت اللجنة البرلمانية هذا المشروع لمكتب مجلس النواب في 31 جويلية 1883. ومع ذلك فانه لم يأخذ شكله

النهائي باعتباره لم يعرض بعد على لجنة الميزانية. ولم يشرع النوّاب في مناقشته إلّا في أواخر شهر مارس وفي بداية أفريل 1884 لأن الوضع كان لا يسمح بذلك نظرا لأن حلّ اللجنة المالية الدوليّة سوف لن يساعد على تنظيم الحماية ما دام نظام الامتيازات قائم الذات في البلاد التونسية.

وعندما قبلت بريطانيا وإيطاليا التخلّي عن المحاكم القنصلية بالبلاد التونسية دعي كانبون إلى باريس للمساهمة في إعداد المشروع النهائي للمعاهدة وعرض الدوافع التي ستقدّم لمجلس النواب. وعندئذ نظرت لجنة الميزانية في المشروع الذي سلّم لمكتب مجلس النواب في نهاية جويلية 1883.

وبعدما قبلت الحكومة بعض التنازلات تمّت صياغة مشروع المعاهدة بصفة نهائية يَضمن تصفية الديون التونسية وإلغاء اللجنة المالية الدّوليّة وبالتالي انتصاب حماية حقيقيّة على البلاد التونسية دون أن يكلّف ذلك فرنسا كثيرا من التضحيّات. ثمّ قدّمت هذه الاتفاقية التي عُرفت بمعاهدة المرسى ليصادق عليها البرلمان. وهذه المعاهدة التي ستحدّد لمدّة طويلة مصير الايالة التونسية أعدّت في باريس وبدون أدنى مشاركة من الباي شأنها شأن الاتفاقيات السّابقة. ورغم أنها كانت تختلف عن المشروع الذي أمضاه الباي في 8 جوان 1883 فقد حافظت على نفس التاريخ.

وبمقتضى هذه الاتفاقية تمكنت فرنسا من بسط نفوذها الفعلي على البلاد التونسية. واذا كانت معاهدة باردو قد جعلت فرنسا تسيطر على شؤون الإيالة الخارجية فحسب فإن معاهدة المرسى مكنتها من التدخّل في الشؤون الداخلية مع الإبقاء على سلطة الباي الذي ارتمى في أحضان فرنسا عندما التزم باجراء الاصلاحات الادارية التي تراها السلطات الفرنسية صالحة وكذلك بعدم عقد أي قرض دون إذن حكومة الجمهورية.

إلغاء اللجنة المالية الدّولية

إلّا أن تركيز الحماية الفرنسية بتونس غير ممكن دون إلغاء اللجنة المالية الدولية التي تمثّل كما ذكرنا سلفا الحكومة الحقيقية لهذا البلد، اذ تدير مباشرة المداخيل المخصّصة لتسديد الديون وتراقب الاعتمادات الخاصة بالدولة حتى أن الباي ما كان يستطيع إبرام قرض أو القيام بمشروع عمومي أو منح أي امتياز دون موافقتها.

وكان لا بد لتحقيق هذا الهدف من تصفية الديون التونسية وبالتالي من ضمان قرض يبرمه الباي لهذا الغرض كما نصّ على ذلك الفصل الثاني لمعاهدة المرسى.

أ ـــ مصادقة البرلمان الفرنسي على معاهدة المرسى :

غير أن تنفيذ هذه الاتفاقية يستوجب مصادقة البرلمان الفرنسي الذي كان متخوّفا من عملية ضمان الديون التونسية خصوصا وأن احتلال الإيّالة لم يحظ بتأييد الرأي العام بفرنسا الذي كان يرى فيه مظهرا من مظاهر السمسرة والمضاربات القذرة. ولكسب تأييد النواب وجب على الحكومة الفرنسية أن تقيم الدّليل بالإعتماد على أرقام مضبوطة على أنّ ضمان القرض الذي سيبرمه الباي يسمح بإبطال عمل اللجنة المالية ويؤدي في نهاية الأمر إلى تنظيم الحماية وتركيزها دون أن يحمّل فرنسا أعباء ثقيلة. فبيّنت للبرلمان أن البلاد التونسية قادرة على الاكتفاء بمواردها والوفاء بالتزاماتها حسبها في ذلك أن تنتزع من حالة الفوضى والاضطرابات التي تردّت فيها وهي بالتالي قادرة على الاكتفاء ذاتيا وعلى تغطية عجز ميزانيتها بوسائلها الخاصة ودون اللجوء إلى الخزينة الفرنسية اذا ما وقع تنظيمها تنظيما محكما. إلّا أنّ ذلك يستوجب بطبيعة الحال التحكم في مداخيل البلاد التونسية وبالتالي إلغاء اللجنة المالية الدولية.

وعلى هذا الأساس صادق مجلس النواب في الثالث من أفريل 1884 على قانون جاء فيه :

ـــ الفصل الأول : يرخّص لرئيس الجمهورية الفرنسية المصادقة والعمل على تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية وحضرة باي تونس في 8 جوان 1883 على أن تصحب هذا القانون نسخة أصلية من القرار المذكور.

ـــ الفصل الثاني : اذا ما طلب الباي من الحكومة الفرنسية الإذن بعقد قرض بمقتضى الفصل الثاني من هذه الاتفاقية فان ذلك لا يتم إلّا بأمر قانوني.

ـــ الفصل الثالث : أن يرفع تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية حول العمليات المالية بالإيّالة التونسية وحول سير الحماية وتطورها. وهذا التقرير سيوزع على مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

ب ـــ تحويل الديون التونسية :

واثر المصادقة على اتفاقية المرسى، شرعت حكومة الجمهورية في تنفيذ ما جاء في فصلها الثاني الذي ينصّ على : «أن تضمن فرنسا قرضا يعقده الباي لتحويل أو لدفع الدين المجمّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره 17.550.000 فرنك». ومن أجل ذلك، بقي الوزير المقيم في باريس ولم يعد إلى تونس إلّا في شهر جوان 1884 إذ انكبّ ولمدّة شهرين أو أكثر على تهيئة ظروف تحويل الديون التونسية بالتعاون مع وزارتي الخارجية والمالية. وكان هذا الأمر على غاية من الصعوبة لا

سيّما وأنه يجب في الآن نفسه إرضاء مقرضي الايالة لتحاشي العراقيل ذات الطابع العالمي ولتيسير عملية إلغاء اللجنة المالية، وتلبية رغبات أصحاب البنوك الفرنسيين الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية إصدار القرض الجديد وتحويل ودفع ديون الإيّالة.

ـ القرار الصادر عن الباي في 27 ماي 1884 :

لقد كان هذا الاهتمام المزدوج وراء إعداد قرار بباريس منسوب للباي يسمح بالتفاوض حول قرض لا يتجاوز قدره 142.500.000 فرنك بفائض 4% ويحدّد شروط تحويل أو دفع السّندات التونسية. كما يضبط هذا القرار الصادر بتاريخ 27 ماي 1884 كلّ الضمانات لمقرضي الإيالة. فهو يترك لهم حرّية الاختيار بين تحويل سنداتهم أو استيفائها حسب قيمتها الإسمية. كما يسمح لهم باشتراء السندات الجديدة التي يقدّر الواحد منها بـ 500 فرنك وبفائض 4% وذلك بـ 462 فرنك بفقط. وتقبل مقابل ذلك سنداتهم القديمة التي تساوي 500 فرنك بـ 5%. أما فيما يخصّ المقرضين الذين تخوّفوا من هذه العملية رغم ضمان الحكومة الفرنسية للقرض الجديد ورغم ما يتوفّر لهم من إمكانيات ربح صاف تقدّر بـ 10 فرنكات كل ستة أشهر على السند الواحد، فإنّه بإمكانهم استيفاء سنداتهم وذلك ابتداء من أول أكتوبر 1884. وبما أن السندات التونسية قد عرفت انخفاضا في قيمتها وصل قبيل الحماية إلى 50 و 60 وحتى 70% فإنّ الأرباح التي سيجنيها مقرضو الإيّالة ستكون ذات بال.

أمّا أصحاب البنوك فقد جنوا فوائد كبيرة من عملية تحويل الدّيون التونسية، فعلاوة على المرابيح التي حقّقوها بوصفهم مقرضي الباي فقد ضمنوا لأنفسهم مكاسب عظمى قبل أن يتكلّفوا بهذه العملية، اذ تحصلوا على اعفاء سنداتهم من كل ضريبة أو معلوم أو حجز مهما كان نوعه في الحاضر أو في المستقبل وذلك بالاضافة إلى إسقاط تبلغ نسبته 7،15%. وبناء على كل هذا وافق أرباب المصارف على قرار 27 ماي 1884 وأبرموا مع «حكومة الباي» في 29 ماي 1884 اتفاقية تضمن لهم كذلك المرابيح الطائلة.

ـ اتفاقية 29 ماي 1884 :

فبعد أن أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية في 28 ماي 1884 أمرا يضمن القرض الذي نصّ عليه قرار 27 ماي وذلك طبقا للفصل الثاني لمعاهدة المرسى أبرم بول كامبون بوصفه وزير خارجية الباي والصيارفة المكلّفين بإصدار القرض الجديد وبتحويل وتسديد الدين التونسي اتفاقية تحدّد الظرّوف التي سيتمّ فيها التكفّل بهذه العمليّات، وتضمن للصيارفة مكاسب معتبرة اذ تمكّنهم من شراء كل سندات القرض التي تعدّ 315.376

والتي تبلغ قيمة كل سند منها 500 فرنك بفائض 4%، وذلك بما قدره 452 فرنك فقط بالنسبة للسند الواحد. وهذا من شأنه أن يدرّ عليهم أرباحا تقدر قيمتها إجمالا بـ 10% من مجمول القرض. كما تضمن اتفاقية 29 ماي للصيارفة المكلفين بدفع قسائم سندات 4% «عمولة» قدرها 5/16%.

ومقابل هذه الأرباح يتكفل أرباب البنوك بإصدار القرض الجديد وتحويل وتسديد الدين الموحد 5% وقسائم السندات التي لم تسدد بعد 1870 وتحمّل كل المصاريف التي تستوجبها هذه العمليات ووضع تحت تصرّف الباي المبالغ التي دفعها المكتتبون في القرض الجديد والتي لم تستعمل في تسديد السندات القديمة.

وبناء على هذه الشروط أبرمت اتفاقية 29 ماي 1884 بين كانبون والأخوان روتشليد (Les frères Rothschild) ودنفار روشرو (Denfert-Rochereau) مدير «مصرف الإسقاط بباريس» ودوريا (Durrieu) رئيس «المصرف الصناعي والتجاري» على أن يتصرف هذان الاخيران كلّ حسب صفته المذكورة من جهة وباعتبارهما مكلّفين من قبل بنوك مختلفة وعلى وجه التحديد بنك باريس وهولندة والمصرف الليوني والشركة العامة (Société générale) وشركة مرسيليا للقرض الصناعي والتجاري.

وإثر التوقيع على هذه الاتفاقية أصبح في الامكان تحويل الديون أو تسديدها. وللإسراع بهذه العملية ومراقبتها كلّف وزير المالية الفرنسي في الخامس من جوان 1884 عونين من وزارته مُنِحَا غداة تعيينهما كامل الحرية في التصرّف باسم اللجنة المالية الدولية. وقد تمّت عملية المراقبة في مصرف باريس للاسقاط واستغرقت حوالي ثلاثة أشهر.

أمّا نتائجها فقد وردت بوضوح في تقرير وجّههُ العونان المذكوران في 25 أوت 1884 إلى عبد العزيز بوعتور رئيس اللجنة المالية الدولية.

ج ـــ ضمان مصالح مقرضي الباي وإلغاء اللجنة المالية :

ويستنتج من هذا التقرير أن جلّ مقرضي الباي قد اختاروا عملية التحويل ولم يقبلوا استيفاء السندات التونسيّة التي يحملونها. وكان مردود هذه الصفقة عظيما لأن فرنسا قد ضمنت لحاملي الأوراق الجديدة ربحا صافيا يقدّر بـ 10 فرنكات على السند الواحد وفي كلّ ستة أشهر.

واثر تحويل الديون التونسية شهدت سندات الباي من جديد رواجا في البورصة بعد أن انخفضت قيمتها. وهذا الأمر يمكن أن يكون نتيجة ضمان فرنسا للقرض الجديد الذي طلبه الباي. وهذا على الأقل ما كانت تتوقعه المعارضة في أفريل 1884، وما يفسّر كذلك موقف ليون ساي (Léon-Say) الوزير الفرنسي للمالية الذي عارض عملية تحويل

الديون التونسية عندما صرّح : «إنه لمجهود معنوي ومادي كبير أن تتحمّل فرنسا مسؤولية تسديد الدين التونسي. فهو مجهود معنوي لأن احتلال البلاد التونسية قد سبقته ثم تواصلت بعده عمليات مضاربة وهذه العمليات قد وضعت بين أيدي وكالات مصرفية معروفة جدًّا، أسهما تونسية وقع اشتراؤها بما يساوي 50 أو 40 أو 30% من قيمتها والتي ستستردّ سعرها الأصلي إذا ما خطر لفرنسا تسديد السندات لحامليها بما قدره 500 فرنك[9]».

وفي حقيقة الأمر، فإنّ احتلال الإيّالة كان كافيا وحده لرواج الأسهم التونسيّة من جديد في البورصة. ولم ينتظر أرباب المصارف الذين ضاربوا على الديون التونسيّة، عملية التحويل هذه ليحقّقوا أرباحا هائلة. فقد كان هؤلاء الصيارفة يعرفون جيّدا أن حكومة الجمهورية ستعمل بمجرّد احتلال الإيّالة على تنظيم شؤونها المالية وضمان مصالح مقرضي الباي. وهذا الأمر كفيل وحده بارتفاع قيمة الأسهم التونسية[10]. فمنذ سنة 1881 أصبح بإمكان المضاربين، الذين اشتروا قبل هذا التاريخ سندات بقيمة 220 بل وحتى بـ 165 فرنك، أن يبيعوا سنداتهم هذه بـ 480 أو 490 فرنك. وهذا ما حدا ــ كما ذكرنا سلفا ــ بصحف اليمين وأقصى اليسار إلى عرض المسألة التونسية وكأنّها مجرّد عملية مضاربة على سندات دين الإيّالة.

غير أن الشركات الفرنسية المكلّفة بتحويل الديون لم تكتف بالمضاربة على الأسهم التونسية بل تدخّلت في كثير من الشؤون الأخرى التي تهمّ الإيّالة، فقد كان مصرف باريس للاسقاط وبنك باريس وهولندة شديدي الارتباط بمجمّع باتنيول ــ بون ــ جالمة (Batignolles-Bône-Guelma) الذي استأثر بعملية مدّ السّكك الحديدية وبناء ميناء تونس العاصمة. كما كانت شركة القرض الصناعي والتجاري مرتبطة بشركة مرسيليا التي اشترت ضيعة النفيضة الشاسعة. وكان هنري دوريو (Henri Derrueu) رئيس القرض الصناعي والتجاري في الآن نفسه مديرا بشركة مرسيليا ورئيسا لمجلس السكك الحديدية لشرق الجزائر.

وفي سنة 1884 كان لهذا التجّمع المالي مصالح جمّة في البلاد التونسية. وهذا من بين الأسباب التي جعلت حكومة الجمهورية تكلّفه بتحويل الدين التونسي. وقد تمّت هذه العملية في الخفاء ودون مزاحمة، الأمر الذي أثار غضب النائب البونابرتي (سويران) باعتباره مصرفيا وبوصفه رئيسا مساعدا قديما للمصرف العقاري. واذا كان صحيحا أنّ الحكومة الفرنسية قد أرادت تجنّب منافسة البنوك الأجنبية فمن الأكيد أيضا أن هذه الشركات المالية كانت تربطها علاقات وثيقة بالأوساط السياسية وأن عددا كبيرا من النواب والشيوخ كانوا أعضاء في مجالس إدارات هذه الشركات. وقد سمحت عملية تحويل

الديون التونسية لهذا التجمّع المالي بتدعيم مصالحه في الإيّالة زيادة على الأرباح الهائلة التي أمكن له تحقيقها.

أما البلاد التونسية فلم تجن إلّا القليل من هذه العملية حيث بقي الدين مستمرا مثل العادة. وإن كان فائض القرض الجديد لا يتجاوز الـ 4% فان مجموع فائدته، التي ضبطها قرار 27 ماي 1884 بما قدره 6.307.520 فرنك بالنسبة للسنة الواحدة، قد تجاوز بقليل الفائدة السنوية للدين القديم البالغة 6.250.000 فرنك.

فهل ستجني البلاد التونسية فائدة من الاصلاحات التي وعدتها بها سلط الحماية؟ وهل سيضمن تحقيق هذه الاصلاحات المرتبط بتحويل دين الباي تصفية مالية الإيالة وتطوير اقتصادها؟ فما يمكن الجزم به الآن هو أن عملية تحويل الدين التونسي تسمح لفرنسا بفرض وصايتها على مالية الإيّالة عوضا عن اللّجنة المالية الدولية وبدون إرهاق ميزانيتها، كما تمكّنها أيضا من جعل هذه البلاد ميدانا فسيحا لاستثمار رؤوس الأموال الفرنسية.

ولا جرم إذن أن يرفض أعضاء اللّجنة المالية الايطاليون والأنقليز الموافقة على إصدار القرض الجديد الذي أجازه قرار 27 ماي 1884. غير أنهم لم يستطيعوا منع المصادقة على هذا القرار لأنّ أغلب أعضاء اللّجنة كانوا من الفرنسيّين والتونسيين، ولذلك استندوا الى التزامات الباي السّابقة للاعتراض على شرعيّة بعض فصول القرار المذكور.

وقد عملت الحكومة الفرنسية كلّ ما في وسعها لتهدئة الموقف حتى تتجنّب مثل هذه العراقيل على المستوى العالمي. فوافقت على جميع الاحترازات التي أبدتها كل من إيطاليا وبريطانيا حول عملية تحويل الديون التونسية.

وبمجرّد أن وافقت هاتان الدولتان على هذه العملية ركّزت فرنسا اهتمامها على إلغاء اللجنة المالية الدولية. وفعلا فإنّه لم يعد لوجود هذه اللجنة أي مبرّر ما دامت الحكومة الفرنسية قد ضمنت مصالح مقرضي الإيّالة.

وفي 2 أكتوبر قدّم كانبون لعلي باي قرارا يقضي بإلغاء اللجنة المالية الدولية وبتأسيس إدارة مالية فرنسية بالبلاد التونسية. وفي الثاني عشر من نفس الشهر تخلّى المجلس الإداري المكلّف بمراقبة المداخيل المخصّصة لتسديد الديون عن مهامه في كلّ الوكالات. وفي 13 أكتوبر تمّ تدشين الادارة المالية الجديدة.

غير أنّه يتعذّر جدّا على السلطات الفرنسية تنظيم الشؤون المالية بالإيالة وإرساء الحماية دون إلغاء المحاكم القنصلية.

فهذه المحاكم تمثل عقبة أمام تنظيم وإرساء الحماية الفرنسية ذلك أن الجاليات الأوروبية بتونس لا تخضع طبقا لنظام الامتيازات للقانون التونسي بل للقوانين المعمول بها في بلدانهم. وهكذا لم يكن الأوروبيون المقيمون بالإيالة يخضعون لسلطة المحاكم التونسية بل لنظام المحاكم القنصلية إلّا إذا كان الأمر يتعلّق بالمسائل العقّارية. فإذا ارتكب الأجنبي جناية أو جنحة فإنّه يمثُل ـــ كما ذكرنا سلفا ـــ أمام قنصل بلاده الذي يعود له الأمر في عقابه أو إخلاء سبيله، وإذا ادُّعِيَ على أجنبيّ في قضية مدنية أو تجاريّة فإن القنصل مكلّف بتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم قنصلية أخرى أو محلّية في شأن أبناء بلده.

فكان إذن بإمكان القناصل تبرئة مواطنيهم وتخليصهم من كل ما تصدره المحاكم الأخرى في شأنهم، وكذلك إعفاؤهم من كلّ إجراء أو ضريبة جديدة. وقد بيّن بول كانبون خطورة هذه الوضعية في العبارة الوجيزة التالية : « يكون الحكم متحيزا إذا كان الأجنبي مدّعيا ولا ينفذ إذا كان مدّعىً عليه » [11]. فلا جرم إذن أن يتجاهل الأروبيون القوانين والنظم المعمول بها في البلاد ويخرقونها خرقا صارخا.

ومن البديهي أنه لم يكن في مثل هذه الظروف للسّلط الفرنسية إثر انتصاب الحماية أي نفوذ في ضمان الأمن والنظام. كما أنها لم تكن قادرة على جمع الضرائب من الأوروبيين والقيام ببعض الأشغال العمومية وحتى اتخاذ أبسط القرارات البلدية. وبعبارة أوضح فان السلطة الفرنسية لم تكن تملك القدرة لإقامة نظام حقيقي للحماية قبل القضاء تدريجيا على نفوذ القنصليات التي كانت بمثابة دويلات وسط الدّولة وخصوصا قبل تعويض المحاكم القنصلية بمحاكم فرنسية. ولم يكن ذلك بالأمر اليسير ما دامت الحكومة الفرنسية قد ضمنت في الفصل الرابع من معاهدة باردو تنفيذ جميع الاتفاقيات التي أبرمها الباي مع القوى الأوروبية. فهي لا تستطيع إذن إلغاء نظام الامتيازات في البلاد التونسية على غرار بريطانيا في قبرص والامبراطورية النمساوية المجريّة في البوسنة والهرسك[12]. ولم يبق لفرنسا في هذه الحالة إلّا أن تجرّ شيئا فشيئا وبكلّ مرونة القوى الأوروبية الى التخلّي على امتيازاتها التي لا تتماشى مع انتصاب الحماية في تونس وخصوصا على محاكمها القنصلية في هذا البلد.

وعلى هذا الأساس دخل السفير الفرنسي في لندن سنة 1882 في نقاش مع السلطات البريطانية أبدت خلاله بريطانيا استعدادها للتخلّي على محكمتها القنصلية في تونس شريطة أن تضمن فرنسا مصالحها التجارية الواردة في معاهدة 1875 وكذلك قضاء عادلا

لمواطنيها المقيمين في البلاد التونسية. غير أن موقف بريطانيا قد تغيّر إثر احتلالها لمصر في صيفيّة 1882. فأصبحت حينئذ المسألة التونسية تكتسي أهمية كبرى لدى الحكومة البريطانية التي حاولت استغلال الوضع للحصول على ضمانات من فرنسا في خصوص إرساء نفوذها على ضفاف النيل مقابل التخلّي عن محكمتها القنصلية في تونس[13].

و فضت فرنسا أيّ تنازل في مصر ولو أدّى الأمر إلى انتظار الظروف الملائمة لحمل القوى الأوروبية على التخلّي على محاكمها في تونس.

أ ــ خلق الظروف الملائمة لإلغاء المحاكم القنصلية :

ولإعداد هذه الظروف عوضت فرنسا منذ شهر أفريل 1883 محكمتها القنصيلة بمحاكم أخرى[14] تخصّ جميع الأوروبيين المقيمين في البلاد التونسية. كما عملت على كسب الجاليّات الأوروبية الى جانبها للضغط بواسطتها على حكومتي بريطانيا وإيطاليا حتى تتخلّى على محاكمها القنصلية.

ومن أهم هذه الجاليات، الجالية الإيطاليّة التي تعدّ 15 ألف نسمة تقريبا، سنة 1881 و16.500 سنة 1886. ثم الجالية البريطانية[15] التي يقدّر عددها في نفس السنتين بسبعة وتسعة آلاف. وتنقسم كل منهما إلى فئتين : فئة بورجوازية تضم رجال الأعمال وأصحاب البنوك وكبار السماسرة وفئة شعبية قدم جلّها من جزيرتي صقلّية ومالطة[16] الفقيرتين للبحث عن موارد عيش في البلاد التونسية.

ــ كسب الجاليات الأوروبية بتونس إلى جانب فرنسا :

وكان من اليسير كسب رجال الأعمال الأجانب ــ الذين يحابون سلطات الحماية لضمان مصالحهم ومستقبلهم بالإيّالة ــ الى جانب فرنسا. إلّا أن ذلك لم يكن بالأمر الهيّن بالنسبة إلى الفئات الفقيرة وخصوصا الصّقلّية منها التي تعصّبت شديد التعصّب لبلادها عندما دخلت هذه في سباق مع فرنسا للهيمنة على تونس، ثم بقيت مصمّمة على مناهضتها للسياسة الفرنسية إثر انتصاب الحماية.

ولكي تجرّ جميع أطراف هذه الجاليات الأوروبية إلى بوتقة التأثير الفرنسي لم تتردّد الحكومة الفرنسية رغم مناهضتها لرجال الدين في إستعمال الكنيسة الكاثوليكية التي كان لها تأثير كبير على الفئات الفقيرة سواء كانت مالطية أو إيطالية. إلّا أن ذلك يقتضي قبل كل شيء تعويض الأكليروس الايطالي المهيمن آنذاك على الكنيسة في تونس، والذّي وقف إلى جانب بلاده عند صراعها مع فرنسا من أجل الإيّالة، بأكليروس فرنسي.

ـــ دور لا فيجيري في كسب الجاليات الأوروبية وخلق الظروف الملائمة لإلغاء المحاكم القنصلية :

وقد وجدت الحكومة الفرنسية في شخص لافيجري (Lavigerie)[17] رئيس أساقفة الجزائر في ذلك الوقت خير سند لتحقيق هذا الهدف. فلم يتردّد لافيجري في استغلال مركزه في الكنيسة لخدمة السّياسة التوسعيّة للجمهوريّة الثالثة رغم عدائها الصريح لرجال الدين. فوضع نفسه منذ احتلال تونس تحت تصرّف بلاده لمساعدتها على إرساء حمايتها بهذا البلد. فبالإضافة الى النصائح التي قدّمها كما ذكرنا سلفا لحكومته حول السياسة التي يجب سلوكها في تونس عرض على دولته وضع الكنيسة في خدمتها.

وفعلا فمنذ وصوله إلى تونس في 27 جوان 1881 بعد موافقة السلطات الفرنسية على مشروعه، عمل لافيجري على الحدّ من نفوذ الأكليروس الايطالي وتعويضه تدريجيا بأكليروس فرنسي انتدب جلّ عناصره من الجزائر.

وبما أن الكهنة الايطاليين لا يستمدّون نفوذهم على الجاليات الكثوليكية المقيمة بتونس من الكنيسة فحسب وانّما كذلك بواسطة التدريس فقد أسّس لافيجري بدوره العديد من المدارس الفرنسية جلب إليها الكثير من الأطفال المالطيين والصقليين.

ثم زاد تعيينه ككردينال سنة 1882 في نفوذه على الكنيسة بتونس، واستطاع بعد ذلك في العاشر من نوفمبر 1884 إحياء أسقفية قرطاج القديمة ليصبح رئيس أساقفة قرطاج ومدينة الجزائر، وبذلك انتقلت الكنيسة بالبلاد التونسية نهائيا الى النفوذ الفرنسي.

وقام لافيجري بدعايته بكلّ حذر مدعيا لكسب ثقة جميع الجاليات الكاثوليكية بالإيّالة بأن همّه الوحيد هو مصلحة الكنيسة. وقد استطاع بهذه الطريقة أن يكسب شيئا فشيئا ثقة المالطيين وكذلك جزء كبير من الايطاليين المقيمين في البلاد التونسية. ووضع بذلك حدّا للدعاية المناهضة لفرنسا في هذه الأوساط. وكان همّه الوحيد في كلّ ذلك توطيد الحماية الفرنسية بتونس. فكان اذن دور لافيجري في البلاد التونسية سياسيا لا تبشيريّا.

وقد اعتبرت الحكومة الفرنسية ـــ المعادية إذّاك لرجال الكنيسة ـــ كل مجهوداته. وجاء ذلك في هذا التصريح لقنبطا (Gambetta) عند استقباله للافيجري : «ان المناهضة لرجال الكنيسة هي مسألة داخلية وليست بضاعة للتصدير». أما جول فيرّي الذي يعتبر العدو الألدّ للأكليروس فقد عزم على تقليده وسام الشرف بمناسبة حلول سنة 1885. لكن لافيجري رفض هذا الوسام قبل أن يعلن عنه «حتى لا يبدو ـــ حسب قوله ـــ وكأنه يقبل مكافأة سياسيّة مقابل الخدمات التي استطاع أن يؤدّيها لفرنسا».

ومهما يكن من أمر فإنّ الظروف أصبحت بفضل لافيجري ـــ الذي ساهم مساهمة

فعّالة في إرساء التأثير الفرنسي على جزء كبير من الأوروبيين المقيمين في تونس — ملائمة لإلغاء المحاكم القنصلية.

فأعادت حينئذ الحكومة الفرنسية مساعيها لدى بريطانيا وإيطاليا واستطاعت بعد أخذ وردّ وضمان مصالح هذين البلدين بتونس أن تكسب موافقتهما على التخلّي عن محكمتيهما بالإيالة.

وقبلت بريطانيا العظمى إلغاء محكمتها إبتداء من غرة جانفي 1884 ثم تبعتها القوى الأوروبية الأخرى وخصوصا إيطاليا التي أعلنت عن غلق محكمتها القنصلية بتونس ابتداء من أوّل أوت 1884. وبذلك تمّ لفرنسا توطيد نفوذها السياسي بالبلاد التونسية. إلّا أن ارساء الهيمنة السياسية على تونس تطلّب كذلك تحييد كل المناوئين للحماية الفرنسية.

تحييد المناوئين للحماية

وقد اتّبع الوزير المقيم لتحقيق هذا الهدف سياسة «الرّشوة» التي مكّنته من إسكات أو إستمالة كلّ من كان يعيق بطريقة أو بأخرى توطيد النفوذ الفرنسي. وهذا ما وقع على وجه الخصوص مع سليم فارس الشدياق مدير أهمّ صحيفة عربية (الجوائب) وغيره من الشخصيات الهامّة.

أ ــ الصحافة العربية :

لقد عمل كانبون منذ حلوله بتونس على وضع حدّ لكلّ دعاية مناهضة لفرنسا، فكان عليه أن يكسب حياد أصحاب بعض الصحف العربية الصادرة بتركيا ومصر التي تقرأ في الإيالة والتي شهّرت بالوضعية الناجمة عن معاهدة باردو. ولأجل ذلك رأى الوزير المقيم أن أفضل طريقة هي إيقاف المبالغ التي كانت تنفق في إصدار صحف عربية بباريس مثل «البصير» وصرف هذه الأرصدة في شراء ضمائر مديري الصحف الصادرة بالقسطنطينية والاسكندرية والقاهرة أو مراسلي هذه الصحف في العاصمة التونسية. وقد عقد كانبون في هذا السياق، صفقة مع سليم فارس في أفريل 1882، وذلك بواسطة مراسل الجوائب في تونس العربي بسيّس. وبمقتضى هذا الإتّفاق غيّرت هذه الجريدة موقفها من سياسة فرنسا بتونس مقابل 10.000 فرنك في السنة لسليم فارس و1500 فرنك للعربي بسيّس[18]،وقد سهّل موقف فرنسا من المسألة المصرية مهمّة سليم فارس، ففي 5 أوت 1882 نشرت الجوائب مقالا تشيد فيه بموقف الصّداقة الذّي اتخذه البرلمان الفرنسي تجاه الامبراطورية

العثمانية[19]، واستطرد صاحب المقال للثناء على فرنسا مُشيرا إلى اعتدال سياستها في البلاد التونسية الذي يتناقض مع تعنّت انقلترا في مصر. وفي 12 أوت اعتبرت الجريدة ان اعتدال السّياسة الفرنسية في الإيّالة يعود أساسا إلى توجيهات كانبون القيّمة وبأن سياسة الوزير المقيم في تونس ترتكز على صيانة حقوق التونسيين واحترام طقوسهم. وفي هذا الصّدد كتب كانبون في سبتمبر 1882 بشأن سليم فارس الشدياق : «... وأضيف فأقول ان مدير هذه الجريدة الهامة (الجوائب) قام بمهمّته على أحسن وجه وبكلّ أمانة وساهم بقسط وافر في تعديل نظرة رجال الدّين المناهضة لفرنسا بتونس».

واستطاعت فرنسا كذلك بحكم موقفها من القضية المصرية كسب تأييد الحزب الوطني المصري الذي كان يعوّل عليها في الحصول على جلاء القوات الانقليزية من التّراب المصري. فمن أجل ذلك عدّلت الصّحف الصّادرة في الاسكندرية والقاهرة موقفها من الحماية الفرنسية في تونس. بل ذهبت أبعد من ذلك إلى اعتبار سياسة فرنسا في الإيّالة مثالا للاعتدال ونقيضا للرّعب الذي كانت تزرعه بريطانيا في البلاد المصريّة. وقد كان دعم الصّحافة العربيّة الصّادرة بالقسطنطينية والاسكندرية والقاهرة هاما بالنسبة لفرنسا مما خوّل لها الوقوف في وجه بعض الصّحف المعادية التي كانت تستمدّ مقالاتها من ألدّ أعداء الحماية أمثال الجنرال حسين الذي أسس جريدة أسبوعية في روما : وهي «الأنباء»، والشيخ بيرم الذي أنشأ جريدة «الإعتدال» بالقسطنطينية. وقد أعلنت هاتان الصحيفتان في أعدادهما الأولى الصّادرة سنة 1883 أنّهما ستهتمّان بالمصالح الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط وبالمسائل التونسية على وجه الخصوص. وإذا كانت «الأنباء» لم تعمّر طويلا نظرا لضعف مواردها واعتماداتها فإنّ جريدة الشيخ بيرم لم تلق نفس المصير، وقد كانت تتمتّع على الأرجح بدعم من الباب العالي، فبقيت تصدر بصفة منتظمة وقد شنّت حملة معتبرة على المستوى الاسلامي وفي أسلوب صوفيّ رائع، وأصدرت نداءات إلى كافّة المسلمين تدعوهم فيها إلى نبذ الخلافات والأحقاد الحزبية والطائفية والتكتّل والالتفاف حول السّلطان. وقد قدّرت فرنسا الخطر الذي يمكن أن ينجرّ عن مثل هذه الدعاية فعمدت الى حجز الأعداد الخمسين من جريدة «الاعتدال» التي تصل إلى تونس أسبوعيا وذلك بالتّواطؤ مع عون سرّي يعمل في البريد الايطالي.

وقد أسّس الشيخ بيرم جريدة ثانية بالقاهرة وهي «الإعلام» حيث أظهر عداءه لفرنسا، الأمر الذي جعله يدخل في نزاع مع الوطنيين المصريين الذين اتّهموه بالتواطؤ مع بريطانيا.

ب ــ الشخصيات السياسيّة :

ومثلما فعل كانبون في الميدان الصحافي حاول ربح بعض الشخصيات السياسية الهامة وبالأخصّ الشيخ ظافر المدني المرشد الروحي للسّلطان عبد الحميد ومنشّط الجامعة الاسلامية. وقد كان لهذا الشيخ تأثير كبير على أتباع الطريقة السّنوسية التي عرفت بمناهضتها للهيمنة المسيحية. وقد كان أخوه حمزة، يشجّع انطلاقا من طرابلس، قوّاد المقاومة التونسية. ولم يكن من السّهل اذن استمالة الشيخ ظافر. فعمدت السّلط الفرنسية إلى رشوة أخته عائشة التي كانت تقيم بصفاقس. وقد تحصّلت عائشة على مبلغ 15.000 فرنك بالاضافة الى إعفائها من دفع غرامة الحرب التي تقدّر بـ 8448 فرنكا[20]، وتعهّدت مقابل ذلك ببذل مساعيها الحميدة لتضع وزن عائلتها في خدمة فرنسا. وقد اتّبعت فرنسا سياسة «الرشوة» أيضا لاضعاف حركة المقاومة في البلاد التونسيّة. اذ استطاع «فيرو» (Féraud) قنصل فرنسا بطرابلس بإيعاز من كانبون إخضاع ابن أخ علي بن خليفة، محمّد بن صالح بن خليفة الذي قبل التخلّي عن المقاومة مقابل بعض الامتيازات والتحق بفيرو في تونس وفي باريس حيث منحته وزارة الخارجية 20.000 فرنك ونصّبته قايدا على نفزاوة.

وكذلك كان الشأن مع خير الدين الوزير الأكبر السابق المقيم اذاك في إسطنبول إذ أبقت فرنسا على الجراية السنوية البالغة 30.000 فرنك التي تسند إليه من ميزانية الإيّالة وذلك حتى لا يناهض الحماية الفرنسية في البلاد التونسية.

وهكذا تمكّنت فرنسا من بسط نفوذها السّياسي على الإيالة بعد أن ضمنت وصايتها الديبلوماسية التي أقرّتها معاهدة باردو.

ومن جهة أخرى فقد عملت السلطات الفرنسية على مناهضة الباي وحاشيته لكي تهيمن على الادارة التونسية.

الهيمنة الادارية على البلاد التونسية

عندما وقعت المصادقة على اتفاقية المرسى في شهر أفريل 1884 كانت هذه المعاهدة قد تجاوزتها الأحداث اذ لم ينتظر كانبون موافقة البرلمان الفرنسي حتى يشرع في تنظيم الحماية بل عبّر منذ تعيينه بتونس عن عزمه في الهيمنة سياسيا وإداريا على البلاد التونسية وذلك بعد أن أقرّت معاهدة باردو الهيمنة الديبلوماسية. وبما أن هذا الوزير المقيم كان قليل الاكتراث بالأمور القانونية فقد عمل منذ وصوله إلى تونس على تحقيق مراده. ومن أجل ذلك كان عليه قبل كلّ شيء أن يشلّ تحرّكات كل مناهضي الهيمنة الفرنسية سواء كانوا في الحكومة أو في حاشية الباي والذين كانوا يشكلّون حتى وفاة محمد الصادق تجمّعا هاما معاد لنظام الحماية.

الادارة المركزية

لقد سبق أن بينّا أن الوزير الأكبر محمد خزندار الذي خلف مصطفى ابن اسماعيل في شهر سبتمبر 1881 عارض بشدّة اتفاقية 8 جويلية 1882 دون أن يفقد منصبه. ومن جهة أخرى فإنّ وزيري الحربية والبحرية الجنرال سليم وأحمد زرّوق لم يخفيا مناهضتهما للهيمنة الفرنسية. أمّا وزير القلم العزيز بوعتور فهو الوحيد الذي أبدى ولاء تامّا لسلطات الحماية.

وقد كان كانبون يرى أن فرض الوصاية السياسية والادارية على البلاد التونسية يبقى رهين نجاحه في تصفيّة كلّ من يعارضه في حكومة الباي.

أ ــ وفاة محمد الصادق واذعان الباي الجديد :

غير أن الوزير المقيم لم يستطع القضاء على المعارضة الشديدة داخل حكومة الباي إلّا اثر وفاة محمّد الصادق. وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا الأخير طالب بضمان مستقبل

أعوانه قبل التوقيع على معاهدة 8 جويلية 1882. وبما أن كانبون كان شديد الحذر وكان يريد تجنّب كل العراقيل فقد أمسك عن إبعاد كل المناهضين للحماية في حكومة الباي مترقّبا الظرف الذي يسنح بتحقيق هذا الهدف. وقد كان موت محمد الصادق في أواخر أكتوبر 1882 الفرصة التي انتظرها الوزير المقيم، فقبل أن يوافق على خلافة علي باي لأخيه أمكن له أن يحصل منه على استعداده الكامل للتخلّي عن أعداء الحماية. وكان علي يعرف جيّدا أنه مدين بوضعيته إلى الحكومة الفرنسية، فلكي يخلف أخاه قبل كل الشّروط التي أملاها عليه الوزير المقيم ووضع نفسه تحت تصرّف السّلطات الفرنسية، وبما أنه كان معروفا بعداوته لفرنسا أثناء احتلال البلاد التونسية فقد أراد التعجيل بتقديم خدماته وهو يخشى خاصة السّلطة العسكرية الفرنسية التي تكنّ له عداء كبيرا. كما كان يخشى تفضيل فرنسا لأخيه الأصغر الطّيب اذا ما قبل هذا الأخير شروط حكومة الجمهورية. والمعروف عن الطيّب أنه قدّم خدمات جليلة للسّلط الفرنسية طوال فترة الإحتلال. ولكلّ هذه الأسباب بات إذعان علي باي لفرنسا أمرا متأكدا وذلك قبل وفاة محمّد الصادق. وعلى هذا الأساس قبلت الحكومة الفرنسية أن يكون خليفة لأخيه على رأس الإيّالة.

فبمجرّد أن علم رئيس الوزراء ووزير الخارجية ديكلارك (Duclerc) بمرض محمّد الصادق حتى أبرق إلى ديستورنال دي كونستان يقول : «ليس هنالك ما يوجب تغيير نظام الخلافة في عائلة الباي وعلينا أن نكتفي بتقييد علي باي بتصريح يلتزم فيه باحترام الاتفاقيات التي توّصلنا إليها مع أخيه». كما استغلّ كانبون الظّرف ليضع الباي وحكومته نهائيا تحت نفوذه. وقد هيّأ له ديستورنال دي كونستان المناخ عندما كان هو في باريس. ففي 19 أكتوبر 1882 وقبل وفاة محمد الصادق بأسبوع استطاع دي كونستان أن يلزم علي باي بألّا يتصرّف إلّا تبعا لتعليمات الحكومة الفرنسية حتى «لا يقتصر الأمر على ما تعهّد به أخوه من التزامات وحتى تتمكّن فرنسا من مطالبته بغيرها كلّما دعت الحاجة الى ذلك فيما بعد»(21). ولم تتأخّر حكومة الجمهورية في التصريح بهذه المطالب، فبتحريض من كانبون الذي كان موجودا آنذاك بباريس أشعرت الحكومة الفرنسية علي باي «بوجوب موافقة فرنسا على الوزراء وبقية حاشيته الذين سيختارهم عند تسلّمه السّلطة وبعدم الالتزام تبعا لذلك مع أيّ كان».

وفور عودته إلى تونس وقبل وفاة محمّد الصادق بفترة وجيزة وبالتّحديد في 27 أكتوبر تحادث كانبون مع علي باي وعبّر له في هذه المقابلة عن تزكيّة فرنسا له شريطة أن يدين لها بالولاء التام وأن يسرع بإجراء الاصلاحات الادارية اللازمة والمتمثّلة أساسا في النّقاط التالية:

— أن يكون مقرّ الوزارات بتونس العاصمة وألّا يصحب أعوان الدّولة الباي في جميع تنقّلاته.

ـــ أن تلغى وزارتا الحربية والبحرية لأنهما غير مفيدتين وأن تعهد حراسة الموانئ إلى البحرية الفرنسية وأن توكل مهمّة الاشراف على الجيش التونسي إلى قائد عامّ جيش الإحتلال.

ـــ أن يحدّد الوزير المقيم ويضبط مهامّ الوزير الأكبر.

ـــ أن يقال رئيس بلدية الحاضرة وأن يتولّى قابض بلديّ فرنسيّ إدارة شؤونها المالية.

وقد قبل علي باي كلّ هذه الشروط بل ذهب أبعد من ذلك فحذف من ختمه لقب مشير وسلّم كل فرمانات القسطنطينية[22] إلى الوزير المقيم الذي تولّى تنصيبه على رأس الايالة في 28 أكتوبر 1882 وقلّده بالمناسبة الصنف الأكبر من وسام الشرف.

وعن ولاء هذا الباي لفرنسا كتب كانبون في 1 نوفمبر 1882 : «لقد وضع نفسه منذ اليوم الأوّل رهن إشارتي وهو ما انفكّ يشير في أقواله وبمواقفه إلى كونه منصّبا من قبل حكومة الجمهورية».

ومنذ ذلك الوقت أصبح الباي مجرّد صورة لتبرير الحماية أمام الرأي العام الفرنسي والتونسي والعالمي وفوّض كامل سلطاته للوزير المقيم اذ أفلتت من زمامه السّلطة التنفيذية ولم يعد مقرّ الوزارات مثلما كان في السّابق في قصر باردو بل نقله الوزير المقيم إلى تونس العاصمة حتى يتسنّى له مراقبة الحكومة التونسية وإبعادها عن أعداء الحماية من حاشيّة الباي. وبنفس الصّورة فقد الباي صلوحياته التشريعية، فلم يعد يتدخّل إلا لإمضاء وختم القرارات التي يعدّها الوزير المقيم وأعوانه والمصادقة على الموظّفين التونسيين الذين تختارهم السّلطات الفرنسية. وهكذا صار الباي مجرّد آلة في يد الوزير المقيم الذي غدا يوما بعد يوم سيّد الإيّالة الحقيقي.

وكان علي باي[23] يبلغ من العمر عند تنصيبه في أواخر أكتوبر 1882 خمسة وستين عاما. وقد شغل قبل ذلك ومنذ 1863 خطّة باي الأمحال التي هي بمثابة القيّادة العامة للجيش التونسي.

وفي 14 أفريل 1881 أي قبل عشرة أيام من دخول القوات الفرنسية إلى تونس أرسل في 3 آلاف جندي من المشاة و800 من الخيّالة إلى جبال خمير ليعيد الأمن إلى نصابه في هذه المنطقة وليزيل كل الأسباب التي تذرّعت بها فرنسا للتدخّل في شؤون الإيّالة، غير أنه لم يقم بأيّ عمل لمواجهة جيش الاحتلال الفرنسي. وبما أنه كان شديد الحرص على صيانة مصالحه وضمان مستقبله فقد وجّه في 10 ماي 1881 رسالة إلى روسطان (Roustan) يعلن فيها قبوله للمعاهدة التي ستعرض على توقيع الباي. وفي 13 ماي 1881 سبق جنوده وعاد إلى العاصمة، ثم لم يلبث أن وضع نفسه في خدمة فرنسا حتى يساعد جيش الإحتلال على إخماد المقاومة الشعبية، إلّا أنه فشل في مراقبة جيش انضمّ عدد كبير من

أفراده الى صفوف المقاومين. فاتّهمته القيادة العسكرية الفرنسية، وبالأخصّ الجنرال «لوجورو» (Logerot)، بمساعدة الجنود على الإنضمام الى معسكر الثّوار، وبناء على ذلك أبعد عن كلّ مسؤولية رغم تدخّل روسطان لصالحه. لكنّه تواطأ مع قوّة الاحتلال حفاظا على مصالحه وضمانا لمستقبله. ولا جرم إذن أن تطمئن فرنسا إلى هذا الشخص الضعيف الإرادة. فقد قبل علي باي قبل تنصيبه التخلّي عن شؤون الدولة وعكف على تصريف ثروته[24] بكلّ حذر لضمان مستقبل أبنائه الخمسة. ولم تجد فرنسا طوال فترة ملكه التي دامت أكثر من عشرين سنة أي معارضة من طرفه لبسط نفوذها وتركيز حمايتها على البلاد التونسية.

ب ــ اذعان الحكومة التونسية الجديدة :

وهكذا أصبح الوزير المقيم بعد وفاة محمد الصادق السيّد الحقيقي للإيّالة. ولتكريس نفوذه بدأ بازاحة المسؤولين التونسيين الذين عُرفوا بمناهضتهم للهيمنة الفرنسية، وهذا ما حصل فعلا للوزير الأكبر ووزيري الحربية والبحرية وكذلك لرئيس بلدية الحاضرة[25]. فألغيت وزارة البحريّة بدعوى أنها غير مفيدة وأسندت الحربيّة إلى قائد عام جيش الإحتلال[26]. ولم يبق في الحكومة التونسية سوى اثنين من التونسيين هما الوزير الأكبر ووزير القلم الذين يختارهما الوزير المقيم. وقد كان دور هذين الوزيرين يقتصر على «جعل الموظّفين التونسيين ينفذون القرارات التي يقدّمها رؤساء مختلف الادارات لإمضاء الباي بعد موافقة الوزير المقيم».

وتتركّب هذه الحكومة التونسية من سبعة أعضاء من بينهم خمسة فرنسيين ــ وهم مدير الأشغال العمومية[27] ومدير المالية[28] ووزير الحربية والوزير المقيم الذي هو علاوة على خطة وزير الشؤون الخارجية الرئيس الحقيقي للحكومة ــ ومن وزيرين تونسيين.

ــ الوزيران التونسيّان :

وهذان الوزيران التونسيّان اللذان عيّنتهما السّلطة الفرنسية فهما لا يعيقان تركيز نظام الحماية، اذ اختار كانبون أشخاصا لا يملكون أيّة إرادة ولا يتحلّون بروح المبادرة، «فالعزيز بوعتّور، وزير القلم هو ــ حسب تعبير كانبون ــ رجل محترم عديم الإرادة والنشاط يخضع بسهولة الى المقيم الفرنسي وهو لذلك مؤهّل ليكون أفضل وزير أكبر. أما محمد الجلّولي قايد صفاقس فسيصبح وزيرا للقلم لأنّه برهن مرارا عديدة عن ولائه لفرنسا»[29].

ثم أنّ مزاج الوزير الأكبر، بوعتّور يسمح له بالتّفاهم مع كلّ الأنظمة، وهو ينتمي إلى هذه الطائفة من الناس الذين خلقوا للطاعة وتنفيذ الأوامر، وقد كان لا يهتمّ إلّا قليلا

بطبيعة الحكم لأنّه كان انتهازيا لا شغل له إلّا تحسين وضعيته الخاصة. وقد وضع نفسه لمدة تزيد عن العشرين سنة، في خدمة رجال ذوي نزعات مختلفة أمثال مصطفى خزندار، وخير الدين ومصطفى بن اسماعيل ومحمّد خزندار وعرف جيّدا كيف ينسجم مع كلّ منهم. فبعد أن كان مديرا لمالية الإيّالة منذ سنة 1860 عيّن في 1866 وزيرا للمالية فساعد إذّاك سيّده مصطفى خزندار في سياسة الاختلاس والتّخريب التي توخّاها وساهم بذلك في السّياسة التي أدّت بالبلاد الى الإفلاس ووضعتها تحت وصاية القوى الأوروبية. ورغم ذلك حافظ على منصبه في وزارة خير الدين الذي تسلّم السّلطة في سنة 1873 ولم يجد صعوبة في االتّجاوب مع سياسته الإصلاحيّة. وبعد أن تمّ إبعاد خير الدين في 1877 بقي بوعتّور في الحكومة مع الوزير الأكبر محمد خزندار ثم مع مصطفى بن اسماعيل. وفي 1878 عيّن وزيرا للقلم وشغل هذا المنصب إلى حين وفاة محمّد الصادق.

واثر التّوقيع على معاهدة باردو لم يبد العزيز بوعتّور أيّة معارضة لفرنسا، وابّان سنوات الإحتلال الأولى برهن عن خنوعه واستعداده التام لخدمة قوّة الاحتلال لأنّه كان شديد الحرص على مصالحه الشخصية. فليس غريبا اذن أن يختاره كانبون وزيرا أكبر لأوّل حكومة تُشكّل بعد وفاة محمّد الصادق وان أصبحت مهامّ الوزارة شرفية لا غير. فقدّم في هذا المنصب أجلّ الخدمات للسّلط الفرنسية لمدّة تزيد عن خمس وغشرين سنة أي إلى حدّ وفاته سنة 1907. وكان بذلك وفيّا لعادته في عدم الاكتراث بطبيعة الحكم ما دام الأمر يتعلّق بالحفاظ على وضعيّته الخاصّة. وقد كان طوال هذه المدّة خادما مطيعا لمختلف المقيمين العامّين. وهذا ما يجعلنا نوقن بأنه كان أكثر التونسيين مساهمة في تركيز وتوطيد نظام الحماية.

أما وزير القلم الجديد محمّد الجلّولي فهو ينتمي إلى عائلة عربية عريقة عرفت بولائها لفرنسا. وقد كان ابن عمّه حسونة حاكما لمدينة صفاقس ابّان مقاومة هذه المدينة للاحتلال الفرنسي فبذل ما في وسعه لحماية الجالية الفرنسية من غضب السكّان مستعينا في ذلك بأعيان من المدينة أصبحوا بالمناسبة حرّاسا مدنيّين. ولم تلبث هذه النّقمة أن انقلبت ضدّه فلم يسلم إلّا بالتجائه الى زاوية أحد الأولياء الصّالحين. وبعد سقوط المدينة في أيدي المستعمرين استأنف حسونة الجلّولي مهامّه. إلّا أن نزاعا حدث بينه وبين السّلطة العسكرية الفرنسية بخصوص غرامة الحرب التي فرضت على سكّان صفاقس(30) وذلك رغم الموقف الذي اتّخذه أثناء الأحداث. وباتّفاق مع الجنرال «لوجورو» طلب روسطان من الباي في فيفيري 1882 تعيين حسونة في منصب أقلّ أهمّية من السّابق وتعويضه في صفاقس بمحمد الجلّولي. وقد حاز هذا الأخير منذ تولّيه رضا السّلط الفرنسية لأنّه ساعدها على فضّ مشكل الغرامة الحربية وعلى تركيز نظام الحماية، فوقع تعيينه على رأس

وزارة القلم خلفا لبوعتّور مع احتفاظه بمهامّه في صفاقس. وبعد أن تمّت تسوية الغرامة الحربية المفروضة على سكّان صفاقس دعي محمد الجلّولي الى دار الباي للإشراف على الموظفين التونسيين بالوزارة وذلك تحت رقابة الكاتب العام للحكومة الذي يمثّل العضو الفرنسي الخامس فيها.

ـ الكاتب العامّ للحكومة التونسية :

لقد كان الكاتب العام للحكومة التونسية موريس بونبار (Maurice Bompard) عَيْنَ الوزير المقيم في دار الباي بالحاضرة حيث مقرّ الإدارة المركزية للإيّالة. أمّا دوره فينحصر في مراقبة الوزراء التونسيين الذين ما زالوا يحتفظون بمسؤوليات في الادارة العامّة للبلاد. وقد حدّدت صلاحياته بمقتضى أمر صادر عن الباي في 27 جانفي 1883. ومنذ ذلك الوقت أصبح المسؤول الأكبر عن الادارة التونسية.

فكان الكاتب العام يتلقّى مراسلات الحكومة ويوزّعها على مختلف الأقسام مثلما كان يجمع المراسلات التي يقع اعدادها في مكاتب الادارة العامّة ويقدّمها للوزير الأكبر لامضائها قبل ارسالها. وهكذا كان بإمكانه مراقبة جميع الشؤون مراقبة تامّة وطبعها بطابع الحماية. وعلاوة على ذلك فقد كان رئيسا لموظّفي مكاتب الادارة العامة وله اذن النظر عليهم.

وتشمل صلاحيّته كذلك حفظ وثائق الدولة وعرض القوانين والأوامر والمراسيم على توقيع الباي وإصدارها في الرائد الرسمي الذي كان يشرف عليه بنفسه. فليس اذن بالإمكان اتخاذ أيّ قرار دون علمه ولا تنفيذ أي أمر دون إذْنٍ مسبّق منه.

وفي مثل هذه الظروف تمكّنت فرنسا من وضع يدها على الإيّالة. وأمكن لكانبون أن يكتب في 4 نوفمبر 1882 ما يلي : «انّ كل الوزراء والموظّفين يخضعون لرقابة دائمة من بونبار (الكاتب العام)، ممثّل المقيم بدار الباي. وهكذا تمّت الهيمنة على الحكومة التونسية. ولم نعد نخشى نوايا الوزير الأكبر المبيّتة أو خيانته. ولم نعد نخشى أيضا كلّ المناهضين لنا من الوزراء مثل وزير البحرية أحمد زرّوق ـ الذي كان يعمل على تفكيك الطريقة التيجانية وفصل الجزء الموجود منها بتونس عن الزاوية الأم بالجزائر الخاضعة للسّلط الفرنسية ـ ووزير الحرب الذي هو تركيّ الأصل، وكذلك الوزير الأكبر السّابق الذي يكرهنا ويعارضنا في الخفاء...».

غير أن الهيمنة الادارية الشاملة تتطلّب كذلك مراقبة الإدارة المحلّية التونسية.

الإدارة المحلية

وبعد أن تمّ للسلطات الفرنسية السيطرة على الإدارة المركزية بسطت نفوذها شيئا فشيئا على الإدارة المحلية.

وبما أنّ نظام الحماية يقضي بأن تبقى هذه الإدارة بين أيدي موظّفين تونسين رأت فرنسا ضرورة تنصيب أعوان فرنسيين إلى جانب المسؤولين المحليين حتى تضمن هيمنتها داخل الإيّالة، وهؤلاء الأعوان الذين باشروا مهامهم بوصفهم مراقبين مدنيين يلعبون لدى «القياد والخلايف» نفس الدور الذي يلعبه المقيم لدى الباي والكاتب العام للحكومة لدى الوزيرين التونسيين. وهم مطالبون بموافاة المقيم بملاحظاتهم حول الوضع السّائد في المناطق التي يراقبونها. إلّا أن تنصيب المراقبين المدنيين لم يبدأ إلّا في شهر أفريل 1885. فحتّى ذلك الحين كانت الادارة المحليّة تخضع الى مراقبة عسكريّة.

أ ــ المراقبة العسكرية :

ذلك أن السلطة العسكرية لعبت دورا فعّالا في احتلال البلاد. كما حمّلتها معاهدة باردو مسؤولية استتباب الأمن وتوطيد النظام وهذا ما جعلها تفرض نفسها منذ أوّل وهلة وتصبح سيّدة الموقف في كامل الإيّالة.

وقد حتّم الوضع السّائد في الإيّالة والظّرف العالمي في سنوات الحماية الأولى أن تكون هذه السلّطة القوّة الوحيدة القادرة على ضمان الهيمنة الفرنسية بتونس. واذا ما قدّرنا المصاعب التي لقيتها فرنسا أثناء احتلال الإيّالة ندرك فعلا حقيقة هذا الأمر، اذ أنّ سلطات الحماية وجدت نفسها في مواجهة مع حكومة تضمر لها العداء وشعب هبّ أغلبه لمقاومتها وموظّفين لم يتحمّسوا لخدمتها وقناصل أجانب استشاطوا غضبا منذ انتصابها في البلاد التونسية على حساب بلدانهم. وقد كان من الضّروري أن تعمد فرنسا في مثل هذه الظروف الى إنهاك مقاومة الأهالي وعزل الموظّفين المناهضين لها وتعويضهم بأعوان آخرين ممّن أبدوا رغبة في التعامل مع السّلطات الجديدة والخضوع لها وقطع الصّلة بين هؤلاء الموظّفين والحكومة التّونسية حتى تفقد هذه الحكومة كلّ نفوذ في البلاد. كما عملت على الحيلولة دون المناورات والدّسائس التي كان يحرّكها قناصل الدّول الأخرى لشلّ عملها في الإيّالة بفضل ما يتمتّعون به من امتيازات ماليّة وعدلية.

ولم يكن يوجد في معاهدة باردو ما يبرّر القيام بمثل هذه الاجراءات، إلّا أن السّلطة العسكريّة كانت وحدها قادرة على تحقيقها لأنّ الفصل الثّاني من المعاهدة يخوّل لها

التّدخل عند الضّرورة عندما منحها مسؤولية استتباب الأمن والنّظام. وهذه التعلّة هي نفسها التي برّرت بها هذه السّلطة نفوذها داخل البلاد واعتمدتها لبعث إدارة عسكرية إثر احتلال البلاد التونسية وذلك رغم ما أبدته وزارة الخارجية الفرنسية من تحفّظات.

وبقي جيش الإحتلال، طوال مدّة الغزو، تابعا لقيادة الفيلق التّاسع عشر المرابط بالجزائر. وقد فصلت حكومة الجمهورية هذا الجيش عن القيادة الجزائرية إثر انتهاء عملية الغزو[31] وكوّنت فيلقا مستقلّا يخضع مباشرة لوزير الحرب الفرنسي وأسندت قيادته في 25 جانفي 1882 للجنرال «فورجمول» (Forgemol) الذي ركّز المراقبة العسكرية داخل البلاد التونسية وذلك بتنظيم جيش الاحتلال حسب مقاطعات ومناطق ودوائر وفروع يشرف عليها تباعا ألويّة ومقدّمون[32]. وقد سمح هذا التنظيم بمراقبة كامل تراب الإيّالة خصوصا عن طريق الاثنين وعشرين دائرة وفرعا التي تغطي سنة 1882 اثنين وسبعين قيادة.

فكان «للمقدم الاقليمي» قائد الدائرة أو الفرع كامل النظر على مقاطعته، وقد أسندت له علاوة على مهامّه العسكرية صلاحيات أخرى تمكّنه من الهيمنة على الإدارة المحلّية التونسية. فمن أهمّ هذه الصلاحيات النفوذ التأديبي الذي يستطيع بموجبه تسليط غرامة مالية أو سجن كلّ مواطن تونسي. وهذا النفوذ من شأنه أن يدعّم سلطته في نظر الأهالي بالنسبة إلى سلطة المسؤولين المحليين التي أصبحت شكليّة إلى حدّ أن هؤلاء المسؤولين أصبحوا يتعرّضون للعقوبات التي تفرضها السلطات العسكرية الفرنسية شأنهم في ذلك شأن كلّ التونسيين.

وعلاوة على ذلك فقد كان من مشمولات هذه السلطات ترشيح المسؤولين التونسيين الى الإدارة المحلية أو طلب عزلهم وكذلك الموافقة على تعيينهم أو خلعهم من مهامهم. فلا جرم اذن أن يخضع في مثل هذا الوضع القياد والخلايف الى السلطة العسكرية.

وقد جاءت أوامر الجنرال فورجمول (Forgemol) الصادرة في الواحد من جويلية 1882 لتؤكّد هذا الوضع وتوضّح أكثر فأكثر مهام «المقدّمين الاقليميين» الذين هم مطالبون بإعلام السلطات العسكرية بكل ما يدور في مناطقهم الأمر الذي يتطلّب جمع الوثائق والأخبار حول الوضعية السّياسية والمعنوية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك فرض رقابة مشدّدة على المسؤولين المحليين وخلعهم عند الضرورة وحراسة الطرقات والأسواق. كما خوّلت لهم إيقاف كل من يهدّد الأمن العامّ أو يحاول النيّل من جنود الإحتلال[33]، ومكّنتهم أيضا من التدخلّ في جباية الضّرائب وان لم يرد ما ينصّ على ذلك بصورة جلية.

وهكذا صار بامكان «قادة الأقاليم» التدخّل في الشّؤون التي تعدّ من أهمّ مشمولات القياد. وقد اتّخذت جملة من التدابير لتثبّت هؤلاء القادة في مهامّهم وتمنحهم صلوحيّات

أمنيّة وماليّة. وتتمثّل هذه الاجراءات في بعث مصلحة للجندرمة تابعة للسّلطة العسكريّة ومسؤولة على ضمان الأمن في الطّرقات والأسواق، وفي الأوامر الصّادرة عن حكومة الجمهورية والتي كُلّف بمقتضاها جيش الاحتلال بمساعدة الحكومة التونسية على جباية الضّرائب، وقد تمّ ذلك باتّفاق مع اللّجنة المالية الدّولية.

ــ مكاتب الاستعلامات :

ولمّا كان «قادة الأقاليم» لا يقدرون على القيام بكلّ هذه المهام بمفردهم فقد وقع تعيين من يساعدهم في ذلك وهذا ما نصّت عليه الأوامر الصّادرة عن فورجمول في فاتح جويلية 1882 : «ستكون لجانبهم مجموعة من الضبّاط والأعوان يُعرفون بضبّاط وأعوان مصلحة الاستعلامات التّابعة لجيش الإحتلال ومكلّفون بالسّهر على تنفيذ الأوامر الخاصّة المتعلّقة بجملة المهامّ التي هي موضوع التّراتيب الحالية، وإعداد الرّسائل والأوراق والتقارير المطالبون برفعها بصفة دوريّة. وهم مكلّفون أيضا بجمع الوثائق المتنوّعة وترتيبها والحفاظ عليها. وهؤلاء الضبّاط والأعوان يخضعون لسلطة القائد العسكريّ العامّ حيثما كانوا ومهما كانت درجة مسؤولياتهم ويعملون تحت إمرته...».

وقد تمّ بعث 22 مكتب استعلامات في الإيّالة وذلك بحسب عدد الدّوائر والفروع. وكلّ مكتب منها يضمّ ضابط استعلامات ومساعدا له ومترجما عسكريا يعاضدهم عدد من الصبايحيّة الذين جلبوا من الجزائر ومن الفرسان المنتدبين في تونس مكلّفين بحمل الرّسائل وبمرافقة ضبّاط الاستعلامات في دورياتهم لارشادهم وذلك مقابل 50 فرنكا في الشّهر.

ولم تكن هذه الوضعية وليدة الصّدفة فهي تحمل طابع الممارسات الاستعمارية والطّرق المتّبعة في البلاد الجزائرية. فجيش الاحتلال لم يُفصل عن قيادة الفيلق التّاسع عشر المرابط بالجزائر إلّا في جانفي 1882. كما أن قيادة جيش الإحتلال قد أسندت لضبّاط كانوا يعملون «بجيش إفريقيا» مثلما كانت القيادات العليا لمختلف الكتائب تضمّ ضبّاطا تابعين «للمكاتب العربية» بالجزائر وضبّاطا مترجمين. وقد كان كلّ هؤلاء الضباط متأثرين بالطرق المعمول بها في الجزائر فطبّقوها بحذافيرها في البلاد التونسية. ذلك أن فورجمول لم يكن يتصوّر إدارة بلدين متلاصقين بأسلوبين مختلفين. وما مكاتب الإستعلامات إلا صورة مطابقة «للمكاتبِ العربية» الموجودة في الجزائر علما بان المكاتب المحدثة في تونس قد عُرفت عند انشائها باسم المكاتب العربية أيضا.

ومهما يكن من أمر فإنّ الادارة المحلية التونسية لم تعد تخضع بعد الاحتلال الى الادارة المركزية بل إلى المراقبة العسكرية الفرنسية، وكان ذلك ضروريّا في بداية الغزو حيث كثرت القلاقل والاضطرابات.

غير أنّ هذه الحالة لم تعد لها أيّ مبرّر بعد أن تمّت السيطرة على كامل البلا
فرنسا على ادارتها المركزية وأصبح حينئذ من المناسب أن تسترجع هذه الادارة
وتراقب السلطات المحلية التونسية خصوصا وأن حكومة الجمهورية تعمل
التجربة الجزائرية للادارة المباشرة التي تكلّف الخزينة الفرنسية مصاريف باهض
وبعد أخذ وردّ وخصام مع السلطات العسكرية الفرنسية تمكّن الوزير المقيم من ؛
باسم الباي على الإدارة المحلية في شمال البلاد ثم في جنوبها وبالتالي من إلغاء ج
الاستعلامات وتعويض «قادة الدوائر» بصفة تدريجية بمراقبين مدنيين تابعين

ب ــ المراقبة المدنية :

قرّر اذن بول كانبون في شهر أكتوبر 1884 أي إثر الغاء اللجنة المالية ال
ثلاث عشرة أو أربع عشرة مراقبة مدنية بالإيّالة. إلّا أن قلّة الامكانيات المادية و
موظفين أكفّاء حالت دون تنظيم هذه المراقبات في كامل أرجاء البلاد وفي نفـ
فاكتفى الوزير المقيم في بداية الأمر بتطبيق هذا الاجراء في بعض المناطق.

وصدر لذلك بايعاز من رئيس الحكومة الفرنسية جول فيرّي[34] أمر
الجمهورية ببعث سلك من المراقبين المدنيين يعود بالنظر للوزير المقيم، واعتمد ـ
في ذلك على الفصل الأوّل من اتفاقية المرسى الذي «يسمح للحكومة الفرنـ
الاصلاحات التي تراها مفيدة لتنظيم البلاد التونسية» وعلى المبدأ القائل بأن «سـ
يتضمّن الإبقاء على ادارة محلّية من جهة وعلى مراقبة هذه الادارة بصفة مستمـ
السلطة الفرنسية من جهة ثانية»[35].

وقد أسندت رتبة قنصل مساعد لكلّ من هؤلاء المراقبين حتى يتمكّنوا
بمهامهم كمسؤولين عن الحالة المدنية وكعدول وذلك دون اللجوء الى البرلمان. و
الخطّة لم تكن موجودة إلّا في ثلاث من الدوائر الستّ التي كان كانبون يـ
مراقبات مدنية فيها فقد صدر أمر رئاسي يقضي بتعيين قناصل مساعدين ـ
الثلاث الأخرى[36]. غير أن بول كامبون لم يعمد إلى تنصيب الدفعة الأولى مـ
المدنيين بحلق الوادي ونابل وسوسة وصفاقس والكاف وقفصة إلّا في شهر أفريـ
وذلك بعد إلغاء مكاتب الاستعلامات في جميع هذه المناطق باستثناء دائرة قـ

ثم انتشر بعد ذلك نظام المراقبة المدنية شيئا فشيئا حتّى أصبح يغطّي جزءا
تراب الإيّالة. اذ قرّرت الحكومة الفرنسية طبقا لمقترحات كانبون مواصلة هذ
فصدر لذلك في 24 ديسمبر 1886[37] قرار رئاسي ينصّ على بعث ستّ مراقبـ
جديدة في بنزرت وباجة وسوق الاربعاء ومكثر وجربة والقيروان. كما تمّت الموافقة

مقر مراقبة قفصة الى توزر وانشئت مراقبتان بتونس وزغوان خلال سنة 1887 بناء على قرارين صادرين في 28 جانفي و9 جويلية من نفس السنة.

وهكذا صارت الإيالة تضم في جويلية 1887 أربع عشرة مراقبة مدنية في كل من تونس وزغوان وحلق الوادي ونابل وسوسة وصفاقس وجربة وتوزر والقيروان ومكثر والكاف وسوق الاربعاء وباجة وبنزرت.

وهذه المراقبات المدنية عوّضت الدوائر والفروع العسكرية، وكذلك مكاتب الاستعلامات التي كانت تغطّي حوالي ثمانين قيادة. فلم تعد هذه الرقعة الكبيرة من البلاد خاضعة للسلطة العسكرية في حين بقيت بعض الجهات تابعة لنفوذ العسكريين وهي جهة الجنوب والشمال الغربي حيث يختلّ الأمن وينعدم النظام ممّا استدعى المحافظة على سبعة مكاتب استعلامات في كل من قابس وقفصة وأم التمر، ونفزاوة وفريانة والقيروان وعين دراهم.

ـــ مهامّ المراقبين المدنيين :

جمع المراقبون المدنيون بين مهام القناصل المساعدين و«قادة الدوائر» وضبّاط الاستعلامات فهم يقومون بدور ضبّاط الحالة المدنية والعدول لدى السكان الأوروبيين المقيمين بدوائرهم، بيد أنّ مهامهم كانت مرتبطة أساسا بالأهالي وبالإدارة التونسية، اذ كان من واجبهم الطّواف بأنحاء البلاد لتقدير مواردها ولمراقبة المسؤولين المحليين مثلما كان شأن قادة الدوائر. إلّا أنّهم كانوا يعودون بالنظر للوزير المقيم وملزمين بإيفائه بكلّ ما يحصل لديهم من ملاحظات.

وقد تدعّم مركز هؤلاء المراقبين خلال سنة 1885 عندما فقد الضباط حقّهم في الرّدع في كثير من المناطق وعندما ألحقت الجندرمة التونسية (الوجق) بمصلحة المراقبة المدنية بمقتضى قرار صادر عن الباي في 26 ماي 1885. غير أن مهامّ المراقبين بقيت غير مدقّقة إلى جويلية 1887، اذ لم يصدر قانون يضبط هذه المهام : «فالنظام الناجم حتما عن الحماية لا يخضع، مثلما قال كانبون، لتعريفات دقيقة». ويضيف الوزير المقيم في نفس السياق قائلا : «يمكن القول بصفة عامّة إنّ المراقبين المدنيين يمسكون سلطة الحكومة الحامية على الحكومة المحمية داخل البلاد مثلما يمسك الوزير المقيم بزمام الأمور في الادارة المركزية، اذ يتعيّن عليه أن يوجّه سياسة الباي في المسار الذي تحدّده الحكومة الفرنسية وأن يعلم المراقبين بمقاصدها. أما دور هؤلاء المراقبين فهو يتمثّل في السّهر على تطبيق أوامر الحكومة المحلّية التي يمليها عادة المقيم».

وهذا هو المنهج الذي سلكه ماسيكو (Massicault) خليفة بول كانبون في تونس[38]. فقد حدّد مهام المراقبين المدنيين في تعليمات صادرة في 22 جويلية 1887، تذكّرنا في

كثير من النقاط بالتعليمات التي توجّه بها قائد عام جيش الاحتلال منذ خمس سنوات، محدّدا بذلك لصلاحيات «المقدّمين الاقليميين» أو قادة الدوائر.

وزيادة على ذلك فإنّ المراقب المدني وان لم يكن له حقّ تسيير الشؤون الإدارية بصفة مباشرة فهو يتمّتع وحده بحقّ مراقبة عمل المسؤولين المحليين التابعين لدائرته إذ يستطيع استدعاءهم والتراسل معهم واعطاءهم الأوامر، وذلك دون طمس شخصية القياد الذين يمارسون نفوذهم لتطبيق قرارات سلطات الحماية حتى لا تتحمّل هذه الأخيرة تبعات ذلك أمام الأهالي.

وقد صوّر ديستورنال دي كونستان أحد بناة الحماية هذه السياسة بكل دقة عندما كتب عن القياد قائلا : «... هم وحدهم الذين يظهرون ويتصرّفون... ونحن «الحكّام»، فإلينا يهرع كلّ المشتكين ونحن الذين يلعبون دور الحَكَمِ بين الشعب ومن يحكمه والينا يعود شرف القوّة والإنصاف».

بيد أن السلطة العسكرية لم تفقد نفوذها على كامل تراب الإيّالة اذ احتفظت بنفوذها التأديبي في المراقبات المدنية التي بُعثت بالجنوب التونسي وفي السباسب العليا والسفلى، كما احتفظت بسلطاتها كاملة في دوائر جربة وتوزر والقيروان وباجة وبنزرت وفي المناطق التي توجد بها عروش تعتبرها السلطة العسكرية في حالة تمرّد.

أمّا مكاتب الاستعلامات فلم يبق منها سوى سبعة مكاتب في الجنوب وأقصى الشمال والوسط حيث تقطن قبائل ورغمة وبني زيد والهمامة والفراشيش وبني خمير وجلاص المعروفة بعصيانها. وبقيت قابس وأم التمر وقفصة وفريانة وقبلي (نفزاوة) والقيروان وعين دراهم مراكز لهذه المكاتب.

وهكذا قسّمت البلاد إلى مناطق مدنية وأخرى عسكرية فاحتفظت السلطة العسكرية بادارة أقصى الجنوب وأقصى الشمال وصارت بقية المناطق تابعة للسلطة المدنية.

وعلاوة على الادارة العامة فقد وضعت السّلطات الفرنسية تحت نفوذها الادارة الماليّة للبلاد التونسية وذلك إثر الغاء اللجنة المالية الدّولية.

الادارة المالية الجديدة

أصبح النظر في كل مداخيل الايالة من مشمولات ادارة المالية التي تأسّست بمقتضى قرار 4 نوفمبر 1882 وذلك منذ الثالث عشر من أكتوبر 1884. وقد بقي ديبيان (Depienne)، مساعد رئيس اللجنة المالية، على رأس هذه الادارة. وبهذه الصفة كان يشرف

على كل المصالح التي أوجدها قرار 2 أكتوبر 1884 اذ وقع تعويض المجلس الاداري المكلّف بجمع المداخيل المخصّصة لتسديد الديون بإدارة الاداءات المختلفة التي كلّفت بجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة وغير الملزّمة. وقد أسندت مهام هذه الادارة الى روسّو (Rousseau) الرئيس السابق للمجلس الإداري. أمّا إدارة الجمارك فقد عهد بها لفرنسي آخر هو لروا (Leroy) الذي كان متفقدا لاحدى المصالح المالية الجزائرية. لكنّ هذه الادارة لم تخضع ــ لوقت ما ــ لمراقبة فرنسا الفعليّة اذ كانت تضمّ عددا لا بأس به من العناصر الأجنبية وخاصة الايطالية. وحتى بعد إلغاء اللجنة المالية، فإنّ هؤلاء الأعوان قد واصلوا تشجيعهم لعمليات التزوير والغش محتمين في ذلك بما يخوّله نظام الامتيازات لممثلي الدول الأجنبية من إعفاء من الاداءات الجمركية. وهذا الأمر قد أعاق تنظيم مصلحة الجمارك وخلق مشاكل عويصة للادارة المالية الجديدة.

وبالاضافة الى هذه المصالح، فقد أنشئت بمقتضى قرار 2 أكتوبر 1884 مصلحة الخزينة وعيّن على رأسها قابض مالية عام وهو فرنسي أيضا، وقد تولّى تسديد الدين الجديد (4%) وتصفية الدين القديم الذي يبلغ فائضه 5%. هذا وقد وقع الاحتفاظ بنظام اللزمات والإبقاء على الادارة التونسية المكلّفة بجباية الضرائب وعلى كل أعوانها من قياد ومشايخ وخلايف. إلّا أنه تمّ تعيين متفقدين ماليين تونسيين لمراقبة هذه العمليّات.

السياسة المالية الجديدة

أ ــ الاصلاحات :

بعد إلغاء اللجنة المالية وتركيز الادارة الجديدة بات من المنتظر أن يقع إصلاح النظام الجبائي الذي أجمع كل ملاحظي الإيالة على أنّه لا يخدم اقتصاد البلاد. فالضرائب كانت ثقيلة وتسلّط أساسا على الفئات الفقيرة والكادحة من السكّان. أما جباتها فقد استباحوا كل الطرق الفاسدة وذلك على حساب مداخيل البلاد، ولذلك بدا التخفيف من الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتق الاشخاص والمسلّطة على القطاع الفلاحي وجميع المنتوجات الزراعية والصناعية كشرط مسبّق لتطوير اقتصاد البلاد. وقد أشار بول كانبون منذ 1883 في تقرير حول الوضعية المالية للبلاد التونسية إلى ضرورة التخفيض من قيمة «الضرائب التي تعمل على تقويض الفلاحة وتؤدي إلى تفقير الايالة» على أن يتمّ ذلك بعد إلغاء اللجنة المالية الدّولية.

وكان كانبون يرمي أساسا إلى التخفيض من المعاليم الموظّفة على تصدير البقول والزيوت

والحبوب. وقد أكّد أيضا على ضرورة التخفيف من ضريبة المجبى التي كانت حسب قوله «لا تسلّط إلّا على عشر السكّان الذي يمثّل الفئة الأكثر فقرا وخصاصة»[39]. إلّا أنّ هذا التخفيف لم يشمل بعدَ تحويل الديون سوى المعاليم الموظّفة على الصادرات. ففي 11 أوت 1884 صدر قرار عن الباي يقضي بإلغاء الرسوم الموظّفة على تصدير الشاشية التونسية والتي كانت تقدّر بـ 3% من قيمتها. وفي 3 أكتوبر من نفس السنة حمل كامبون الباي على إمضاء قرار آخر ينصّ على إلغاء المعاليم التي يخضع لها تصدير القمح والشعير والخضر الجافة وعلى التخفيض من مثل هذه المعاليم على الزيت وإلغاء الرسوم الجمركية التي كانت توظّف على منتوجات الإيالة الخام أو المصنّعة عند دخولها المدن التونسية عن طريق البرّ.

وقد كانت فرنسا تقصد بذلك تشجيع قطاعي الفلاحة والصناعة وتسهيل تصدير منتوجات الإيالة.

إلّا أن هذه الاجراءات لم تمسّ الضرائب المباشرة رغم أنها لم تكن في صالح اقتصاد البلاد. فقد رفض كامبون توجيهات دعاة الاصلاح الجذري للنظام الجبائي لأن هذا النظام — كان في اعتقاده رغم كلّ نقائصه — غير مرفوض من قبل السكان وان كان الوزير المقيم قد أشار آنفا الى القيمة المشطّة لضريبة المجبى وطالب بالتخفيض منها. وكان يعلم أيضا أن السكان التونسيين قد أكرِهوا على قبول هذا النظام الجبائي الصارم الذي دفع بهم سنة 1864 إلى التمرّد على الباي.

وفي حقيقة الأمر فإنّ الدافع الرئيسي للإبقاء على هذا النّمط يكمن في نظام الحماية نفسه. فكانت فرنسا ترى أنّ تنظيم الإيالة لا يجب أن يتمّ على حساب الميزانية الفرنسية. لذلك كان من المحتّم الإبقاء على كل الضرائب المباشرة القديمة حتّى تضمن البلاد التونسية نفقاتها وتسدّد ديونها بامكانياتها الخاصة. وقد عبّر ديستورنال دي كونستان (D'estournelles de Constant) — وكان من بناة هذا النظامْ — بكل وضوح عن طبيعة هذه السياسة حينما كتب : «كيف يمكن تغطية المصاريف حتّى وإن كانت محدودة والتكفّل بالديون اذا ما شرعنا في الاستغناء عن بعض المداخيل التي يمكن جنيها داخل البلاد وذلك بتعلّة تحسين نظام الضرائب».

وهكذا أبقيت الضرائب المباشرة على حالتها. وحتى وان غضّت الإدارة المالية الطرف عن بقايا «المجبى» (التي لم يدفعها السكّان) فإنّه لم يقع التخفيض من قيمة هذه الضريبة التي كانت تقدّر في بداية سنة 1883 (أي قبل إلغاء اللجنة المالية) بـ 45 ريالا و1/4، وحافظت على نفس القيمة الى موفّى سنة 1886. وكذلك تمّت المحافظة على قيمة ضريبة العشر التي كانت تقدّر في بداية 1883 بـ 5 ويبات قمح و5 ويبات شعير

بالنسبة للماشية[40]، بل عرفت هذه الضريبة زيادة طفيفة لأنّ نفقات الجمع والايصال قد بلغت 5 ريالات و14 خرّوبة ونصف سنة 1886 بعد أن كانت بما قدره 5 ريالات في سنة 1883. أمّا «القانون» الذي كان يتراوح في بداية 1883 وبحسب الجهات بين خرّوبتين و2 «أسبر» (aspres) و4 خرّوبات و2 «أسبر» على كل عود زيتون فقد أصبحت قيمته تتراوح في جهة السّاحل بين 4 خرّوبات و5 «أسبر» و4 خرّوبات و11 «أسبر» حسب صنف الشجرة وفي جهة صفاقس بين 10 و12 خرّوبة. وكذلك سجّلت قيمة «القانون» المسلّطة على أشجار النخيل ارتفاعا بعد الغاء اللجنة المالية. فبعد أن كانت تتراوح في بداية 1883 بين ريالين و4 خرّوبات و4 خرّوبات و2 «أسبر» على النخلة في واحات قفصة وتوزر، أصبحت تصل سنة 1886 إلى ريالين و5 خرّوبات على كل شجرة «دقلة» وذلك دون اعتبار نفقات جبايتها[41].

ولم تكن سلطات الحماية تعتبر هذه الضرائب مفرطة بل كانت ترى أن المشكل يكمن أساسا في طرق جمعها. ولذلك وجب تغيير هذه الطرق دون المسّ من قيمة الضرائب. فحَسبَ ديستورنال إنّ الاصلاح الحقيقي والأهمّ يتمثّل في منع الأعوان من نهب السكّان من جهة والخزينة من جهة ثانية، أما الطريقة المثلى في التخفيض فتتمثل في ضمان توزيع الضرائب بعدل على كل فئات السكّان ووضع حدّ لحالة الفوضى والفساد التي طبعت الإدارة المالية للإيّالة. ولبلوغ هذه الغاية، أعادت إطارات الحماية الاعتبار لبعض القرارات الصادرة عن الباي في 1869 و1871 والتي بقيت حبرا على ورق. فقد أرسلت تعليمات إلى القياد تدعوهم إلى ضبط الحسابات في دفاتر ترسل نتائجها بصفة دورية إلى الإدارة المالية مدعّمة بالوثائق اللازمة. كما دعي جباة الضرائب أيضا إلى تسليم وصل شخصي مقابل كل مبلغ يأخذونه، وقد كلّف متفقدون تونسيون بمراقبة هذه العمليات في كل وقت وعلى عين المكان وبالسهر على تطبيق هذه التعليمات الصادرة عن الادارة المركزية. وقد بدأ العمل بهذه الطرق منذ 26 ماي 1884 وذلك تأهّبا لالغاء اللجنة المالية وتركيز الادارة الجديدة. وكانت هذه الاجراءات ترمي مبدئيا الى ضمان المساواة أمام نظام الضرائب والحيلولة دون الإرتشاء وحماية السكّان من تجاوزات وظلم الجباة الذين لم يعد بإمكانهم إلزام الناس بدفع الضريبة مرتين.

غير أن هذه الأهداف كانت بعيدة المنال في أواخر سنة 1886. فمسألة المساواة بقيت مجرّد سراب كما بقيت الضرائب غير موزعة توزيعا عادلا ومسلّطة على الفئات الكادحة دون غيرها. وهذا ما يمكن أن يقال في «المجبى» التي تعدّ من أثقل الضرائب والتي تمسّ أساسا فقراء الفلاحين فما زالت المدن الكبرى أي تونس وسوسة وصفاقس والقيروان والمنستير معفاة منها وما زال عديد الأغنياء يتهرّبون من دفعها. وهذا ما كتبه

«دي لانسّان» فيما يخصّ هذه الضريبة بعد أن كلّفته حكومة الجمهورية في شهر ماي 1886 بدارسة الطرق الكفيلة بتطوير التجارة والصناعة بالإيّالة : «لم يعد خافيا على أحَد أن الأشخاص الذين أعفاهم «المشايخ» من المجبى ليسوا من التعساء بل هم على خلاف ذلك من الأغنياء الذين يمتلكون قدرة التأثير على السلطات التونسية». وما قيل في المجبى، ينطبق أيضا على ضريبتي العشر والقانون. فقد أوكلت مهمة ضبط قائمة أشجار الزيتون والنخيل إلى لجنة أغلب أعضائها من التونسيين، وكذلك كان الأمر بالنسبة لتقدير المساحات المزروعة. وبما أن ضريبتي القانون والعشر كانتا تتفاوتان حسب صنف الأشجار والمساحة المزروعة فقد كان بإمكان اللجنة التخفيف أو الترفيع من قيمة هاتين الضريبتين كما كان بإمكانها التخفيض أو المضاعفة من عدد الأشجار والمساحات التي يوظّف عليها القانون والعشر. وهكذا أفسحت عمليات هذه اللجنة مجالا واسعا للتجاوزات والتعسّف اذ كانت تحابي الأغنياء الذين بإمكانهم كسب أعضائها بشتى الوسائل وترهق الفقراء. كما استمرّ اللزّامة والجباة في تعسّفهم على السكان وفي ابتزاز أموالهم.

فقد كان اللّزامة يحتكرون الملح والتبغ والجير والآجر ودار الجلد والمحصولات. وكانت دار الجلد توظّف مكوسا ثقيلة على الحيوانات عند بيعها وعلى منتوجات تربية الماشية. أمّا المحصولات فقد قسّمت إلى 145 لزمة توضع في المزاد العلني في شهر سبتمبر من كل سنة. وكانت توظّف على كلّ محاصيل الأرض التي تباع في مدن الإيّالة ما عدا القمح والشعير، هذا وكانت كل بضائع التجارة الداخلية التونسية خاضعة لمعاليم مشطّة تصل حدّ 45% من قيمتها عند البيع.

وكان نظام اللزمة يسمح أيضا بكل أشكال الظلم والتسلّط. فاللّزامة وأغلبهم من الأجانب والقياد أو الموالين لهم كانوا لا يدّخرون أي جهد في الإثراء الفاحش على حساب السكان. ومن جهة أخرى فقد استمرّ الجباة في نهبهم الأهالي، فإلى حدّ سنة 1886 لم يقع تسليم التواصيل الى الملزمين بدفع الضرائب مثلما نصّت على ذلك تعليمات 26 ماي 1884. وفي 1 فيفري 1885، صدر منشور يذكّر القياد بضرورة تسليم هذه التواصيل لمن دفع الضرائب، إلّا أنه، ولحدّ سنة 1886، قد يحدث إلزام الشخص الواحد بدفع المجبى مرتين وحتى ثلاث.

وهكذا بقي سلب السكان أمرا مألوفا بعد سنتين من إلغاء اللجنة المالية وتركيز الإدارة الجديدة التي لم تتمكّن في هذه المدة الوجيزة من القضاء على هذه المفاسد السائدة منذ قرون. وأقصى ما في وسعها أن تقوم به هو أن تحدّ من هذا الداء الذي ينخر جسد الإيّالة.

وهذا الوضع يعود في حقيقة الأمر إلى طبيعة النظام الجبائي التونسي والى طريقة جمع الضرائب. فقد رأى اللزامة في هذا النظام مجالا صالحا لتوظيف أموالهم يسمح لهم بتحقيق أرباح عظيمة وذلك لانعدام المراقبة. وقد كان الجباة من «قياد ومشائخ وخلايف» يتقاضون معاشهم من المكلّفين بدفع الضرائب. ولذلك فهم يعتبرون وظائفهم مصدرا من مصادر الكسب. كما كانوا غير واثقين من البقاء في مناصبهم ولذلك يستغلون وضعيتهم للإثراء قبل فوات الأوان. وكانوا يتمتعون بنفوذ ظرفي يمكّنهم كلّما حان وقت جمع الضرائب من مطالبة السكان بدفع ما يوظّف عليهم في أقرب الآجال ومعاقبة كلّ من يتخلّف عن ذلك من المعوزين. وقد تجاوزوا حدود سلطتهم الى درجة أنهم يفرضون على «المخالف» دفع أجرة العون (الصبايحي) المكلّف بالبحث عنه وغرامة لفائدة الشيخ والقايد تقدّر بـ 10% من قيمة الضرائب المجبر على دفعها. وكانت سلطات الحماية تجامل هؤلاء المسؤولين المحلّيين وتتشبّث بهم لتوطيد نفوذها في الإيالة. وحتّى وان عزلت فرنسا بعض القياد بتهمة الفساد والرشوة فان الدافع كان في حقيقة الأمر مناهضة هؤلاء لسلطات الحماية. أما القياد الجدد الذين وقع تعيينهم فكانوا في الواقع أكثر فسادا من سابقيهم، وقد استغلوا مراكزهم لتنمية ثرواتهم معضّدين في ذلك بثقة جيش الاحتلال وحمايته.

وقد حدّد ريبو (Ribot) الوزير الفرنسي للخارجية في التقرير الذي رفعه الى رئيس الجمهورية سنة 1890 معالم السياسة التي اتبعتها فرنسا فيما يتعلّق بالمشاكل المنجرّة عن عملية جمع الضرائب في قوله : «يجب القضاء على هذه المفاسد ولكن على ألا تقع القطيعة بيننا وبين الطبقة الحاكمة لما لها من نفوذ على السكان الذين نريد استمالتهم». ولا أخالنا قادرين على التعبير بصفة أكثر وضوحا عن التناقض الذي يميّز هذه السياسة التي تريد القضاء على المفاسد دون الإساءة الى مرتكبيها!

وهكذا يتّضح أن إصلاح النظام الجبائي وطريقة جمع الضرائب كفيل وحده بالخروج من هذه الوضعية المتردّية. غير أن عملية إلغاء نظام اللزمة وتخفيض الضرائب المباشرة والمحصولات وضمان جراية للجباة والحيلولة دون مظالمهم لا يخلو من خسائر وأضرار، لأنّ هذه الاصلاحات ستؤدي ولو إلى أمد قصير إلى نقص في المداخيل وزيادة في النفقات، وهذا ما تخشاه سلط الحماية التي كانت حريصة على تجنّب كل تضحية للخزينة الفرنسية في الإيّالة.

وقد كانت سياسة الحماية ترمي بخلاف ذلك الى تنمية المداخيل، ولبلوغ هذه الغاية كان عليها أن تحافظ على النظام الجبائي المعمول به في البلاد التونسية وأن تمنع الجباة من نهبهم لخزينة الإيّالة. وفي هذا المجال يمكن القول بأن السلط الفرنسية قد حققت نجاحا

واضحا اذا ما راعينا في حكمنا النمّو الذي عرفته الميزانية التونسية منذ إلغاء اللجنة المالية الدّولية.

ب ـــ الميزانية التونسية :

لقد ارتفع ميزان المداخيل بالبلاد التونسية من 17.980.000 ريال[42] في 1881 ـــ 1882 إلى 34.200.276 ريال سنة 1885 ـ 1886 في حين أنّ الضرائب غير المباشرة باستثناء المحصولات قد سجّلت انخفاضا في عائداتها نتج أساسا عن إلغاء أو تخفيض المعاليم الموظّفة على صادرات الشاشية والحبوب والخضر والزيت وعن الحدّ من عدد جنود الاحتلال.

فالزيادة في قيمة المداخيل متأتية إذن من الضرائب المباشرة ومن المحصولات أي من الرّسوم التي تسلّط أساسا على الفئات الكادحة. وبفضل هذه الزيادات تضاعفت عائدات الإيّالة في ظرف سنتين. وفعلا ففي سنة 1883 ـــ 1884 فإنّ المبلغ المسدّد لمقرضي الباي قد بلغ 13.536.830 ريال من جملة مداخيل البلاد المقدّرة بـ 23.753.330 ريال ولم تتمكن الحكومة التونسية من التصرّف إلّا في 10.218.500 ريال.

وفي سنة 1885 ـــ 1886 أي بعد سنتين فقط لم يخصّص لتسديد الديون سوى 10.544.245 ريال من مجموع 34.200.276، بينما احتفظت الحكومة التونسية بمبلغ 23.656.031 ريال الى حدّ أنها توصّلت في شهر جويلية 1886 إلى تكوين رصيد احتياطي قصد تغطية نفقاتها العادية في حالة نقص المداخيل.

وقد خصّص جزء من الميزانية لتجهيز الإيّالة، واتّبعت السلطات الفرنسية سياسة تقشّف تسمح بتوفير التجهيزات اللّازمة لتوطيد نظام الحماية دون اللجوء إلى ميزانية فرنسا. وتبعا لذلك وقع التخفيض في جراية الباي ونفقات القصر والهبات المقدّمة للأمراء والأميرات[43]. كما تمّ إلغاء الميزانية المخصّصة لوزارة البحرية. أما ميزانية وزارتي الخارجية والحرب فقد وقع التخفيض فيهما بشكل واسع. وقد تمّ تحويل اعتمادات هامة لمصلحة الأشغال العمومية فارتفعت ميزانيتها من 500.000 ريال سنة 1881 ـــ 1882 الى 3 ملايين ريال في 1883 ـــ 1884 إلى أن بلغت أكثر من 5 ملايين سنة 1885 ـــ 1886، وهكذا كانت هذه المصلحة تستوعب 1/3 النفقات العادية للبلاد التونسية.

وقد جاءت السياسة الجبائية التي اتبعتها سلطات الحماية لتستجيب لغرضين أساسيين : الحفاظ على المصالح المكتسبة في الماضي والعمل على تحقيق مكاسب جديدة تمكّن من فتح الآفاق دون الإلتجاء إلى الخزينة الفرنسية.

ولذلك أبقت فرنسا على النظام الجبائي التونسي وحافظت على نظام اللّزمة ونمط جمع الضرائب وغيرها من الطرق المشينة التي يستفيد منها الميسورون ويتحمّل أعباءها الفقراء، وصارت تتودّد للجباة واللّزامة الذين تمادوا كعادتهم في استغلال الفئة الأكثر خصاصة من السكّان. وقد كانت السّلطات الفرنسية ترمي من وراء ذلك الى كسب ولاء هذه الطبقة الميسورة وضمان تأييدها لنظام الحماية. وقد عبّر عن هذا الوضع ريبو (Ribot) وزير الشؤون الخارجية في التقرير الذي رفعه سنة 1890 إلى رئيس الجمهورية بما يلي : «يستحسن أن يتم اختيار المرشّحين المحلّيين للوظائف العمومية والذين يعيّنهم الوزير الأكبر للباي ضمن هذه الطبقة التي نريد أن نراها سائرة في ركابنا على أن يقع ذلك إثر تحقيق يقوم به أعوان الحماية».

فكان لا بدّ إذن للسلطات الفرنسية من الإعتماد على الفئة الفقيرة والكادحة حتى تحقّق مكاسب جديدة لفائدة المعمّرين المقيمين بالإيّالة. وهذا ما جعلها تحافظ على القيمة المرتفعة للضرائب المباشرة. وحتى وإن عمدت السلط الفرنسية الى اجراء بعض الاصلاحات الجبائية الطفيفة فهي لم تقم بذلك إلّا لصالح المعمّرين ولإنجاح سياستها الاستعمارية، وإنّ الغاء المعاليم الموظّفة على صادرات الحبوب والخضر لخير دليل على ذلك. وقد كشف الوزير المقيم عن هذه النوايا بكلّ وضوح في تقريره حول الوضعية المالية للإيّالة اذ يقول بخصوص الزراعات السقوية : «هنالك مساحات شاسعة حول تونس والمدن الساحلية لم يقع استثمارها وهي صالحة لهذا النوع من الزراعة، كما يمكن لأوائل المعمّرين أن يجدوا فيها مورد رزق بسيط فور وصولهم، وهذا ما يدعونا لإلغاء المعلوم الموظّف على صادرات الخضر بصفة نهائية». وليس من قبيل الصدفة أن توجد المنتوجات المعفاة من الرّسوم الجمركية مثل الحبوب والبقول في شمال الإيّالة حيث استقرّ روّاد المعمّرين الأوروبيين. هذا وقد اتخذت سلطات الحماية اجراءات أخرى لصالح المعمّرين نذكر منها إعفاء غراسة الكروم التي يختصّ بها المعمرون من كل الرّسوم وعدم توظيف أي معلوم على المعدّات والآلات الفلاحيّة. كما أن المصالح البلدية لم تكن موجودة إلّا في المدن التي تضمّ عددا كبيرا من الأوروبيين(44).

إلّا أن التجارة المحلية استفادت كذلك من كل هذه الاجراءات. فإلغاء المعاليم الموظّفة على صادرات الحبوب مثلا مكّن القموح التونسية من التصدّي لمزاحمة القموح الأجنبية وعلى وجه الخصوص الروسية والأمريكية. وقد ساعد هذا الأمر على تنمية هذه الزراعة التي يتعاطاها جزء كبير من سكان البلاد. كما أدّى تجهيز البلاد وإلغاء المراسيم الجمركية الداخلية الى تنمية التجارة المحلية. غير أن هذه الاصلاحات بقيت محدودة ولم تمسّ السكان التونسيين إلّا بعد سنة 1887 حيث تمّ اصلاح المحصولات والتخفيض في الكثير

من المعاليم والتقليل من الاجراءات المتّبعة في الأسواق العمومية وإلغاء نظام اللزمة.

ومع ذلك فقد بقي النظام الجبائي على حالته حتى نهاية سنة 1886 أي عندما غا كانبون الإيالة، إذ لم تقم السلطات الفرنسية بأي عمل يذكر لتحسين وضعية الطب الكادحة أو على الأقل للتخفيف من الضرائب المباشرة التي تتحمّل هذه الطبقة أعباء

وهذا ما صرّح به باسكال (Pascal) مستشار الدولة في ذلك الوقت حيث يقول دراسة له حول الاستعمار في تونس : «آه! إني أقولها بدون تردّد أنا لا أفهم لماذا لم نـ بأيّ اجراء لفائدتها (يقصد طبقة فقراء الفلاحين التونسيين) وقد مرّت أربع سنوات ـ انتصاب الحماية»، ثم يضيف : «ان انسانياتنا وكرامتنا تحتّمان علينا إعفاء الخمّاس ـ المجبى التي تحرمه من ربع مداخيله».

وقد بقي هؤلاء الفقراء أيضا تحت رحمة الجباة وبالخصوص اللزامة، الأمر الذي دعا د لا نسّان (De Lanessan) الى المطالبة بإلغاء هذا النظام (أي اللّزمة) مع العلم أن هـ الشخص كلّفته حكومة الجمهورية سنة 1886 باجراء تحقيق حول الوضع السائد الإيالة، وهو يقول في كتابه (تونس) : «... إنّ الواجب يحتّم على السلطة الفرنسية تضع حدّا لعمل الكثير من اللّزامة الجشعين الذين ينهبون خيرات البلاد التونسية في هـ الظرف على أن يتمّ هذا الاجراء في أقرب الآجال».

وهكذا فإنّ هذه السياسة قد بقيت وفية لالتزاماتها ولنفس المبدأ الذي قام عليه نظ الحماية والمتمثّل في عدم الاضرار بالميزانية الفرنسية وفي بناء المستعمرة الجديدة لصا الرأسماليين الأوروبيين بالاعتماد فقط على موارد السكان التونسيين. ولكلّ ذلك فستتحمّ الفئات الكادحة وحدها أعباء هذه السّياسة وسيكوّن المعمّرون ثرواتهم من عرق هذ الطبقة الضّعيفة.

هوامش الفصل الخامس

(1) لقد سمّي بول كانبون وزيرا مقيما بتونس بمقتضى أمر رئاسيّ مؤرخ في 23 فيفري 1882.

(2) لم تستطع فرنسا كسب ثقة الوزير الأكبر محمد خزندار كما كان أحمد زرّوق وزير البحريّة والجنرال سا وزير الحرب مناهضين لنظام الحماية.

(3) لقد وردت كلمة الحماية لأوّل مرّة في هذه المعاهدة التي منحت لفرنسا صلوحيات تتجاوز إطـ الحماية إذ تخوّل لها إدارة البلاد بطريقة مباشرة.

(4) لقد ضمنت معاهدة 8 جويلية 1882 للباي جراية سنوية قدرها 2.000.000 ريال أي ما يقا 1.200.000 فرنك.

(5) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ـــ تونس مجلّد 68 : من كانبون الى ديفرايسينه ـــ تونس 8 جويلـ 1882.

(6) المصدر ذاته. من كانبون إلى ديفرايسينه ــ تونس 28 جويلية 1882.
(7) كان بول كانبون آنذاك بفرنسا.
(8) ان نصّ البيان لا يتضمّن الجملة الأخيرة التي أضافها ديستورنال.
(9) جان قنياج ــ **أصول الحماية الفرنسية بتونس** ــ الطبعة الأولى باريس 1959 ــ ص 647.
(10) وقد ورد في الفصل السّابع من معاهدة باردو تنظيم المالية التونسية اثر انتصاب الحماية.
(11) أرشيف وزارة الخارجية ــ تونس مجلد 67 مكرّر، تقرير لكانبون بتاريخ 22 أفريل 1882.
(12) لقد خضعت البوسنه والهرسك الى نفوذ الامبراطورية النمساوية المجرية وجزيرة قبرص الى النفوذ البريطاني منذ 1878.
(13) لقد كان لفرنسا في مصر مصالح هامة تتمثّل في مساهمتها في شركة قناة السويس وكذلك في هيمنتها مع بريطانيا منذ 1878 على المالية والقضاء المصريّين.
(14) لقد تأسست هذه المحاكم الفرنسية بمقتضى قانون 27 مارس 1883، فأقيمت في 24 أفريل 1883 محكمة ابتدائية بتونس العاصمة و6 محاكم «صلح» في كل من تونس وحلق الوادي وبنزرت وسوسة وصفاقس والكاف. وفي نهاية أكتوبر 1887 أقيمت محاكم أخرى في كلّ من عين دراهم وباجة ونابل وقابس وجربة وقفصة وسوق الأربعاء ومكثر والقيروان وتوزر، وفي شهر ديسمبر من نفس السنة أقيمت محكمة ابتدائية بمدينة سوسة.
(15) كانت الجالية البريطانية بالبلاد التونسية تتركّب أساسا من مالطيين ومن بعض اليهود «المحميّين».
(16) كانت مالطة آنذاك مستعمرة بريطانية.
(17) ولد لافيجري سنة 1825 وتولّى خطة أستاذ «بالصربون» ثم أسقف بننسي (1863) ثم بالجزائر (1867). ويعود اهتمامه بتونس إلى سنة 1875 حيث أعاد الى الوجود كنيسة القديس لويز (Saint Louis) وتوفي بمدينة الجزائر سنة 1892.
(18) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تونس مجلّد 69. من كانبون الى ديكلارك (Duclerc) تونس 20 سبتمبر 1882.
(19) لقد رفض البرلمان الفرنسي في 29 جويلية 1882 بـ 417 صوتا مقابل 75 تدخّل فرنسا مع بريطانيا لاحتلال مصر.
(20) لقد أجبر سكّان مدينة صفاقس على دفع غرامة حربية ثقيلة وذلك بعد مقاومتهم للاحتلال.
(21) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسيّة. تونس. مجلد 69 من ديستورنال الى ديكلارك. تونس 21 أكتوبر 1882.
(22) لقد قطع بذلك علي باي كلّ علاقاته مع الباب العالي الذي كان يبعث لكل باي عندما يتولّى الحكم «فرمان» تنصيب.
(23) ولد علي باي سنة 1817 وتولّى خطة باي الأمحال من 1863 الى 1882 حيث خلف أخاه الصادق، وتوفي سنة 1902.
(24) وتتمثّل هذه الثروة خاصة في الجراية السنوية التي يتقاضاها الباي.
(25) لقد بقيت بلدية الحاضرة في السنوات الأولى من الحماية بؤرة لمقاومة الهيمنة الفرنسية حتّى بعد فرار رئيسها العربي زرّوق الذي حاول في 14 ماي 1881 تأليب سكان العاصمة ضدّ تنفيذ معاهدة باردو.
(26) وعلى قائد جيش الاحتلال أن يتّفق اذن مع نفسه لإجلاء الجيوش الفرنسية من البلاد التونسية طبقا للفصل الثاني من معاهدة باردو الذي نصّ عن رحيل هذه الجيوش عندما يتبيّن للسلط الحربية التونسية والفرنسية أنه باستطاعة حكومة الباي ضمان الأمن والاستقرار بكامل البلاد.
(27) لقد تأسّست ادارة الأشغال العمومية بموجب قرار صادر عن الباي في 3 سبتمبر 1882.
(28) تأسست ادارة الماليّة بموجب القرار الصادر عن الباي في 4 نوفمبر 1882.
(29) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ــ تونس مجلد 70. من كانبون الى دوكلارك. تونس 1 نوفمبر 1882.

(30) لقد كانت السلطة العسكرية الفرنسية بصفاقس تعيب عليه إعفاء بعض أعيان المدينة من الغرامة الحربية وكذلك محاولته خصم 10% من حصيلة هذه الغرامة لفائدته هو وبقية الجباة.

(31) لقد انتهت عملية غزو الإيّالة بعد احتلال مدينة القيروان في أكتوبر 1881 ومدينتي قابس وقفصة في شهر نوفمبر من نفس السنة.

(32) فأسّست السلطات العسكرية سنة 1882 تسع عشرة دائرة في كلّ من تونس وزغوان وبنزرت وعين دراهم وباجة وغردماو والكاف وتبرسق والحمادة وسوسة والقيروان والمهدية وصفاقس وقفصة وجلمة والعيّاشة وقابس ومحرس وجربة، وثلاثة فروع في كلّ من ماطر وفريانة وتوزر. وكانت هذه الدوائر والفروع تغطّي الـ 72 قيادة الموجودة آنذاك بالبلاد التونسية.

(33) يحال كلّ من يتّهم بالنيل من جيش الاحتلال على محكمة عسكرية تعرف بمجلس الحرب. وهذا يتناقض مع معاهدة باردو التي تنص على أن الجيوش الفرنسية المرابطة بالإيّالة لا تعتبر في بلد عدّو.

(34) لقد أسّس جول فرّي ـــ الذي أقيل من الحكم اثر احتلال البلاد التونسية ـــ حكومته الثانية في بداية 1883.

(35) وكانت هذه المرّة الأولى التي يصدر فيها قرار رسمي يقع فيه تعريف نظام الحماية:

(36) هي دوائر حلق الوادي وسوسة وصفاقس.

(37) أي بعدما انتهت مهمّة بول كانبون بتونس.

(38) لقد حلّ ماسّيكو المقيم العام الجديد بتونس في بداية ديسمبر 1886.

(39) كان كانبون يرى أنه من الضروري تخفيض المجبى ـــ التي تبلغ في بداية الحماية 30،50 فرنك ـــ بخمس قيمتها هذه.

(40) الويبة تساوي 40 لترا والماشية من 10 الى 12 هكتارا.

(41) يساوي الريال 16 خروبة أو 52 «أسبر».

(42) تتراوح قيمة الرّيال بين 0،60 فرنك و0،65 فرنك وقد قدّرها كامبون في شهر ماي 1883 بـ 0،6076 فرنك.

(43) لقد انخفضت جراية الباي إلى 1.500.000 ريال بعد أن ضبطها الفصل الثالث من اتفاقية المرسى بمليونين من الريالات.

(44) ففي سنة 1886 كانت هنالك ستّ مدن تونسية تتمّتع بمصالح بلديّة وهي : تونس وحلق الوادي وسوسة وصفاقس وبنزرت والكاف.

الفصل السادس

الاستعمار الفلاحي

جذور الاستعمار الفلاحي

كانت الجاليّات الأوروبية المقيمة بالبلاد التونسية قبل انتصاب الحماية الفرنسية تتعاطى النشاط التجاري أساسا إذ لم يكن من حقّها اكتساب عقّارات في هذه البلاد[1]. ثم صدر عهد الأمان في العاشر من سبتمبر سنة 1857 فخوّل لها فصله الحادي عشر «امكانية شراء كل أصناف الملكيّات مثل المساكن والحدائق والأراضي شأنها في ذلك شأن سكان البلاد الأصليّين على أن تخضع للقوانين المعمول بها أو التي يمكن أن تسنّ فيما بعد»[2]. وقد أيّدت هذا الأمر المعاهدات اللاّمتكافئة التي أبرمها الباي في 10 أكتوبر 1863 و19 جويلية 1875 مع انقلترا وفي 8 سبتمبر 1868[3] مع ايطاليا. كما تحصّلت فرنسا بأمر صادر عن الباي في 12 جويلية 1871 على حقّ التملّك بالبلاد التونسية لفائدة أبناء جاليتها وذلك بمقتضى «حقّ الدولة الأكثر رعاية» الذي تتمتّع به طبقا لمعاهدة 15 نوفمبر 1824. وما أن صدر هذا الأمر حتى عمل قنصل فرنسا بتونس باتّفاق مع حكومته على الحصول على ممتلكات عقّارية لفائدة الفرنسيين، وهذا ما جعل الشركات المالية الكبرى تستغلّ هذه الوضعية لاقتناء أملاك شاسعة في البلاد التونسية. وهؤلاء المستفيدين كانوا حسب دي لا نسّان (De Lanessan) : «يلقون تشجيعا كبيرا من القائم بالأعمال «روسطان» وحتى من قبل حكومة «الجمهورية» التي تضمّ رجالا عازمين على عدم التفريط لفائدة القوى الأجنبية في هذا البلد الثريّ والمنصهر كل الانصهار مع الجزائر حتى ان مستقبل هذا البلد قد يكون معرّضا للخطر اذا ما أصبحت تونس مستعمرة غير فرنسية»[4].

وهكذا تمكّن بعض أفراد الجالية الفرنسية قبل سنة 1881 من الحصول على هنشير بسيدي ثابت يمسح 5000 هكتار ثم على هنشير ثان بوادي الزرقة يمسح 6000 هكتار، كما استطاعت «شركة مرسيليا للقرض» شراء ضيعة النفيضة من الوزير خير الدين باشا، وهي عبارة عن مقاطعة تضمّ حوالي 120.000 هكتار[5].

وقد كانت حماية هذه الأملاك الشاسعة للفرنسيين من الأسباب التي دفعت فرنسا الى

احتلال البلاد التونسية، كما كان أوّل عمل تقوم به القوات الفرنسية بعد غزوها البلاد هو السيطرة عسكريا على منطقة النفيضة وذلك تدعيما لوجهة نظر شركة مرسيليا بشأن حقّها في ملكيّة هذه الضيعة[6].

السيّاسة الاستعمارية : الاستعمار الحرّ

لقد عملت السلطات الفرنسية اثر انتصاب الحماية على دعم مصالح الفرنسيين في الإيّالة واستغلال هذه البلاد. وفعلا فبعد شهر تقريبا من حلوله بتونس كتب المقيم كامبون في تقرير حول وضعية الإيّالة المعنوية والسياسية والموارد المادية التي توفّرها للادارة الفرنسية : «لقد انذهلت كثيرا لوفرة كل هذه الثروات الطبيعية واني جدّا مقتنع بأن فرنسا ستجني الكثير وفي أسرع وقت اذا ما أخذت على عاتقها ادارة مالية هذا البلد، وهكذا فإنّ احتلال البلاد التونسية لا يصبح مجرّد عمل سياسي هام بل يكون أيضا عملية تجارية رابحة».

أما جول فيرّي فقد كان أكثر وضوحا من كانبون عندما صرّح سنة 1885 أمام مجلس النواب الفرنسي بما يلي : «لم تكن فكرة إيجاد مآو أو شغل لأبنائها هي التي جعلت فرنسا تقدم على احتلال البلاد التونسية بل كانت تدفعها الرغبة في جعل هذا البلد القليل السكّان والمتخلّف تقنيا واقتصاديا والذي لم تستغلّ موارده حكرا على رؤوس أموالها ومنتوجاتها». وبعبارة أخرى، فإنّ الحكومة الفرنسية كانت تريد تخصيص الإيّالة للرأسماليين دون سواهم. وكانت الظروف الاقتصادية والديمغرافية ملائمة لمثل هذه السياسة. فقد كان لفرنسا فائض مالي ولم تكن تشكو فائضا سكنيا عند احتلالها لتونس مما دفعها الى اعتبار الإيّالة مستعمرة للاستغلال ولا للاستيطان. وعلاوة على ذلك فقد كانت الجمهورية الثالثة مولعة بالحرّية، فاعتبرت الليبرالية الاقتصادية شرطا لا بدّ منه لنجاح النظام الاستعماري. وفي 24 أفريل 1881 كتب لا فيجري رئيس أساقفة الجزائر معبّرا عن هذا الاهتمام : «لو كنت سيّد الموقف في البلاد التونسية وكان عليّ أن أرسي بها قواعد استعمارية لحصرت الأمر في كلمة واحدة : حرّية، فالحرية هي أساس الازدهار... واذا ما فسحنا المجال للمبادرات الفردية ووفّرنا لها الأمن الاجتماعي وحميناها من العنف بجملة من القوانين فسوف تكون قادرة على كسب مئات الملايين».

فالمسألة التونسية يجب أن تكون في نظر حكومة الجمهورية صفقة رابحة ويجب أن ينتفع منها الرأسماليون دون أن تكلّف الميزانية الفرنسية أيّ شيء، لأنّ فرنسا استخلصت

العبرة من التجربة الجزائرية التي ألحقت بخزينتها أضرارا جسيمة. فقد أنفقت فرنسا منذ احتلال الجزائر حسب لا فيجري عشرة مليارات من الفرنكات على المصالح الإدارية كما خسرت في ساحة القتال والمستشفيات عددا كبيرا من الجنود يناهز ما بلغه عدد المعمّرين سنة 1881، والسياسة الاستعمارية الرسمية التي اتّبعت في الجزائر كلّفت فرنسا كثيرا دون أن تعطي النتائج المرتقبة. فقد رصدت فرنسا في سنة 1848 وحدها خمسين مليونا من الفرنكات لتوطين 12.000 معمّر أمّي وفقير وكانت النتيجة بمثابة الكارثة[7] ممّا دفع الحكومة الفرنسية إلى التخلّي عن هذا الأسلوب الاستعماري الذي يتطلّب نفقات باهضة. فأقلعت عن نظام الامتيازات المجانية وفتحت البلاد التونسية لاصحاب رؤوس الأموال دون سواهم. فكان هؤلاء دعائم سياسية استعمارية جديدة عرفت بالاستعمار الحرّ.

ومنذ 5 جانفي 1882 دفع روسطان الباي الى إصدار أمر يقضي بمنع التفريط في ممتلكات الدولة دون اذن مسبّق من الهيأة التنفيذية للجنة المالية الدّولية. وهذا نصّ الأمر : «نأمر الحكومة باحترام المبادىء التي وضعتها اللجنة المالية كلّما تعلّق الأمر بالإذن في التفويت في موارد الدولة بواسطة البيع أو المبادلة حتى لا يصدر أي قرار في هذا الصّدد دون اذن مسبّق من الهيأة التنفيذية لهذه اللجنة». وقد كان هذا القرار يهدف الى الحيلولة دون تبديد ممتلكات الدولة في فترة يستطيع فيها الأوروبيون استغلال هذا الوضع المتعكّر لاكتساب ممتلكات شاسعة وحيث كان عدد كبير من الفرنسيين ـــ الذين قدموا الى تونس بحثا عن أيسر سبل الرّبح ـــ ينادي بنظام الامتيازات المجانية. وأكّد جول فيري في 1 أفريل 1884 من جديد أمام مجلس النواب على نفس المبدأ قائلا : «لن نعطي امتيازات في استغلال الغابات لأيّ كان. إنّ مطالب الامتيازات تتهاطل علينا ولكننا لا نقبل أن تعطي ممتلكات الباي... ولن نتنازل عن هذه الممتلكات».

وقد حدّد ديستورنال دي كونستان (D'Estournelles de Constant) بوصفه أحد مشيّدي نظام الحماية دوافع هذه السّياسة الاستعمارية في قوله : «لو سلّمنا بأنه بإمكان الحكومة الفرنسية وضع يدها على ممتلكات الباي فهي لن تقتصر على منحها مجانا الى المواطنين الفرنسيين بل يتحتمّ عليها كذلك إعانة أصحاب هذه الامتيازات... انّ فرنسا قد أقرّت العزم على عدم الانفاق في البلاد التونسية لذلك كان من المستحيل تبنّي نظام يكلّف تطبيقه مثل هذه الأعباء».

ولتحاشي مثل هذه النفقات يجب حسب ديستورنال الاقتصار على «تركيز نخبة من الفرنسيين لم يأتوا الى تونس قصد الاثراء فحسب بل كذلك لاستثمار جزء من أموالهم كان مردوده ضئيلا في فرنسا». وأكّد بول كامبون هذا الإتّجاه في حديث له لجريدة «لوماتان»

(Le Matin) صدر في 30 جويلية 1885 قال فيه : «لا مجال للامتيازات المجانية بتونس لأنها عملية عقيمة... وهذا ما وقع ادراكه في الجزائر مما أدّى إلى عرض أملاك الدولة في هذا البلد للبيع بالمزاد العلني. وفي اعتقادي اننا غير ملزمين للمعمّرين إلّا بتوفير الأمن والطمأنينة وضمان حسن سيرة الادارة وتطوير طرق المواصلات».

الاطار القانوني للاستعمار الفلاحي

وكان من اللازم لتوفير الأمن الى الرأسماليين الفرنسيين اعفاؤهم من الخضوع إلى المحاكم التونسية التي يعود إليها وحدها، عند انتصاب الحماية، النظر في المسائل العقّارية. ولذلك ينبغي أن تحلّ المحاكم الفرنسية محلّ المحاكم التونسية لتنظر في القضايا العقّارية بمقتضى قانون جديد يكون خلافا للقانون التونسي واضحا لا لبس فيه يضمن للمعمرين الاستقرار ويجعلهم في مأمن من الادعاءات الطارئة.

إلّا أن حكومة الجمهورية تجنّبت اسناد صلاحيات في المجال العقاري للمحاكم الفرنسية عند انشائها بالبلاد التونسية لانها كانت تخشى أن تطالب المحاكم القنصليّة بنفس الامتيازات وتخوّل بذلك للأوروبيّين الآخرين اقتناء أراض في الإيّالة. وهذا ما عبّر عنه الوزير المقيم كامبون في أواخر شهر أفريل 1883 حيث قال : «انّه لم يخطر ببالنا اسناد صلاحيات في المجال العقّاري لمحكمتنا وذلك خشية أن نرى الأراضي التونسية تخرج من دائرة القوانين المحليّة لتنطوي تحت قوانين مختلف البلدان الأوروبية».

والحال أن هذه القوى الأوروبية هي التي طالبت بأن يصير الميدان العقّاري من مشمولات العدالة الفرنسية عوضا عن العدالة الاسلامية «الاعتباطية»، وقد جاءت هذه الدعوة على وجه التحديد قبل أن تتنازل هذه الدول عن محاكمها القنصلية بالبلاد التونسية اذ تمسّكت الحكومة الانقليزية بأن ينضوي رعاياها تحت محاكم غير قابلة للطعن تكون أحكامها قابلة للاستئناف، وقد أعطت وزارة الخارجية الفرنسية موافقتها المبدئية لوزارة الخارجية البريطانية على ألّا تباشر المحاكم الفرنسية مهامّها في المجال العقّاري إلّا بعد الغاء المحاكم القنصلية. وفي 11 ديسمبر 1883 كتب جول فيري[8] الى كانبون يقول : «هل بإمكاننا الرّد على اقتراح انقلترا بأننا سوف نتّفق مع الباي كي تبتّ محاكمنا في المسائل العقّارية القائمة بين الفرنسيين والأجانب اثر غلق المحاكم القنصلية حتى وان تدخّل تونسي في القضيّة؟». وكانت وجهة نظر الوزير المقيم مطابقة لما رأته الحكومة وهذا ما أكّده كانبون في رسالة وجّهها الى فيري بتاريخ 12 ديسمبر 1883 : «ان الحكومة تنوي دائما

أن تسند للمحكمة الفرنسية كل النزاعات المورّط فيها أحد الأوروبيين بأي صفة كانت ضدّ أحد الأهالي أو ضدّ أوروبي آخر سواء تعلّقت المسألة بأثاث أو عقّار وسواء كان الأوروبي مدّعيا أو مدّعى عليه. غير أنه يجب قبل كل شيء مراجعة القوانين اذا كان الأمر يتعلّق بالعقّارات لأن القوانين المحلية لا تخلو من صعوبات يعسر تذليلها عند تطبيقها من طرف محكمة أوروبية، أما التشريع الفرنسي فهو لا يمكن تطبيقه بين عشيّة وضحاها دون تقويض نظام الملكية وتبديد مصالح لا يستهان بها، وقد شرعت في تجميع ومراجعة القوانين التونسية إلّا أن ذلك يتطلّب أشهرا عديدة، ويمكن إشعار الحكومة الانقليزية بأن النزاعات التي تحدث بين الأهالي والأوروبيين حول العقّارات صارت من مشمولات المحكمة الفرنسية وأن المسألة تعتبر مبدئيا منتهية إلّا أنّه لا يعقل أن نصل إلى تحقيق هذا الاصلاح بصفة موضوعية قبل الغاء المحاكم القنصلية بصفة نهائية».

وقد ترقّبت حكومة الجمهورية إلغاء المحكمة الايطالية بعد أن تمّ الغاء المحكمة الانقليزية للشروع في اصلاح التشريع التونسي في المجال العقّاري. ومع ذلك فقد أعلنت الحكومة مسبّقا عن صدور أمر من الباي في تأسيس لجنة تتولّى وضع قانون عقاري جديد للبلاد التونسية، وقد أتى هذا الأمر استجابة لرغبة طالما عبّرت عنها البلاد الإيطالية. ولم يصدر إلّا في 31 جويلية 1884 أي قبيل غلق المحكمة القنصلية الايطالية، وقد ضمّت اللجنة تونسيّين وأوربيّين من مختلف الجنسيّات وأسندت رئاستها للوزير المقيم وكلّفت بصياغة مشروع قانون حول تنظيم الملكية العقارية بالبلاد التونسية.

أ ــ التشريع العقّاري التونسي :

لم تكن القوانين التونسية المتعلّقة بالمجال العقّاري تضمن فعلا الأمن والاستقرار للمعمّرين الأوروبيين. وقد لاحظ كانبون أن العقود التي يستند عليها المتملّكون كانت ناقصة لا تقدّم معلومات دقيقة حول مصدر الملكية وحدودها والظروف القانونية التي تحفّ بها. كما ذكر أيضا أن امتلاك وثيقة «لا يعطي للشاري غير ضمان نسبي وأنه يمكن أن توجد عقود كثيرة متعلّقة بعقّار واحد». كما أنّ التشريع التونسي كان يتضمّن كثيرا من الحقوق العينيّة أو المستندات الخفيّة مثل حق الشفعة الذي يعطي للشريك حسب المذهب المالكي ولكل جار حسب المذب الحنفي حقّ استرجاع تملّك العقّار من مشتريه اذا ما دفع فورا أو في أجل قصير مبلغا موازيا للمبلغ الذي نصّ عليه عقد البيع.

وكانت هذه القضية مصدرا للصعوبات التي واجهتها «شركة مرسيليا للقرض» عندما أرادت اشتراء ضيعة النفيضة فلقيت معارضة من قبل أحد الرعايا البريطانيين وهو المالطي يوسف ليفي (Youssef Levy) الذي ادّعى مجاورته لهذه الضيعة[9]. وهذه الحالة تستدعي

اذن تأمين المعمّرين الأوروبيين من العودة الى مثل هذه الوضعية، كما جعلت سلطات الحماية تلحّ على ضرورة «اقامة نظام عقّاري بالبلاد التونسية يسمح بتوطيد الاستعمار ويجعله يتطوّر في مناخ طيب ويتوسّع في الأراضي الشاسعة والخصبة التي تبيحها له الحماية الفرنسية».

ولذلك رأى كانبون «ضرورة حماية المتملّكين للأراضي لأنّهم لا يعرفون لغة البلاد وقوانينها. وجعلهم في مأمن من الادّعاءات الطارئة وبعبارة أوضح ضمان التعاقد والاجراءات للجميع». وتلك كانت أغراض اللجنة المكلّفة بصياغة القانون العقاري الجديد.

ب ــ القانون العقّاري الجديد : قانون 1 جويلية 1885 :

تفرّعت عن اللّجنة المكلّفة بصياغة القوانين الجديدة منذ اجتماعها الأول لجنة عهد إليها بمناقشة مشروع أعدّه كانبون واستوحاه من القانون الغقّاري المعمول به في استراليا والذي أعدّه وطبّقه السّيد روبار طورّانس[10] (Sir Robert Torrens)، وكان إيف قيبيو (Yves Guyot) أوّل من أبرز إيجابيات هذا القانون في فرنسا من خلال سلسلة من المقالات نشرها في جرية «لوقلوب» (Le Globe) في سنتي 1882 و1883.

وقد صرّح بول كانبون في الحديث الذي أجرته معه جريدة «لوماتان» في 30 جويلية 1885 بقوله : «ان قراءتي للمقالين أو الثلاثة مقالات التي نشرها السيد ايف قيبيو حول «قانون طورّانس» (Act Torrens) المعمول به في استراليا أوحت لي بتطبيق مبادئه في البلاد التونسية».

وكتب ايف قيبيو نفسه في جريدة لوقلوب بتاريخ 22 جانفي 1886 قائلا : «لقد تبنّت كلّ مستعمرات استراليا قانون طورّانس، وهذا ما قلته للسيد كانبون في سنة 1883، وقد عرفه من خلال المقالات التي نشرتها «لوقلوب» في 1882 و1883، وأوحى قانون طورانس لكانبون مشروع قانون وقع تبنّيه إثر تقرير قدّمه السيد بونتوا (Pontois) وهو بمثابة قانون حقيقي للملكية العقّارية».

ولم تُدخل اللجنة الفرعيّة التي ترأسها «بونتوا» تحويرات على الخطوط الرئيسية للمشروع الذي قدّمه كانبون. وقد صادقت لجنة التشريع العقّاري على هذا المشروع بعد أن أدخلت عليه بعض التنقيحات في جلسات 17 و18 و21 مارس سنة 1885 التي ترأسها الوزير المقيم. وقد تمّخص عن كلّ ذلك قانون على درجة كبرى من الأهمية يتكوّن من 14 باب و379 فصلا. وتذرّع الاستعمار بهذا القانون الذي ستكون له انعكاسات كبرى على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في بلد يعتمد أساسا على الفلاحة.

وقد تركّز اهتمام المشرّع بالخصوص على نقطتين رئيسيتين تتمثّل الأولى في توفير أسباب الأمن للمعمّر، في حين تتعلّق الثانية بتوسيع الرّقعة الاستعمارية بالإيالة، وهذا يحتّم تمكين المتملّكين من عقود ملكية واضحة وثابتة، وكذلك من اقتناء أملاك الأحباس الشاسعة التي هي في نظر الشريعة الاسلامية غير قابلة للبيع.

وقد ضبط هذا القانون أيضا صيغا لتسجيل العقارات التونسية، قصد تخليص الملكية من كل الحقوق العينيّة والمستندات الخفية، وكل مطلب تسجيل يقدّم مصحوبا بالوثائق المدعّمة وخاصّة حدود الملكية ومثال محرّر من قبل «مهندس» رسمي، إلى محافظ الملكية العقارية — وهو موظّف مكلّف أساسا بتطبيق القانون وتحرير عقود الملكية ومسك الدّفاتر العقارية — ثم يقع الإعلان عنه في الجرائد والأسواق. وكان القصد من هذا الاشهار بيان الاعتراضات ومطالب الحقوق الثابتة. وقد تمّ تشكيل محكمة عقارية مختلطة (تونسية — فرنسية) يرأسها فرنسي عهد إليها بتطبيق القانون وبحلّ المسائل التي قد تنجم عن ذلك وهي التي تقبل أو ترفض مطالب التسجيل. واذا ما قبلت المطالب يحرّر عقد ملكية نهائي وغير قابل للنّقض، تسجّله محافظة العقارات وتسلّم نسخة منه للمالك. وصار حقّ الشفعة مقتصرا على الورثة أو الشركاء في الملكية بالمشاع أو المالكين لبناية واحدة.

وكان من المفروض أن توضع الممتلكات المسجّلة تحت نظر المحاكم الفرنسية. وهكذا أمكن للمعمّرين الأوروبيين الحصول على كلّ ما يضمن لهم الاستقرار والأمن والطمأنينة وقد أنشئت مصلحتان في الايالة قصد تطبيق القوانين العقارية الجديدة وهما :

— مصلحة حفظ الملكية العقارية التي عهدت إليها مهمّة تحرير عقود الملكية ومسك الدفاتر العقاريّة.

— ومصلحة قيس الأراضي المكلّفة بمسح وتحديد الأراضي التي سيقع تسجيلها. ولقد ألحقت بهذه المصلحة هيئة مهندسين مكلّفين بتصميم واعداد رسوم هندسية لهذه الاملاك.

كما ألحق بالمصلحتين فريق من المترجمين المحلّفين كلّفوا بترجمة الوثائق للمحكمة العقارية المختلطة.

ج — أراضي الأحباس والاستعمار الفلاحي = عقد الإنزال.

ولم يقتصر هذا القانون على كل هذه الاجراءات بل ذهب أكثر من ذلك مثلما بيّن بونبار (Bompard) العضد الأوّل للوزير المقيم في رسالة وجّهها الى فريسناي (Freycinet) بتاريخ 4 سبتمبر 1885 جاء فيها : «ليس كافيا أن نصدر قوانين تتعلّق بالأراضي بل يجب كذلك توفير الأراضي للمعمرين».

غير أنه كان ينبغي استخلاص العبرة من التجربة الجزائرية في هذا المجال أيضا. ففي الجزائر عمدت السلطات الفرنسية الى مصادرة الأحباس وأراضي القبائل المتمرّدة ونزع الملكيّة بصفة اعتباطية من الأهالي ثم سلّمت هذه الأراضي للمعمّرين. ولم تكن هذه السياسة تخلو من سلبيات اذ كلّفت فرنسا نفقات باهضة وغير مجدية ذلك أن أغلب الذين أسندت إليهم الأراضي اكتفوا بإيجارها لمن انتزعت منهم من الجزائريين واعتبر هؤلاء الإيجار كضريبة يدفعونها للمعمّرين مقابل أن يسمح لهم بخدمة أراضيهم في أمن وسلام. واذا ما أراد المالك الجديد الانتفاع بحقّه في الملكية يشعرون بأنهم سلبوا حقوقهم الشرعيّة فيثأرون لانفسهم عن طريق الغارات والانتفاضات شأنهم في ذلك شأن المزارعين الأرلنديّين.

ويعتبر لا فيجري أن موجة الغضب التي اجتاحت البلاد الجزائرية والانتفاضات التي قام بها الأهالي وبالخصوص في منطقة القبائل (Kabylie) تعود الى اغتصاب المعمّرين لأخصب أراضيهم. ولذلك أرادت سلطات الحماية إسناد الأراضي للمعمّرين مع تجنّب الوقوع في كل هذه المخاطر. وهذا يستدعي مجاملة الأهالي بالظهور في مظهر المتحرّر وبالتّستّر بالقانون.

والقانون الجديد جاء ليكشف بوضوح عن هذه الاهتمامات فهو يبرّر شرعيّا شكلا من أشكال نهب الأهالي يتمثّل في بعث صيغة التسجيل ويسمح للمعمّرين باشتراء الأراضي من كبار الملاّكين التونسيين بأثمان بخسة ودون اعتبار حقوق الحوز التي يتمتّع بها صغار الفلاحين في هذه الأراضي. والأبعد من ذلك أنّ هذا القانون أعطى للمعمّرين حظوظا أوفر عندما مكّنهم من اقتناء أراضي الأحباس. وهي عبارة عن أملاك ذات طابع ديني تنقسم الى أحباس عمومية وأحباس خاصة، وكانت الأولى محبّسة على المنشآت العمومية كالمساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها وتديرها جمعية الأحباس التي أسّسها خير الدين باشا سنة 1874. وتقوم هذه الجمعية بصيانة بعض المعالم العامّة وكذلك بجميع تكاليف الحيطة الاجتماعية والشعائر الدينية وبجزء من تكاليف التعليم العمومي والأشغال العامّة وحتى وزارة الحرب.

أمّا الأحباس الخاصة فقد وقّفت هي أيضا لفائدة الأعمال الخيرية أو المنجزات العمومية، غير أنّه لا يقع استثمارها في مثل هذه المشاريع العامّة إلا في حالة انقراض الورثة. وكان كثير من الملاّكين يحبّسون عقّارتهم حتى يضعوها تحت حماية القانون الاسلامي في مأمن من جشع السلطة وإسراف الورثة.

وكانت كل هذه الأحباس محظورة على الأوروبيين باعتبارها لا تباع ولا تشترى وباعتبار صبغتها الدينيّة. وقد رفضت سلطات الحماية مصادرتها في أوّل الأمر لفائدة الحكومة

مثلما وقع ذلك في الجزائر لأن هذا الإجراء يمكن أن يحدث بلبلة في البلاد مثلما عبّر عن ذلك الوزير المقيم في تقرير حول الوضعية المالية بتاريخ 12 ماي 1883. إلّا أن هذه السلطات وجدت في التشريع الاسلامي مخرجا لإباحة هذه الأراضي الشاسعة للمعمّرين مستندة على «عقد الإنزال» الذي أوّلتهُ حسبما تقتضيه الحاجة. ولم يكن الإنزال من حيث المبدأ سوى إيراد ثابت يدفعه المتسوّغ لصاحب الحبس الأصلي ما دام يباشر خدمة الأرض بصورة فعليّة. وبما أن الأحباس غير قابلة للبيع أو الشراء فلا يمكن أن يصير هذا المتسوّغ مالكا للأرض بل كتب عليه أن يبقى في نفس الوضعية المزريّة. أمّا القانون العقّاري الجديد فهو يخوّل له أن يتملّك على هذه الأرض، ذلك أن الفصل الثالث والستين لهذا القانون قد عرّف الإنزال بكونه «ملكية عقّارية يثقلها إيراد ثابت»، وكتب رئيس الحكومة الفرنسية ووزير العدل بريسون (Brisson) بأن الأملاك المحبّسة تدخل بهذه الطريقة في اطار التجارة العامة. أما موريس بونبار فكان أكثر وضوحا عندما قال بأن «الإنزال يعطي فعلا تسهيلات للاستعمار الفلاحي ويفتح ميدان المؤسسات الفلاحية أيضا لمن لا يملكون رأسمالا كافيا لشراء ضيعة كما يسمح للمعمّر بأن يخصّص موارده للتجهيز والاحياء والاستغلال».

ولذلك استغلّت سلطات الحماية هذا الاجراء الى أبعد حدّ. وأصدر الباي قرارين في 18 أوت و21 أكتوبر 1885 يضبطان كيفية تنظيم الإنزال في الأراضي المحبّسة ويشترطان ألّا يحدّد هذا الانزال إلا بواسطة المزاد العلني ويوضّحان الظروف التي يجب أن تتمّ فيها هذه العمليّة. وقد رأى بونبار أن هذين القرارين يحقّقان تطوّرا هامّا لفائدة الاستعمار، فهما يمكّنان المعمّرين من الاسترشاد بأنفسهم عن العقّار ومن التقدّم مباشرة لكي يصبحوا متمتّعين بالإنزال بعد أن صارت هذه العملية تتمّ وجوبا بالمزاد العلني وبعد أن أصبح من المفروض أيضا أن يعلن عن الشروط الواجب اتباعها أثناءها. وهذه الطريقة تكفي المعمّرين مشقّة البحث وتجنّبهم التردّد والريبة كما تجنّبهم خاصة الوسطاء «المخادعين والذين يطلبون مبالغ مالية مرتفعة».

وهكذا صارت الاحباس «بورصة» أراضي مفتوحة للاستعمار. وكانت سلطات الحماية واعية بالمخاطر التي يخفيها هذا الاجراء لما قد ينتج عنه من عمليّات مضاربة. إلّا أنّها اعتبرت «المضاربة» «شرّا لا مفرّ منه لكنه لا يخلو من الفوائد»، فالمضاربة ستلعب دورا هاما في تركيز الاستعمار الفلاحي. وهي حسب موريس بونبار الخميرة التي ستدفع بروؤس الأموال في الدورة الاقتصادية وبالاراضي إلى السّوق، لأنّها ستعمل على الترفيع في قيمة الأراضي وتحمل عددا كبيرا من الأهالي إلى بيع ممتلكاتهم. إلّا أن سلطات الحماية اتخذت جملة من التدابير لتحول دون ارتفاع أسعار الأراضي بصفة مهولة. فاذا كانت قد

شجّعت السكان على بيع عقّاراتهم فهي رفضت التفريط في أملاك الدّولة رغم رغبة الجالية الفرنسية في ذلك. وقد أبقت على هذه الممتلكات ريثما تستنفذ أراضي الخواص المعروضة للبيع، أو تكون أثمانها باهضة.

وهكذا تمكن المعمّرون من الحصول على كلّ الضمانات، فهم يستطيعون بواسطة الإنزال إقتناء أملاك بدفع إيراد سنوي بخيس لرأسمال لا يلزمون بتسديده ويكون تحت تصرّفهم بصفة دائمة.

وكانت الغاية من هذه السيّاسة تمكين المعمّرين من امتلاك الأراضي المحبّسة. وهذا ما بيّنه موريس بونبار بعد أسبوعين من صدور قرار 18 أوت المتعلّق بتنظيم الإنزال حينما كتب : «إنّ المعمّرين الذين يبحثون بكل شراهة عن عقود الإنزال لكي يتجنّبوا عند شراء الأراضي إتلاف رأسمال رصدوه للاستثمار سيحرصون كل الحرص عندما تزدهر مؤسساتهم بإلغاء الإيراد الذي يثقل ممتلكاتهم، وبامكانهم عند ذلك التخلّص من هذا الإيراد اذا ما وضعوا على ذمّة ادارة الأحباس عددا كافيا من أسهم الدين التونسي يضمن لها نفس المدخول كما يمكن تزييف هذه العملية أمام الأهالي وذلك بتحبيس هذه الأسهم وجعلها غير قابلة للبيع اذا ما وجب ذلك».

ولا أخالنا نجد نصّا أوضح من ذلك للتعبير عن مهارة سلطات الحماية في التحيّل باستعمال التشريع الاسلامي لكي تخدع السكّان التونسيين ولكي تغيّر بصفة تدريجية وسلمية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بالإيالة لصالح المعمّرين الأوروبيين. وعلاوة على تمكين المعمّرين من اقتناء أراضي الأوقاف فقد قدّم عقد الإنزال حلّا «طبيعيا» وسلميا لمسألة إدارة الأحباس العويصة» ذلك أن جمعية الأوقاف كانت قوية وبالتالي مصدرا للقلق والحيرة بالنسبة لسلطات الحماية.

فبعد أن تمّ احتلال البلاد التونسية بقيت هذه الجمعية وكرا لكلّ من تهرّبوا من التعامل مباشرة مع السلطات الجديدة من بين التونسيين المثقّفين، وكان ينتمي لها عدد لا بأس به من الفئة النيّرة من السكّان لما كانت توفّره من مواطن شغل ووظائف، كما كان لها تأثير كبير على الأهالي لأنها تدير أملاكا ذات صبغة دينية وخيريّة، وعرفت اطاراتها العليا بمناهضتها للحماية(11).

وقد تجنّب بول كانبون في بداية الأمر مواجهتها فرفض مصادرة الأحباس وفكّر في فرض مراقبة عمل الجمعية، كما كان يرمي إلى جعلها تتحمّل نفقات بعض المصالح العمومية مثل الحنفيات العمومية والطرقات والريّ والسّجون وغيرها، وهذا ما يسّهل طبعا عملية تنظيم الحماية، وتوصّل أخيرا إلى تجديد اطارتها العليا التي سخّرت هذه الادارة لخدمة معارضي الحماية(12). غير أن قوة الجمعية كانت تكمن أساسا في اطارتها السفلى التي مكّنت بحكم

تواجدها في كامل أرجاء الايالة رؤساء هذه الادارة من نفوذ سياسي فعليّ كان حسب بونبار «من الصالح نزعه من العرب». ويرى بونبار أيضا أن زوال هذا الجيش من الموظّفين يكون نتيجة حتمية للتفريط في أراضي الأحباس عن طريق الانزال لأنّه حسب قوله «عندما يتمّ تعويض إدارة تقوم بالاستغلال المباشر للأراضي بمصلحة تتقاضى الإتاوات لا يكون أيّ مبرّر لوجود الاداريين والمتفقدين والمراقبين والوكلاء. وسيعيّن عندئذ قابض في كلّ جهة مكان مئات الموظفين الذين تضمّهم اليوم إدارة الأحباس، وسوف تضع هذه العمليّة حدّا لسيطرة هذه الادارة». وعلاوة على كلّ هذا يرى الكاتب العام للحكومة التونسية أن التغييرات المتتالية ستؤدي إلى الغاء ادارة الأحباس في ظروف ملائمة.

هذه هي اذن الفوائد التي تنتظرها سلطات الحماية من القانون العقاري الجديد وان لم يدخل هذا القانون حيز التنفيذ إلّا في بداية 1886.

الاستعمار الفلاحي الفعلي

غير أن الاستعمار الفلاحي سبق كما بيّنّا التدخل الفرنسي في البلاد التونسية بل يمكن القول بأنّه كان حافزا على ذلك. وقد خلق انتصاب الحماية الظروف الملائمة لتوطيد هذا الاستعمار الذي تدعّم أكثر فأكثر في نطاق القانون العقاري الجديد، ثم ساعد الوضع الاقتصادي الذي تميّز عند انتصاب الحماية بانتشار «الفلّوكسرا» وبرخص أسعار الأراضي واليد العاملة[13] على تطوّره. ذلك أن هذه الظروف قد أثارت شراهة الرأسماليين الفرنسيين خاصّة بعد أن أفادتهم وزارة الخارجية الفرنسية بمعلومات مغريّة حول ابتياع الأرض في البلاد التونسية. وهذا ما دفع بالعديد من أصحاب رؤوس الأموال الراغبين في تحقيق أرباح رائعة إلى الاهتمام بالمعاملات العقّارية وذلك إثر استتباب الأمن داخل الإيّالة وبعد إخماد الانتفاضات. فانكّب هؤلاء منذ سنة 1883 على شراء الأراضي.

غير أن الأمر لم يتعدّ في بادىء الأمر بعض المسافرين الذين كانوا ينزلون بفنادق العاصمة، «فلم يكن من السهل دائما مثلما قال مستشار الحكومة الفرنسية باسكال (Pascal) أن نفرّق بين السائح والمعمّر». وبما أن العربي لا يشهر بيع أرضه فقد استعان هؤلاء الرأسماليون بجمع من المرشدين والمترجمين والسّماسرة الذين يكشفون عن الملاكين المحتاجين لاشتراء ممتلكاتهم.

وقد أحصى كاتب عام «الإقامة» روبان (Robin) في نهاية 1885 مجمل الممتلكات التي صارت في حوزة الفرنسيين بناء على الجداول التي أعدّها المراقبون المدنيون وأعوان

القنصليات، وقدّر مساحة هذه الأراضي بـ 176.429 هكتار تمثّل ما قيمته 10.892.000 فرنك. واذا استثنينا من هذه المساحات ضيعات النفيضة وسيدي ثابت وواد زرقة التي كانت على ذمة الشركة الفرنسية الافريقية نجد أن الفرنسيين اكتسبوا حوالي 50.000 هكتار منذ احتلال الإيالة منها 30.000 تمّ اقتناؤها سنة 1885 مثلما صرّح بذلك بول كانبون.

وكان عدد المتملّكين الفرنسيين يقارب انذاك الأربعين نجد ضمنهم خمس شركات تملك 28.000 هكتار فضلا عن الشركة الفرنسية الافريقية. أمّا بقية الأراضي التي تمسح 22.000 هكتار تقريبا فكانت موزّعة على 34 معمّرا يملك أربعة منهم 16.000 هكتار[14].

وهكذا يتبين أن بعض المالكين يحتكرون 90% من الأراضي التي تمّ اقتناؤها منذ انتصاب الحماية. فإذا تركنا جانبا المساحات الشاسعة التي كانت تستثمرها الشركة الفرنسية الافريقية رأينا أن تسعة معمّرين يستغلّون في أواخر 1885 : 44.000 هكتار من جملة 50.000 هكتار. وكان جلّ المالكين الكبار متغيّبين يتعاطون المضاربة بواسطة جمع من السماسرة كانوا يشترون الأراضي بأبخس الأثمان ثم يترصّدون الفرص لبيعها مجزّأة محققين بذلك أرباحا طائلة.

وإذا كانت الشركة الفرنسية الافريقية قد فضّلت كراء الأراضي للأهالي بعد تجربة استعمارية فاشلة، فإن المعمّرين الجدد كانوا يحتقرون السكّان القاطنين على أراضيهم ويهينونهم ويتعمّدون طردهم كما كانوا «شديدي الازدراء بالزّراعات التقليديّة».

إلّا أن عدم الاكتراث بهذه الزراعات التقليدية لم يكن ناتجا عن عدم التبصّر وعن غياب كلّ تحليل مثلما عبّر عن ذلك مستشار الحكومة السابق باسكال بل هو ناجم عن الظرف الاقتصادي الذي تميّز بانخفاض سعر القمح الناتج عن غزو الحبوب الروسية والأمريكية للسوق الأوروبية[15]. وهذا ما جعل المعمّرين يتركون زراعة الحبوب للأهالي ويكتفون بكراء جزء من أراضيهم بنسب ما انفكّت ترتفع يوما بعد يوم. كما فضّل الكثير منهم ترك أجزاء شاشعة من أراضيهم بورا. ولم يخصّص المعمّرون الفرنسيون سوى 53.000 هكتار لزراعة الحبوب من جملة المساحات التي يمتلكونها بالبلاد التونسية والتي قدّرت في نهاية 1885 بـ 176.000 هكتار ولم يقع تأجير إلّا ما ندر من بقيّة الأراضي للمزارعين التونسيين.

وقد أثار باسكال هذه المسألة وأشار بأنه اذا ما تمّ بيع الأراضي التونسية لهؤلاء المعمّرين فإن ما يقارب ثلثي الأراضي سيصبح بورا في أقل من عشر سنوات. وذلك لأن المعمّرين كانوا يشترون ضيعات تمسح 2000 هكتار ولا يزرعون منها سوى 100 أو 200

هكتار.

غير أنه إذا لم تكن زراعة الحبوب رابحة آنذاك فإنّ الوضع يختلف بالنسبة لزراعة الكروم التي أصبحت لها مكانة معتبرة خصوصا بعد أن غزت آفة «الفلّوكسرا» الكروم الأوروبية مما فتح آفاقا واسعة لتصدير الخمور. فمثل هذه الزراعة تضمن المرابيح الطائلة لأصحاب الأموال وتفتحُ لهم مجالا كبيرا للمضاربات وهذا ما أكّده باسكال في سنة 1885 اذ قال : «يمكن اشتراء هكتار بخمسين فرنك وربح 1200 فرنك من إنتاجه للخمور. يالها من مضاربة مذهلة!...».

غير أن هذه الآمال لم تتحقّق إلا بعد زمن طويل. ففي بداية الإحتلال كانت النتائج مخيّبة للآمال لأن الذين بادروا بالاهتمام بزراعة الكروم كانوا سماسرة أكثر منهم مزارعين. ولم يهتمّوا بهذه العمليات العقارية إلّا لغرض الكسب المباشر. وبما أنهم كانوا مضاربين ولا يهمّهم إلا الربح العاجل فلم يجهدوا أنفسهم في العناية بغراسة هذه الكروم لحساب ملّاكين متغيّبين. لذلك تمّ غرس الكروم بكل إهمال مما أوجب تعويض الكثير من الغراسات. أما المعمّرون الذين استقرّوا بالبلاد التونسية فكان معظمهم ينتمي الى مناطق فرنسية تجهل غراسة الكروم تقريبا إلّا أنهم استعانوا في مهامهم بعمال صقلّيين وأخصائيين فرنسيين..

ومهما يكن من أمر فان النتائج لم تكن باهرة. فلم تغطّ مزارع الكروم إلى نهاية 1885 سوى 1000 هكتار من بين الـ 176.000 هكتار التي كان يتملّكها الفرنسيون. ولكن الوضع تغيّر كثيرا منذ سنة 1886 حيث أحصى «دي لانسّان» 2000 هكتار مزروعة كروما أي ضعف ما كان يوجد سنة 1885.

وقد شهد الاستعمار الفلاحي انطلاقة جديدة بعد فترة من التردّد إذ خلقت سلطات الحماية الظروف الملائمة لنموّ المدّ الاستعماري فأعفت الحكومة التونسية الآلات الفلاحية الموردة من كلّ الرسوم، واتخذت اجراءات لحماية الكروم من آفة «الفلّوكسرا» فضلا عما وفّرته من ضمانات أمنية. وذهبت سلطات الحماية إلى أبعد من ذلك فعمدت منذ سنة 1885 الى حماية المعمّرين حسب زعمها من «سوء نيّة الخمّاس» والى سنّ قوانين تبيح لأسياد البلاد الجدد استغلال الفلّاح التونسي. فأوجبت سجن كلّ خمّاس مدين لا يحترم التزاماته مع المعمّر ولا يتفانى في خدمة سيّده. واعتمدت على أمر صدر سنة 1874 لفائدة كبار الملاكين يقضي بأن يلزم الخماس الأرض وينزل به الى درجة القّن. وقد سخّرت هذا القانون لخدمة مصالح المعمّرين إذ ينصّ الفصل 30 من هذا الأمر على ما يلي : «إن أبى الخمّاس تجديد العقد وإن استدان من الفلّاح بوصفه خمّاسا أو بأيّة صفة أخرى أو في كلتا الحالتين فهو مجبر على أن يسدّد مبلغ الدين للفلاح أو أن يقدّم له

ضمانا يقضي بقدرته على وفاء الدّين. وإذا لم يجد مالا أو ضمانا فهو مجبر على خدمته كخمّاس كلّما كان قادرا على ذلك. وإن لم يقدر على ذلك يسجن إلّا إذا ثبت أنه معوز ولا يتعاطى أية مهنة أخرى أو أنّه غير قادر على أن يشتغل عاملا يوميّا».

وكان هذا التشريع معمولا به عند احتلال الإيّالة. فما دام التونسيون تابعين للمحاكم الإسلامية فيما يتعلّق بالمسائل العقّارية فان سلطات الحماية لم تتخذ اجراءات أخرى بل تشبّثت به تماما. وكان الأهالي المدينون للأوروبيين معرّضين للسّجن ويقوم القياد بتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم بكلّ عناية.

بيد أن المشكل أثير بصفة جدّية عندما توسّع نفوذ المحاكم الفرنسية بالبلاد التونسية وصار يشمل كل القضايا التي يرفعها الأوروبيون ضدّ الأهالي. وأصبحت حينئذ هذه المحاكم محلّ تناقض صارخ فهي لا تستطيع تطبيق القانون المحلّي والحكم بالسّجن على المدينين التونسيين دون خرق مبدأ من المبادىء العامة التي يقوم عليها القانون الفرنسي. ذلك أن الفصل 1142 من القانون المدني الفرنسي لا يقضي إلا بجبر الضرر الحاصل في حالة عدم الإيفاء بالدّين. وهذا ما جعل الأحكام التي تصدرها المحاكم الفرنسية وهمية في غالب الأحيان مما دفع بالتجار الفرنسيين في الكثير من المناطق الى المطالبة بالرّجوع الى القانون التونسي لأنّ «الحكم بجبر الضرر ـــ كما صرّح بكل وقاحة موريس بونبار ـــ لا يجدي مع أناس لا يمتلكون شيئا». ويترتّب عن ذلك حسب بونبار أيضا «أن فَقَد المعمّرون كلّ سلاح ضدّ سوء نية الخمّاسة الذين يشتغلون لديهم». ذلك ما أوجب تجاوز هذه العقبة ولو أدّى الأمر الى خرق مبادىء القانون الفرنسي وتكريس نظام مبني على استغلال الفلاحين الفقراء استغلالا فاحشا. ونحن نعلم أن الفرنسيين لم يحتلوا تونس لتحسين أحوال السكان ولا لضمان مصيرهم بل كما ذكر بونبار نفسه «لتنمية رؤوس الأموال وتوفير المرابيح للاستثمارات المالية التي لم تجد آفاقا للكسب في فرنسا». فيجب اذن تسخير كل الطاقات لبلوغ هذه الغاية. وقد وجدت سلطات الحماية أن الإبقاء على نظام الخمّاسة وربط عدد كبير من المزارعين بالأرض والحكم عليهم بالبقاء دوما في خدمة الملاكين هو خير وسيلة لتوفير اليد العاملة الرخيصة لصاحب رأس المال الفرنسي حتى يستثمر أمواله على أحسن وجه. وهذا ما عبّر عنه بونبار بكل وضوح في قوله : «ان عقد الخمّاسة في الظرف الحالي هو بدون شك أفضل منّة للجميع. وهو بالاضافة الى ذلك مفيد جدا بالنسبة لمعمّرينا الذين لا يجدون بدونه إلا عملة يوميّين. والتهاون الذي جبل عليه العرب يجعل هذه اليد العاملة باهضة الثمن ».

وكان من المفروض سجن كل خمّاس مدين لا يتعهد بخدمة سيّده طبقا لما جاء في التشريع التونسي حتى تتوفر جميع الضمانات للمعمّرين. وبما أن المزارع التونسي لا يملك

أيّ مورد ولا يستطيع أن يرهن إلّا قوّة عمله فإنّ صرامة القانون تمثّل حسب بونبار الضمان الوحيد للملاّك.

إلا أن سلطات الحماية التجأت كعادتها إلى الحيلة لحماية المظاهر ولكي لا تخرق المبادىء العامة للقانون الفرنسي خرقا فاضحا. فكلّفت السلطات المحليّة بضمان تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم الفرنسية ضدّ الأهالي تحت إشراف المراقبين المدنيين. وبإمكان السلطات التونسيّة أن تزجّ في السجن بكل من أجبرته المحاكم الفرنسية من التونسيين على العمل مع المعمّر وحكمت عليه بتسديد ديونه.

وصدر في سنة 1886 مشروع قرار يضبط الحالات التي تستطيع فيها العدالة الفرنسية الحكم بالسجن على الاهالي التونسيين وقد أعدّ هذا المشروع رئيس المحكمة الفرنسية بتونس ووكيل جمهوريتها. واشترط هذا القرار ألّا يسجن التونسي إلّا إذا كان الدّين المتعهّد بدفعه يبلغ 500 ريال على الأقل. كما حدّد مدّة السجن وجعلها مناسبة لقيمة الدين[46]. وأقرّ أن الحكم بالسجن لا يعني في حال من الأحوال إعفاء المدين من تسديد ديونه، إلّا أن هذا الحكم لا يطبّق على القاصرين الذين لا يتعاطون التجارة وعلى كل من تجاوز سنّ الخامسة والستين كما لا يشمل الديون التي تتجاوز نسبة الفائدة فيها 12%. وكلّ هذا يهدف في حقيقة الأمر إلى إرغام الخمّاس على البقاء في الأرض التي يخدمها لفائدة الملاك. وهو بصورة أوضح يوفّر للمعمّرين اليد العاملة الرخيصة مثلما أشرنا إلى ذلك سلفا.

وعلاوة على كلّ ذلك فان التأكيد على أن الحكم بالسّجن لا يخلّص الشخص من ديونه قد وضع الفلاح التونسي بصفة دائمة تحت رحمة دائنيه المعمرين.

وما انفكّ هؤلاء يدعّمون مكانتهم شيئا فشيئا في الإيّالة حتى صاروا يحتلّون المركز الأول ضمن الجالية الفرنسية بعد أن تقهقر التجار إلى الصفّ الثاني. وقد عبّر المعمرون منذ سنة 1885 عن رغبتهم في تكوين غرفة استشارية للفلاحة تجمعهم وتنظّم أعمالهم وتدافع عن مصالحهم لدى سلطات الحماية. واعتبروا الغرفة التجارية التي ينضوون تحتها لا تخدم مصالحهم بل مصالح التّجار، خصوصا وأن التخفيضات الجمركية المتحصل عليها بفضل تدخّلات هذه الغرفة لم تعد بالفائدة إلّا إلى التجار، وبما أن سلطات الحماية إستجابت لكثير من رغبات الحجرة التجارية فقد تساءل المعمّرون عمّا إذا كانت النيّة متّجهة إلى تحميل أصحاب الأراضي وحدهم الأعباء الجبائية في البلاد.

ولم تتحقّق رغبة المعمّرين في خلق منظمة خاصة بهم إلا في نهاية شهر فيفري 1886 عندما تمّ بعث جمعية فلاحية. ثم أسست هذه المنظمة فروعا مفتوحة لجميع المزارعين مهما كانت جنسيتهم. ولقد لقيت الدّعم من سلطات الحماية التي أرادت تشجيع

المعمّرين لما يقدّمه هؤلاء من تضحية في سبيل إرساء الحماية وإستغلال الأراضي.
وقد كان بول كانبون نفسه رئيسا شرفيا لمجلس إدارة الجمعية الفلاحية بتونس العاصمة الذي كان تحت هيمنة الشركات المالية، ذلك أنّ رئيس هذا المجلس مانجيافكشي (Mangiavacchi) هو ممثل الشركة الافريقية الفرنسية أما مساعد الرئيس فهو لانسون (Lançon) الذي يمثّل هو الآخر شركة مالية والمعروف بمضارباته المالية. كما كان الرائد جيروديا (Gérodias) وهو أحد مسيّري الشركة العقارية المدنية مستشارا لهذه الشركة. وكانت الكنيسة كذلك ممثّلة في هذه الشركة الفلاحية في شخص القسّ تورنيي (Tournier) بوصفه مستشارا أيضا. والمعلوم أن الكنيسة تحصّلت على الكثير من الأراضي في البلاد التونسية وأن رئيسها الكاردينال لافيجري، هو من أوائل المعمّرين[17].
ومن الطبيعي أن تعطي هذه الشركة دفعا جديدا للاستعمار الفرنسي. فما انفكّ مسيّروها يحثون سلطات الحماية على خلق الظروف الملائمة لفتح البلاد التونسية للمعمّرين. ذلك أن الاستعمار الفلاحي بقي مقتصرا إلى حدّ هذا التاريخ (أي 1886) على منطقة الشمال وبالتحديد على جهة تونس حيث يملك الفرنسيون حوالي ثلاثين ضيعة من جملة الأربعين التي تحصّلوا عليها منذ احتلال البلاد، وكانت تمسح 35.000 هكتار من جملة 50.000 هكتار. كما كان المعمرون يملكون في دائرة الكاف 6.250 هكتار وفي باجة 18.250 هكتار، أي ما يساوي في الجملة 25.000 هكتار على حسب التقريب. أما أملاك المعمرين داخل الإيالة فلم تكن معتبرة إذ لا تعدّ إذاك سوى ضيعتين الأولى بالساحل وبالتحديد في دائرة المنستير وتمسح 150 هكتار والثانية في جنوبي قابس وتضم حوالي 100 هكتار.

الاستعمار الفلاحي وتجهيز البلاد التونسية

لم يكن التوزيع الجغرافي للاستعمار الفلاحي في السنوات الأولى للحماية وليد الصدفة. بل هنالك عوامل ساعدت على ذلك نخصّ بالذكر منها نظام الملكية. فالملاكون الكبار ومعظمهم من المماليك تخلوّا إثر انتصاب الحماية لفائدة المعمرين الفرنسيين عن قسط كبير من أراضيهم التي تقع غالبا في منطقة الزراعات الكبرى بالشمال.
غير أن العامل الأساسي لهذا التوزيع يبقى كامنا في إيجاد طرق ومسالك للمواصلات. فالمعمّر الجديد ـــ شركة مالية كان أم مجرّد رأسمالي ـــ لم يأت إلى البلاد التونسية إلّا قصد تحقيق أرباح طائلة. ولم يكن يهمّه في هذه الفترة التي اجتاحت فيها آفة «الفيلّوكسرا»

الكروم الأوروبية سوى استثمار رؤوس أمواله في هذه الغراسة وإنتاج الخمور لتصديرها الى أوروبا. ومن البديهي أن البضاعة المعدّة للتصدير لا بدّ أن تصل الميناء، الأمر الذي يستوجب طرقات وسككا حديديّة. وهذا ما جعل المعمّرين الفرنسيين يقتنون إثر انتصاب الحماية أراضي كائنة على السكك الحديدية النادرة آنذاك وعلى مقربة من ميناء تونس — حلق الوادي. إلّا أنّ طرق المواصلات الموجودة بالبلاد التونسية آنذاك لا تتناسب وحاجيات الاستعمار. وقد كانت سلطات الحماية واعية بذلك قبل بعث الجمعية الفلاحية وهذا ما أشار إليه بول كانبون في التصريح الذي أدلى به إلى جريدة «لوماتان» (Le Matin) بتاريخ 30 جويلية 1885 حيث أكدّ على ضرورة توفير طرق المواصلات للمعمّرين.

ويرى المقيم العام أن تجهيز الإيّالة هو من الأهداف الأوّلية للاستعمار، وهذا ما جعله يصرّح في الحفل الذّي شهدته الإقامة العامة في فاتح جانفي 1886 ذاكرا : «انّ الاستعمار الفلاحي يتطوّر يوما بعد يوم ومَزارع الكروم تمتدّ في كل الأنحاء. وعندما تثمر هذه الحقول بعد ثلاث أو أربع سنوات سنسمع القوم في كلّ مكان يطالبوننا بطرق المواصلات ووسائل النقل»، ثم يضيف في نفس المناسبة مؤكّدا على أهمية هذه المسألة وعلى ضرورتها فيقول : «إنّ أول تخفيض سيلحق بالفلاحة والصناعة يتعلق بتكاليف النقل. فمهمتنا تتمثل إذن في توفير بعض الموارد لتجهيز البلاد...».

وهذا التجهيز من شأنه أن يساعد الإستعمار الفلاحي على توسيع رقعته الجغرافية ويسمح كذلك بتطوير المبادلات بين فرنسا وتونس. ولم تمض مدّة طويلة حتى شعر المعمّرون بضيق المجال في شمال الإيّالة والسّاحل التونسي. وكان لزاما إذن على سلطات الحماية أن تنشئ طرقا ومسالك تربط داخل البلاد بالمناطق السّاحليّة حتى يتمكّن المعمّرون من احتلال المناطق الداخلية وهذه المسالك هي علاوة على كل ذلك ضرورية للحركة الاقتصادية.

غير أنّ بلوغ هذا الهدف لم يكن بالأمر اليسير في فترة انعدمت فيها طرق المواصلات بالإيّالة التونسية. وكانت المهمّة صعبة خاصة وانّها تستوجب نفقات كثيرة وأنّ المبدأ الذي قام عليه نظام الحماية يقضي بعدم الإضرار بخزينة الدولة الفرنسية وكذلك لأنّ سلطات الحماية لم تكن تتصرف في موارد الإيّالة في بداية الاحتلال، أي حتى إلغاء اللجنة المالية الدّولية في أواخر 1884. ولذلك فهي لم تعمد إلى تجهيز البلاد التونسية. ثمّ إنّ إدارة بول كانبون لم تجد الوقت الكافي لبلوغ هذه الغاية، وقد اقتصر عمل كانبون في هذا المجال على إعداد مشاريع عَهَدَ بتنفيذها الى خلفائه. إلّا أنّه اهتمّ منذ حلوله بتونس بالأشغال العامّة، فأنشأ ادارة خاصّة بهذا الميدان في 3 سبتمبر 1882 أي قبل موت

محمد الصادق باي. وقد ارتفعت ميزانية هذه المصلحة من 50.000 ريال في 1881 — 1882 الى 3.069.000 في 1883 — 1884، وبلغت 5.250.000 ريال في 1885 — 1886. وحظيت إدارة الجسور والطرقات بأوفر قسط من هذه الميزانية لأنّ الإيّالة كانت تفتقر فعلا إلى بعض الطرق المعبّدة[18] وكذلك إلى جسور تضمن الإتّصال الدّائم بين المراكز الرئيسية للمعمّرين، وأكّد بول كانبون على ضرورة تعبيد 265 كم من الطرقات بالبلاد التونسية وسخّر 250.000 ريال من ميزانية الحكومة لسنة 1882 — 1883 لانجاز هذا المشروع. ثم ارتفع هذا المبلغ الى 1.824.500 ريال في 1883 — 1884، وبلغ 1.807.000 ريال في 1885 — 1886.

غير أن سلطات الحماية اكتفت في بداية الأمر بتحسين المسالك القديمة وإنشاء بعض الطرق المعبّدة اللازمة لنقل المنتوجات من مراكز المعمّرين. فلم ير بول كانبون ضرورة في إنشاء طرقات مثلما حدث في الجزائر لأنّ التجمعات السكانية في الإيّالة تفصلها مسافات شاسعة وأفضل طريقة لربط هذه المراكز هي القطار. أما الطرقات فتعتبر تكملة للسكك الحديدية التي يجب أن تربط بين المدن الكبرى كتونس وسوسة وصفاقس وبنزرت، وكذلك بين المدن الداخلية كالقيروان وقفصة والمناطق الساحلية، كما يجب تجهيز البلاد التونسية بموانٍ قادرة على استيعاب البواخر العصرية الكبرى ولذلك طالب كانبون بتجديد ميناءي سوسة وصفاقس واحداث موانىء في طبرقة وبنزرت والصخيرة وتونس العاصمة.

إلا أن امكانية الإيّالة لا تسمح بتنفيذ هذا البرنامج فالتجأت سلطات الحماية الى الشركات الحرّة لتذليل هذه الصّعوبات المادية. فقد تبنّت شركة الحلفاء بالجنوب التونسي مشروع مدّ خط الصخيرة — بوهدمة. في حين أخذت شركات المناجم بطبرقة على عاتقها إنجاز الخط الرابط بين هذا الميناء والمناطق المنجمية بنفزة ومكنة. ولم يكن إنشاء هذه السكك غاية في حدّ ذاته بل كانت الشركات ترمي من وراء ذلك إلى تسهيل عملية تصدير منتوجاتها.

أما المسالك الرئيسية فقد عهد بإنشائها إلى شركة «بون — قالمة»[19] للسكك الحديدية التي سبق لها أن مدت قبيل الحماية خطّ مجردة، والمعروف أن هذه الشركة قد رخّص لها الباي في شهر أوت من سنة 1880 في إنشاء خطّي سوسة وبنزرت وأعطاها امتياز مدّ الخطوط الحديدية في كامل أرجاء الإيّالة. غير أنّ هذه الشركة لم تضمن تنفيذ هذا المشروع. ذلك أنّها لم تشرع حتى بداية 1882 إلا في مدّ خط تونس حمام الأنف. ولم تكن حركة المقاومة والعمليات العسكرية هي وحدها التي عطّلت هذه الأعمال، إذ أنّ الشركة كانت تنتظر أن تتسلّم الأرباح التي كفلتها لها الحكومة الفرنسية مقابل ما أنجزته من

أشغال، وكان الأمر يتطلّب موافقة البرلمان. إلّا أن المعارضة ندّدت في نوفمبر 1881 بالمساعدات المالية الممنوحة لمجموعة «باتينيول ــ بون قالمة». ولكي لا يتوقف تجهيز الإيالة اضطرت في شهر جويلية 1882 سلطات الحماية الى حرمان هذه الشركة من امتياز مدّ جميع الخطوط الحديدية بالبلاد التونسية.

ومهما يكن من أمر فانه لم يقع إنشاء أيّ خطّ من الخطوط الكبرى وذلك إلى نهاية سنة 1886 أي في الفترة التي غادر فيها كانبون البلاد التونسية. أما الخطوط الصغرى فقد أنجز بعضها إذ أنهت شركة «بون ــ قالمة» خط تونس غار الدماء وربطت الإيالة مباشرة بالشبكة الجزائرية، كما أكملت خطّ تونس ــ حمّام الأنف وطوله 17 كلم وخط باجة المدينة ــ باجة المحطة ويمتدّ على مسافة 13 كلم، وأنشأ قسم الهندسة بجيش الاحتلال سنة 1882 الخطّ الرابط بين سوسة والقيروان. وهكذا لم يتحقق برنامج بول كانبون فيما يتعلق بالسكك الحديدية إلا في نهاية القرن التاسع عشر[20].

أما المسالك البحرية فلم يكن وضعها يختلف عن المسالك الحديدية. فلم تتوصل إدارة كانبون في هذا المجال إلّا إلى تنوير بعض النقاط الساحلية واستعانت بالشركات الحرة لإنشاء الموانئ. فأوكلت مهمّة حفر ميناء الصخيرة الى شركة الحلفاء بالجنوب، بينما عهدت ميناء طبرقة الى شركة المناجم بالشمال. أما ميناء تونس فقد كلفت شركة باتينيول ببنائه في أوت 1880 وذلك لكي لا تكون السكّة الحديدية الفرنسية بمجردة في حاجة الى خط تونس حلق الوادي الذي اقتنته سنة 1880 شركة «فلوريو روباتينو» (Florio-Rubattino) الايطالية بإعانة الحكومة الايطالية، ولذلك تحصّلت الحكومة الفرنسية على ترخيص من الباي لفائدة الشركة الفرنسية ويقضي هذا القرار بعدم حفر ميناء آخر في شمال الايالة إلى نهاية حدود مدينة سوسة.

ومع ذلك فلم يخل هذا القرار الذي كان مطابقا للمصالح الفرنسية في سنة 1880 من سلبيات إثر احتلال الإيّالة. فتنفيذ البرنامج الذي أعدّه كانبون حول المواصلات البحرية يقضي بمراجعة الإتّفاق الذي أبرم مع شركة باتينيول قبيل الحماية.

غير أنّه كان ينبغي اعتبار تيّار المعارضة وموقفها من بناء ميناء في تونس العاصمة، فقد أثار الإيطاليون مسائل ذات طابع صحي، تحسّبا منهم للخطر الذي يمثله إنشاء هذا الميناء على الخط الحديدي الرابط بين تونس وحلق الوادي، وادعوا أن جرف بحيرة تونس يمكن أن يتسبّب في انتشار الأوبئة. وكان لهذه الدّعاية أثر كبير على الضباط الفرنسيين الذين ما زالوا يذكرون وباء الحمّى التيفية الذي تفشّى في الجيش فور دخوله البلاد التونسية. وقد استطاعت سلطات الحماية تذليل الصعوبات وتمّ إبرام اتفاق جديد مع شركة باتينيول في نهاية 1885 يقضي بدفع مصاريف إنشاء ميناء الحاضرة من الموارد العادية

للميزانية التونسية. وقد حدّدت مدّة الأشغال بستّ سنوات. أمّا النفقات فقد قدّرت بثلاثة عشر مليون فرنك أي ما يفوق الواحد والعشرين مليون ريال. ولا بدّ أن نشير إلى أنّ برنامج بول كانبون المتعلق بالمواصلات البحرية لم ينجز إلى نهاية سنة 1886.

الاستعمار الفلاحي والتعليم العمومي

غير أن تشجيع الاستعمار الفلاحي لا يقتصر على انشاء شبكة مواصلات ومدّ سكك حديدية وحفر موان فحسب بل يستدعي أيضا فتح مدارس بالبلاد. وقد رسمت الحكومة الفرنسية لنفسها في هذا الميدان هدفين آخرين فضلا عن خلق الظروف الملائمة للمهاجرين الفرنسيين. وهذان الهدفان هما : تعليم اللغة الفرنسية للطبقة الموسرة في الايالة قصد تكوين معاونين من الأهالي يدينون بالولاء التام لسلطات الحماية. أما الهدف الثاني فيتمثل في فرنسة الجاليّات الأوروبية بالبلاد التونسية لكي تصبح تحت النفوذ الفرنسي، وذلك تجنّبا للصعوبات التي يمكن أن تثيرها هذه الجاليات على الصعيد العالمي. وقد حدّد روسطان وفيرّي هذين الهدفين منذ احتلال الإيّالة، إذ رأى فيرّي ضرورة تفويض المدارس الكاتوليكيّة والاسرائيلية إدماج السكان الاوروبيين واليهود باعتبار أن هذه المدارس تحظى بمكانة مرموقة في بلد يلعب فيه الوازع الديني دورا عظيما. واعتبر رئيس الحكومة الفرنسية أن الانجاز السياسي والحضاري الذي يجب تحقيقيه يتمثل في إنشاء مدارس فرنسية يقوم فيها معلمون عرب بتدريس الفرنسة للسكان العرب.

ولتحقيق هذه الأهداف بعثت سلطات الحماية في 6 ماي 1883 ادارة للتعليم العمومي. وقدساير لويس ماشويل (Louis Machuel) الذي سمّي على رأس هذه المصلحة هذه السياسة وذلك بحكم تكوينه. فجذّر هذه السياسة بالبلاد التونسية حيث بعث العديد من المدارس العربية الفرنسية في المراكز الرئيسية من البلاد، وفتح مدارس فرنسية حيثما يوجد الأوروبيون.

وبلغ عدد المدارس سنة 1884 أربعا وعشرين جلّها رهبانية. وتعتمد اللغة الفرنسية في التدريس بهذه المدارس. أما عدد التلاميذ الذين يؤمّونها فقد بلغ في نفس السنة 3907 تلميذا منهم 1493 بنتا و2414 ولدا، وهم موزعون بحسب الجنسيات كما يلي : 392 فرنسي، 764 إيطالي، 889 مالطي، 1638 يهودي و195 عربي. إلّا أنّ 1375 من بين الاسرائيليين كانوا يقصدون مدارس الرابطة الاسرائيلية بينما كان 150 عربيا مرسّمين بالمعهد الصادقي المؤسسة العربية الوحيدة التي تدرّس فيها اللغة الفرنسية. ومع ذلك كانت المدارس

الفرنسية متوفرة سنة 1884 في الكثير من المراكز التونسية مثل تونس والمرسى وحلق الوادي وبنزرت وسوسة وباجة والمنستير والمهدية وصفاقس وجربة. وقد تركّزت جهود «ماشويل» على فتح مدارس فرنسية عربية للتونسيين ومدارس فرنسية لائيكية للأوروبيين. فأسس سنة 1884 مدرسة لترشيح المعلّمين بتونس عرفت بالمعهد العلوي الذي أنشئ لتكوين المعلّمين التونسيين لتدريس الفرنسية للأهالي. كما ألحق فرعان بإدارة المدرسة الصادقية في سنة 1884 وسنة 1885 بباب سويقة والقيروان. وبُعثت مدارس فرنسية عربية في بنزرت ونابل وباجة والكاف وسوسة والمنستير وصفاقس وقابس وقفصة وجربة، وفتحت في سنة 1885 مدرسة ابتدائية عليا للبنين بالحاضرة. وهكذا مرّ عدد التونسيين الدارسين للفرنسية من 150 في عام 1883 إلى 474 في عام 1885 في حين بلغ عدد التلامذة الأوروبيين المرسّمين بالمدارس الفرنسية 4390 بينما كانت نسبة السكان الأوروبيين تمثل حينئذ 3% من عدد سكّان الإيّالة. وقد ازداد هذا التفاوت حدة مع تطوّر التعليم في البلاد التونسية إذ أصبحت المدارس الفرنسية تعدّ في سنة 1889، 1765 تونسيا مقابل 7307 تلميذ أوروبي، وهذا ما بيّنه مدير التعليم العمومي في قوله : «لا يوجد اليوم أيّ حيّ يضمّ مجموعة صغيرة من الأوروبيين لم تفتح فيه على الأقل مدرسة فرنسية في حين بقيت كثير من المراكز التي يسكنها الأهالي محرومة من ذلك».

وقد تعمّدت سلطات الحماية اتباع مثل هذه السيّاسة التربوية، فاهتمتّ بالدرجة الأولى باستيعاب الجاليات الأوروبية وخلق الظروف الملائمة للمهاجرين الفرنسيين وذلك لمنع كل تأزّم على الصعيد الدولي من ناحية ولشحذ عزيمة المستعمرين من ناحية أخرى.

بيد أن عدد المعمّرين الفرنسيين ظلّ ضعيفا في نهاية 1885، ولعلّ الأمر يعود إلى عدم تطبيق القانون العقّاري الجديد الى حدّ ذلك الوقت، وإلى بقاء مسألة تجهيز الايالة في مستوى المشاريع، ذلك أن كانبون لم يجد من الوقت إلا تمهيد السبيل في هذا المجال لخلفائه بالبلاد التونسية . فالخلاف الذي جدّ بينه وبين الجنرال بولانجيه (Boulanger) كان قد وضع حدا لمهمته بالبلاد التونسية وذلك في نهاية سنة 1886[21].

هوامش الفصل السادس

(1) يمكن للأوروبين التمتّع بهذا الحق بطرق ملتوية كأن يقتنوا الممتلكات باسم أحد التونسيّين.

(2) موريس بونبار التشريع التونسي ص 399 (M. Bompard - Législation de la Tunisie).

(3) ينصّ الفصل الأول من المعاهدة الانقليزية التونسية الصادرة في 10 أكتوبر 1863 على ما يلي : «يخوّل للرعايا الانقليز منذ الآن شراء أو امتلاك الأملاك العقارية بجميع أنواعها في الإيّالة التونسية».

(4) دي لانوسان — تونس ص 91 (De Lanessan - La Tunisie).

(5) بول سيباغ ـــ تونس ص 36 (Paul Sebag - La Tunisie).

(6) يعتبر الباي الذي وهب هذا المنشير لخير الدّين أنّ هذا الأخير له فيه حقّ الانتفاع دون حق الملكية (جون بونسي ـــ الاستعمار والفلاحة الأوروبية بالبلاد التونسية منذ سنة 1881 ص 141). (J. Poncet - La colonisation et l'agriculture européenes en Tunisie depuis 1881).

(7) ديستورنال دي كونستان ـــ السياسة الفرنسية بتونس ص 406 - D'Estournelles de Constant) (La politique française en Tunisie.

(8) شغل جول فيري منذ 20 نوفمبر 1883 منصب وزير للشؤون الخارجية بالاضافة الى رئاسة الحكومة.

(9) جان قانياج ـــ مسألة تونسية : مسألة النفيضة «المجلّة الافريقية» عدد 444 ـــ 445 الثلاثية الثالثة والرابعة 1955. (J. Ganiage - Une affaire Tunisienne : L'affaire de l'Enfida in (Revue Africaine» N° 444-445, 3e et 4e Trimestre 1955).

(10) كان السيد روبار طورّانس (Sir Robert Torrens) حاكما لاستراليا الجنوبية وقد أصدر سنة 1858 قانونا خاصّا بالملكيّة يضمن لأصحاب الأملاك أقصى ما يمكن من الطمأنينة.

(11) كان الشيخ محمد بيرم الخامس المعروف بمناهضته للاستعمار الفرنسي قد ترأس قبيل الحماية ادارة الأحباس.

(12) عُيّن عمر بن بركات مدير المدرسة الصادقية على رأس إدارة الأحباس منذ عام 1885 وهو من الموالين لفرنسا. كما عُيّن لويس ماشويل (Louis Machuel) مدير التعليم العمومي متفقدا لهذه الادارة.

(13) يتقاضى العمّال الأوروبيون (الايطاليون) ما بين ثلاثة أو أربعة فرنكات في اليوم. أما التونسي فكان أجره يتراوح بين فرنك ونصف، وفرنكين إذا كان العمل شاقّا، وبين 0،60 و1،20 فرنك إذا كان العمل سهلا (شارل ريبان ـــ تونس الفلاحيّة ص 23 ـــ 26). -Charles Riban - La Tunisie agricole) (Tunis 1894.

(14) وقد بقي هذا الطابع الاقطاعي سائدا في الملكية الفرنسية التي بلغت سنة 1892 : 443.000 هكتار يحتكر منها 16 معمر أو شركة مالية 416.000 وذلك في نطاق سياسة الاستعمار الحرّ التي تفتح الأراضي التونسية للرأسماليّين دون غيرهم.

وفي سنة 1892 غيّرت السلطات الاستعمارية سياستها في هذا الميدان اذ قررت فتح الأراضي التونسية الى الفئات الأخرى من الفرنسيين، فاتّخذت بجانب الاستعمار الحر طريقة أخرى تعرف بالاستعمار الرسمي وتتمثل في تجميع أكثر ما يمكن من الأراضي بين يدي الدولية لتوزيعها على الفرنسيين بتونس وذلك للتصدي الى مطامع ايطاليا في هذا البلد التي تعتمد على كثرة مواطنيها المقيمين في الإيّالة.

وقد تجسمت هذه السياسة في توزيع 140.000 هكتار على المستوطنين الفرنسيين بتونس في الفترة التي تتراوح بين 1892 و1914. إلّا أن الطابع الاقطاعي بقي رغم ذلك سائدا في الملكية الفرنسية بالبلاد التونسية.

(15) انخفض سعر القمح في سنة 1884 الى 20 فرنكا للقنطار الواحد أي أقل من سعر التكلفة (شارل مولّار ـــ تطور زراعة والتاج القمح بالجزائر ص 71) Charles Mollard - L'évolution de la culture) (et de la production du blé en Algérie. Paris 1950.

(16) حدّدت مدة السجن على النحو التالي : أكثر من ثلاثة أشهر اذا كان المبلغ مساويا أو أقلّ من ألفي ريال و18 شهرا لثلاثة آلاف ريال وسنتين لاربعة آلاف ريال وثلاث سنوات اذا تجاوز المبلغ 4000 ريال.

(17) جون يونساي ـــ المصدر ذاته ص 142.

(18) لا توجد بالبلاد التونسية سنة 1883 سوى 4 كيلومترات من الطرق المعبّدة تربط بين تونس وباردو.

(19) بون ـــ قالمة هي الفرع الجزائري لشركة باتينيول.

(20) ان شبكة الطرقات التي تم انجازها بالبلاد التونسية حتى 1914 تبلغ 4000 كيلومترا وتقدر شبكة السكك الحديدية في نفس السنة بـ 1800 كيلومتر.

(21) يدخل هذا الخلاف الذي نشب سنة-1885 في نطاق النزاع بين السلطات المدنية التي يمثلها المقيم العام كانبون والسلطات العسكرية التي يمثلها بولنجيه قائد كتيبة الاحتلال بتونس وكذلك في نطاق النزاع بين أنصار نظام الحماية الذي يمثله كانبون وأنصار الالحاق الذي يحبّذه الجنرال بولنجيه.

الخاتمة

يمكن القول إجمالا بأن الأسس التي انبنى عليها نظام الحماية الفرنسية بتونس حددها بارتيليمي سانت هيلار (Barthélémy Saint-Hilaire) منذ سنة 1881، وكان يشغل آنذاك منصب وزير للشؤون الخارجية الفرنسية، وهذه الأسس أو المبادىء تتمثل في نظره، في «إعادة تنظيم البلاد التونسية تنظيما شاملا دون أن يكون ذلك على حساب الميزانية الفرنسية، فالبلاد حسب قوله، غنية بمواردها ولا تحتاج إلّا إلى النظام والعدل، وما زاد عن هذا الأمر تتكفّل به المؤسّسات الخاصّة برضًى من حكومة الباي وبإشراف بعض الأعوان الفرنسيين وبالخصوص وزيرنا المقيم»، وكان جول فيري (Jules Ferry) أكثر وضوحا حينما أكدّ على أن فرنسا «لم تقدّم على احتلال البلاد التونسية لانشغالها بإيجاد المأوى والشغل في بلد فقير. وما دفعها الى ذلك تمكين سكّانها من التنعّم بالشمس بل قادتها الرغبة في الاستئثار بهذا البلد القليل السكّان والمتخلّف تقنيّا واقتصاديّا والذي لم تستثمر موارده، وجعْله حكرا على منتوجاتها وعلى رأسماليّيها».

غير أن تنفيذ هذه الخطّة كان يستوجب تذليل الكثير من الصعوبات التي خلقها :

— الباي وأفراد حاشيّته والسكّان التونسيون الذين لم يخضعوا بسهولة الى سلطة بلاد أجنبية.

— ثمّ القوى الأجنبية الأخرى ورعاياها في الإيّالة بتمسّك هذه الأطراف بالحقوق والإمتيازات التي تمنحها إيّاها المعاهدات والاتفاقيات اللامتكافئة.

— وأخيرا كلّ الفرنسيين المتأثّرين بالتجربة الجزائرية الذين دخلوا إلى جانب السلطة العسكرية في صراع ضد نظام الحماية لفرض فكرة إلحاق البلاد التونسيّة.

وقد توصّل بول كانبون (Paul Cambon) — وهو أوّل مقيم عام بتونس — الى تخطّي هذه العقبات التي حالت دون تنظيم الحماية بصبر وأناة، ثمّ رسم الإطار اللازم لتغيير الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية بالبلاد التونسية وتسخيرها لخدمة الاستعمار. وهكذا تكون فرنسا مدينة لهذا الرّجل الذي مكّنها من الهيمنة على الإيّالة بأقل ما يمكن

من النفقات والتضحيات، والذي يعدّ خادما كبيرا للأمة الفرنسية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما قاله جول فيري بأنّ «مصالح فرنسا كامنة في مصالح الرأسماليين الفرنسيين».

ولم يكن كانبون لينجح في مهمّته لو لم يعمد إلى الحفاظ على الطابع الاقطاعي و«البربري» لنظام جبائي يسلط أساسا على الفئات الكادحة والضعيفة من الشعب التونسي وإلى الإبقاء على نظام الخمّاسة الذي ترك المزارع التونسي في وضع شبيه بوضع القنّ وذلك لكي يتسنّى، على حدّ تعبير الكاتب العام للحكومة موريس بونبار (Maurice Bompard)، للمعمّرين إيجاد يد عاملة رخيصة. كما كان بإمكان هؤلاء المعمّرين المطالبة بسجن الخمّاس الذي لم يسدّد دَيْنَه لمشغّله لأنّ ـــ حسبما قال كذلك بُونبار «الأحكام القاضية بجبر الضرر ليست مجدية إذا كان الناس لا يملكون شيئا».

وقد أجمع كل من تحدّثوا عن الإيالة على أنّ الحماية لم تقم بأيّ عمل لفائدة فقراء الفلاحين الذين ظلّوا في نفس الوضع المتردّي والحالة المزرية متحمّلين أبشع المظالم التي ما انفكّت تقوم بها إدارة جباة الضرائب واللزامة. وقد بقي عدد لا يستهان به من هؤلاء المزارعين في حالة شبيهة بحالة الأقنان لأنّ سلطات الحماية لم تعمد إلى القضاء على نظام الخمّاسة.

وفي خصوص اللجنة المالية الدولية ـــ التي يمكن اعتبارها نقابة لمقرضي الباي والتي سلّطت حماية فعليّة على مالية الإيالة فيما بين 1869 و1884 قصد تسوية رقاع الدَّيْن التونسي، وأبقت في البلاد على نظام جبائي جائر ومضرّ بالاقتصاد ـــ لاحظ كانبون في كثير من الواقعية بأن «الخطأ الذي وقع فيه معارضو هذه اللجنة هو أنّهم طالبوها بأن تكون مالا يجب أن تكون : أي أن تكون سندا للاهالي ووسيلة لتحسين حالتهم».

وكذلك كان الشأن بالنسبة الى كانبون الذي لم يأت إلى تونس لتحسين وضعية السكان التونسيين بل جاء ليساعد الرأسماليين الفرنسين على «استثمار الرساميل وضمان دخل وافر من التمويلات الماليّة التي لا يسمح المجال باستثمارها في فرنسا» وذلك على حدّ تعبير جول فيري. وقد حقق كانبون في هذا المجال نجاحا باهرا ووُفّق في هذه المهمّة.

أمّا وضعية السكّان فقد كانت وليدة منطق النظام الاستعماري الذي بني على استغلال المستعمرة لفائدة المعمّر وصاحب رأس المال والبلاد المستعمِرة. ولم يكن كانبون إلّا وسيلةِ من وسائل هذا النظام وان عرف كشخص بذكائه وحنكته ومهارته، كما يمكن أن يُنعت بالشرف اذا ما أخذنا بعين الاعتبار كونه لم يسخّر مركزه في تونس للإثراء مثلما اتهمه بذلك أعداؤه، دعاة الإلحاق.

وقد أكّد موريس بونبار حقيقة النظام الإستعماري في تقرير رفعه إلى وزارة الخارجية الفرنسية حول نمط الإستعمار الفلاحي الذي اتّبع في تونس ـــ علما بأنّ هذا الرجل شغل

منصب كاتب عام للحكومة التونسية ثم عيّن مقيما عاما في مدغشقر ــ إذ كتب متحدّثا عن الأسباب التي دفعت سلطات الحماية إلى التخلّي عن نظام التفويت في الأراضي التونسية : «لم نقم بذلك لاعتبارات إنسانيّة. ولا أريد أن أنظر إلى ما يقوم به الإستعمار من زاوية كونه توسّعا للحضارة الأوروبية أو هو خير للشعوب التي وقع غزوها، لكن ينبغي أن نتجنّب اثارة غضب السكّان الذي قد يتحوّل لأوّل مناسبة الى شكل أعنف لأنّ الخسائر التي تتكبّدها فرنسا في الرجال وفي الأموال نتيجة الإضطرابات لا مجال لمقارنتها بالمكاسب التي تجنيها من عملية التفويت في الأراضي». ثم يستنتج بونبار فيقول : «ان هذه النظرة المصلحيّة هي التي دفعتنا إلى التخلّي عن هذا النمط الاستعماري».

وكان المريشال «ليوتاي» (Lyautey) ــ باني الحماية الفرنسية بالمغرب الأقصى ــ أكثر وضوحا من بونبار عندما صوّر هذه الحقيقة في قوله : «إنّ مسؤولية السياسة الاستعماريّة لا يمكن أن تعهد إلى فتيات الورد»*.

* فتاة الورد هي فتاة فاضلة تُمنح تاجا من الورد لصيتها الحسن.

ملحق الوثائق

1 ـــ معاهدة باردو
2 ـــ اتفاقية المرسى.
3 ـــ تقرير إلى رئيس الحكومة الفرنسية حول السياسة التي يجب اتباعها في تونس بعد معاهدة 12 ماي 1881.
4 ـــ تقرير لافيجري حول الوضع في تونس في شهر أفريل 1881.
5 ـــ خفايا القضية التونسية. لنترنزيجان (L'Intransigeant) 27 سبتمبر 1881.
6 ـــ حقيقة الحملة على تونس ـــ لو بتي باريزيان (Le Petit parisien) 29 سبتمبر 1881.
7 ـــ الجذور الاقتصادية للسياسة الاستعمارية حسب جول فرّي.

معاهدة باردو

نسخة من الشروط الواقعة بين الدولة
الفرنساوية القديمة وبين الدولة التونسية
المؤرخة في 12 ماية 1881 نصها :

الحمد لله،

أما بعد فانه لما كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك على الأبد وتشديد علائق المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد اتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عيّن رئيس الجمهورية الفرنبساوية الجنرال بريار وفوض له الأمر فاتفق مع رفيع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية :

الفصل الأول :

إنّ معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة رفيع الشأن باي تونس تجدد وتأكد بوجه صريح.

الفصل الثاني :

ولتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بلوغ الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن السّلطة العسكرية الفرنساوية تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الادارة المحلية قاضية بحفظ الراحة على الاستمرار.

الفصل الثالث :

قد التزمت دولة الجمهورية الفرنساوية بأن تعين وتعضد على الدوام حضرة رفيع الشأن باي تونس لمنع جميع الأخطار التي تهدد ذاته وآل بيته أو التي تكدر راحة عمالته.

الفصل الرابع :

وتكلفت دولة الجمهورية الفرنساوية بإجراء المعاهدات الموجودة الآن بين دولة الإيالة والدّول الأوروبية.

الفصل الخامس :

ينوب عن دولة الجمهورية الفرنساوية لدى حضرة رفيع الشأن باي تونس وزير مقيم يراقب إجراء ما تضمنه هذا السجل ويكون واسطة في علائق الدولة الفرنساوية مع السلط التونسية في جميع الأمور المشتركة بين البلادين.

الفصل السادس :

نواب فرنسا الدولية والقنصلية بالبلدان الأجنبية يكلفون بحماية مصالح تونس ورعاياها. والتزمت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن لا تعقد أدنى عقد يفهم منه التعاقد مع أجنبي بغير أن تعلم به دولة الجمهورية الفرنساوية وتتفاهم معها فيه من قبل.

الفصل السابع :

لقد أبقت دولة الجمهورية الفرنساوية ودولة حضرة رفيع الشأن باي تونس تعيين وصول في تنظيم مالية المملكة يتفقان عليها بعد ليحصل بذلك الاطمئنان على اداء واجبات الدين العمومي والضمان لحقوق أرباب دين الايالة التونسية.

الفصل الثامن :

تجعل غرامة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط وبعد هذا يقع اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع :

ولوقاية بلاد الجزاير التي تملكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية «كنترباند» تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزيرة جربة ومرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر :

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وسجّل المصادقة يسلّم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.
حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881
محمد الصادق باي
الجنرال بريار

اتفاقية المرسى

8 جوان 1883

الحمد لله،
اتّفاق بين فرانسا والقطر التونسي
لتحديد العلايق الكائنة بين
هذين القطرين.

لمّا كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الدّاخليّة في القطر التونسي وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرّغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد الميمون الكائن بين القطرين العامرين اتّفق الفريقان على عقد اتفاق بخصوص هذا الشأن. واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو بيار بول كمبون وزيره المقيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف أوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر.. الخ. .. الخ. فقدّم الوزير المومأ إليه المحرارات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة وإذ وجدت في تمام الاحكام والانتظام أبرم مع حضرة الباي المعظم الشروط المبيّنة في الفصول الآتية :

الفصل الأول :

لما كان مراد حضره الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنساوية اتمام حمايتها تكفّل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

الفصل الثاني :

الحكومة الفرنساوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدّين الموحّد البالغ 125 مليون فرانك والدّين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره

17.550.000 فرانك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهّد حضرة الباي المعظم أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الايالة التونسية دون اذن الحكومة الفرنساوية.

الفصل الثالث :

يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل المملكة : أوّلا المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرانسا. ثانيا راتبه السنوي الملوكي وقدره مليونان من الرّيالات التونسية، أي 1.200.000 فرانك وما زاد على ذلك يعيّن لمصاريف إدارة الايالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع.

هذا الاتفاق مكمّل ومثبّت للمعاهدة المبرمة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل ولا تتغيّر به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس :

يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه وتعاد حجة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة.

وإيذانا بصحة ما تقدّم حرّر هذا الرّسم وختمه الموقعان بختميهما.

بول كانبون

محمد الصادق باي

تقرير الى الحكومة الفرنسية حول السياسة التي يجب اتباعها في تونس بعد معاهدة 12 ماي 1881

لقد وقع قع التساؤل بادىء الأمر حول تحديد هدف سياستنا بتونس : إمّا الحاق هذه البلاد بالمقاطعات الجزائرية بصفة وقتية، وتركيز الحماية الفرنسية عليها بما يستدعيه هذا العمل من انعكاسات قانونية وديبلوماسية، فسياسة الالحاق المباشر ستجعل من عملية التنظيم الاداري للبلاد أمرا بسيطا لأن ذلك لا يعني سوى تطبيق النظام المعمول به في الجزائر بحذافيره. لكننا لا نستطيع بلوغ هذا الهدف إلّا اذا قمنا بتوسيع سابق لأوانه وربّما خطير لاجزاء لا تتجزأ من ترابنا الافريقي. وعلاوة على ذلك فان مثل هذه السياسة ستضعنا وجها لوجه مع الامبراطورية العثمانية من جهة طرابلس وتثير حزازات طالما حاولت السياسة الفرنسية تجنبها كما تحمّلنا مسؤولية كاملة في استتباب الأمن العمومي بكل ما يقتضيه ذلك من تضحيات عسكرية ومالية جسيمة في بلد غير مهيإ لقبول هيمنتنا وكثير التعرض لتيارات العصبية الاسلامية.

فإذا ما قرّرت الحكومة الفرنسية باعتبار ما يمكن أن تجنيه من فوائد غير ثابتة، المجازفة باتباع سيّاسة الحاق في الوضع الراهن للعلاقات بين الدّول التي لها نفوذ في البحر الأبيض المتوسط، فلا يجب أن ننسى بأنها تتناقض مع الشروط الواردة في معاهدة باردو من جهة ومن جهة ثانية مع تصريحات أسلافكم التي أخذتها القوى الأجنبية وخاصة انقلترا بعين الاعتبار.

ان انتصاب الحماية بصورة تامة سيرهقنا ويحملنا نفس النفقات الباهضة ونفس المسؤوليات الجسيمة التي يستوجبها الالحاق.

ان هذه الاعتبارات قد أدّت إلى البحث في نطاق التطور المنهجي والمعمول به في النظام الذي كانت المعاهدة فاتحة عهد له، عن الطرق الكفيلة بتقوية تأثير فرنسا بتونس دون غيرها من القوى الأوروبية. وذلك مقابل التضيحات التي تحملتها منذ سنة لكي تضمن الأمن على الحدود الجزائرية وتحول دون هيمنة القوى المنافسة لها على الإيّالة.

ان الاكتفاء بتنفيذ معاهدة 12 ماي له في اعتقادنا ايجابيات من بينها أن ذلك لا يتنافى مع أي من التصريحات السابقة للحكومة ولا يخدش المشاعر المتيقظة ويبقي إلى أن يأتي ما يخالف ذلك على الاتفاقيات التي أبرمها الباي مع القوى الأجنبية الأخرى والتي لا يمكن مراجعتها في الظرف الحالي. ومن فوائد هذه السياسة أيضا أنها تسهل ادخال أساليبنا الادارية بتونس بصفة تدريجية وفي نهاية الأمر فانها تضمن مستقبلنا وتسمح لنا بالتمركز في الايالة التونسية استعدادا لما يمكن أن يطرأ من تغيير في خريطة افريقيا الشمالية ودون أن تحدّ من أطماع الحكومة الفرنسية في مناطق أخرى.

حرّره بول كانبون وهو أحد أعضاء اللجنة التي اجتمعت في شهر مارس 1882 للنظر في السّياسة التي يجب توخّيها في تونس والتي تتركّب علاوة على كانبون من روسطان ودكراي مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية وهربات رئيس الديوان بنفس الوزارة. (وثائق الكاي دورساي ــ تونس ــ مذكرات ووثائق المجلّد 21).

تقرير لا فيجري عن الوضع بتونس

(24 أفريل 1881)

(وثائق الكاي دورساي. تونس. المجلّد 57)

سيّدنا لا فيجري كبير أساقفة الجزائر،
إلى الأب شارمتان.

الجزائر في 24 أفريل 1881
(سـرّية)

صديقي العزيز! وصلتني ورقتكم المؤرّخة يوم الاربعاء. فتأسّفت كثيرا لكونكم مددتم وزارة الشؤون الخارجية برسالتي الأخيرة إليكم. فلقد كتبت استنتاجاتي بعجلة بالغة وبإقتضاب شديد يحولان دون فهمها فهما دقيقا وعلى أيّ حال يتوجّب عليّ أن أوضّح لكم بعض النّقاط التي تبدو لي أكثر أهميّة، وأن أضيف إليها بعض الأخبار المكمّلة. وأنا أترك لسديد نظركم كيفيّة استعمالها في محادثاتكم مع السيّد دي كورسال.

لقد رأيتم أنّ لي فكرة محدّدة عن الحماية. إنّني لأعتبر أنّه من فادح الخطإ أن نلحق تونس ـــ هكذا تماما وببساطة ـــ قبل تصفية الوضع العام لأوروبا. وهذه التصفية لا يمكن أن تتمّ إلّا بحرب ستكون فرنسا بالضّرورة أحد أطرافها. والحال أنّه إذا ما نحن حقّقنا الالحاق التامّ قبل الحرب القادمة، فإنّنا لن نحتفظ بتونس بل وأكثر من ذلك قد نضيع الجزائر ونسبّب لفرنسا متاعب يتعذّر تجاوزها. لا يجب أن نتناسى أنّ كلّ الأهالي في الجزائر وبالخصوص الكتل المتراصّة من القبيليّين هم في حالة هيجان مخيف للغاية. إنّنا أغضبنا الأهالي غضبا شديدا بانتزاعنا بالقوّة لأفضل أراضيهم لاسنادها للمعمّرين، وهم مقتنعون، بفعل استفزازات الصّحافة الجزائرية التي لا تتوقّف، بأنّنا عمّا قريب سنفتكّ منهم كلّ ما تبقّى. وفي نفس الوقت الذي أصبحوا يحسّون فيه أنّه سيستحيل عليهم في مستقبل قريب أن يعيشوا، وُضِعَ حدّ لسياستهم على النّحو الذي ما زال من الضّروري أن يساسوا به لفترة طويلة. لقد تعجّلنا كثيرا، طاعةً لساسة الشّارع، في إحلال متصرّفين مدنيين محلّ المتصرّفين العسكريين. صحيح أنّ «المكاتب العربية» لم تكن على خير ما يرام. لكنّها كانت تملك، في نظر الأهالي الذين يؤمنون بأنّ القوّة هي كلّ شيء، هيبة

سيوفها وهيبة القوّات الموضوعة تحت تصرّفها. لقد عوّضنا أولئك الضبّاط بمتصرّفين مدنيّين، أغلبهم غير أكفّاء وليس لهم أيّ شيء ممّا يهابه العرب. وأكتفي بمثال واحد هو أنّ قاضي صلح سابق غير محنّك هو الذي يوجد على رأس الدّائرة الأكبر أهمية في الجزائر، من الناحية العسكرية، دائرة فورناسيونال. ولقد شُكّل لهؤلاء المتصرّفين ما سمّي بلديات مختلطة يرأسونها، وأعْطِي لبعض هذه البلديات ما يصل حتّى الـ 80.000 هكتار من المساحة وما يفوق الـ 50.000 ساكن، ولأنّهم لا يملكون النّفوذ الكافي، وحتّى معرفة اللّغة أحيانا، فإنّ هؤلاء المتصرّفين عادةً ما يتلافون نقصهم بالعُنف والجُورِ.

وعن كلّ هذا نتج أنّ أهالي الجزائر، الذين أغضبهم النّهب الذي يسلّط عليهم من جهة، والذين لم يعودوا يحسّون بيد قويّة تحكمهم من جهة ثانية، أصبحوا على استعداد للأعمال الأشدّ تطرّفا. وإنّهم لا ينتظرون إلّا فرصة. إنّهم يعلمون، ويقولون، أنّنا لا محالة مقبلون على حرب في أوروبا، فهناك مبعوثون من المغرب ومن تونس يكرّرون ذلك على مسامعهم منذ ستّة أعوام؛ بل إنّهم إعتقدوا، في هذه الفترة، أن الفرصة حانت، وتبجّحوا بأنّهم سيلقون بنا في البحر.

وقالوا أنّ الأسلحة، والبارود، والدّعم من الخارج، وكل شيء مضمون لهم، ومع بدء التّعقيدات في تونس زاد فكرهم تيقّظا. وإنّه لأمر مؤكّد أنّهم يتلقّون ذخائر من الخارج. ولا يمكن أن يداخلنا الشكّ في أنّ بعض اضطرابات جزئية جدّت هذه الأيام الأخيرة في الجنوب وأنّ الجرأة التي هوجم بها طابور فلاتّار، وقد يكون أبيدَ عن آخره، هي بالفعل نتاج حالة الأذهان هذه.

غير أنّه، ما دمنا لم ندخل في حرب، فإنّ الانتفاضة العامّة لن تجدّ. فهي ستجدّ، بكلّ تأكيد ــ ولتتذكّروا كلامي هذا جيّدا ــ في الجزائر من أقصاها إلى أقصاها في آن واحد، مع أوّل اشتباك مشؤوم يحصل لنا في أوروبا.

أي أنّنا إذا كنّا لا نرغب في التّسليم في هذا البلد، وهو أمر لو حدث لكان خيبة معنوية أفظع من عشر هزائم، فإنّه يتوجّب علينا أن نفكّر في أن نُبقي في الجزائر كامل قوّاتنا الحالية على الأقلّ، أي 50.000 رجل.

إلّا أنّه إذا وجب أن نضيف إلى المسألة الجزائرية كما نطرحها ــ وفرنسا، لسوء الحظّ، لا تعرفها جيّدا لأنّها مخدوعة بالتّقارير الرّسمية لمتصرّفينا ــ المسألة التّونسية، كما ستكون إثر إلحاق متعجّل، فإن خطورة الوضع تصبح خطورة أخرى.

فما أن توضع تونس تحت التصرّف المباشر لحكومة مسيحية حتّى تولّد فيها العصبية الاسلامية نفس النتائج التي عرفتها الجزائر. فالقرآن لا يتسامح مع نير الكفّار. فمقاومته سره بالعنف، كلّما واتت فرصة لذلك، فرض مؤكّد على كلّ المؤمنين.

والحال أنّ المسلمين ليسوا مثلنا نحن المسيحيون، فهم يؤمنون إيمانا أعمى بدينهم؛ وهم يتّبعون أحكامه، وهذا الحكم بالذّات، الذي يشجّع غرائز الحرب والنّهب لديهم، أكثر من سواه. أي أنّه يجب علينا أن نوقن، والظّروف هي هذه، أنّ الانتفاضة، التي ستندلع بكلّ تأكيد في الجزائر، مع أوّل حرب نخوضها، ستكون مصحوبة بانتفاضة مماثلة في تونس إذا كانت تحت حكم مسيحيين.

ووقتها ستمتدّ الانتفاضة من نيمور حتّى أراضي طرابلس أي على امتداد 400 فرسخ من السّواحل مع عمق لا حدودَ له بإتّجاه الصّحراء. ووقتها لن نحتاج لـ 50.000 رجل فقط، كما في الجزائر حيث نمتلك مواقع حصينة، بل سيتطلّب بقاؤنا 250.000 رجل. فهل يمكن لفرنسا أن تمدّنا بهم؟ طبعا لا، وبالتّالي فإنّها ستتركنا نهلك قبل أن تهلك بدورها. بل إنّنا، ونحن نهلك، سنقع معنويا عليها وبكلّ ثقلنا وسنسبّب لها أذى ربّما تستحيل معالجته.

يقال أنّ السيّد دي بيسمارك لا يعارض استيلاءنا الكلّي على تونس. ولو كنت مكانه، وأنا أعلم ما أعلم، لفعلت، بكلّ تأكيد، فِعلَهُ، ولا أحد يستطيع أن يهيء لنا ورطات وإلهاءًا أنحس من هذا في حالة حرب ثانية.

ولذا فأنا لا أتردّد في القول بأنّنا إذا ما تركنا أنفسنا ننجرّ في هذه اللحظة نحو إلحاق كلّي للإيالة، مهما كان الدّافع لذلك، فإنّنا سنكون إرتكبنا غلطة سياسية فادحة. وفرنسا لا يمكنها أن ترتكب هذه الغلطة، ويجب عليها ألّا ترتكبها. يجب عليها أن تقتصر على الحماية الحقيقية التي تعطيها النّفوذ الضّروري لاعداد المستقبل، والتي بحفاظها الظّاهري على حاكم مسلم على رأس البلاد، تسمح لها بفرض إرادتها مع إخفاء يدها، ودون أن تهيّج العصبية العربية.

ولكنّ الأسباب الخارجية ليست وحدها التي تجعلني أفضّل، حاليا، الحماية على الالحاق. فالأسباب المتعلّقة بالحكم الدّاخلي، وبالاقتصاد السياسي ليست في اعتقادي أقلّ أهمّية.

وهذه الأسباب أجدها في هذه التّجربة التي حصلت لنا في الجزائر طيلة نصف قرن.

ليس في نيّتي أن أنكر تحقّق تطوّرات مادّية حصلت على امتداد إحدى وخمسين سنة في إيالة الجزائر. لقد أنجز الكثير، بكل تأكيد؛ طرقات، وموانئ، وقرى، ومدن، واستثمارات، وزراعات.

لكنّ النتائج التي حصلت لا تتناسب أبدا مع ما تكلّفته. لقد حسبت بدقة المصاريف التي انجرّت لفرنسا عن كل الخدمات التي تقوم بها على حسابها، في هذا البلد، منذ البدء؛ الجيش، والمنشآت العسكرية، والحملات، والأشغال العمومية، والقضاء،

والحملات، والموظّفون من كل صنف وفي كلّ نوع، فوصلت الى مصاريف تقريبية تفوق عشرة مليارات بن الفرنكات. كما حسبت حسابا أقرب ما يمكن الى الدّقة عدد الجنود الذين ماتوا في الجزائر سوى في ساحة الوغى، أم في المستشفيات، بفعل الظروف المناخية، فوصلت إلى هذه النتيجة غير المتوقّعة : إننا خسرنا في المستعمرة عددا من الجنود أكبر من عدد المعمّرين الذين يوجدون بها اليوم.

هذه هي الحقائق التي يُحْرَص على أن لا تقال، وفي ذلك حقّ، لأنّها تمثّل إدانة للنظام الذي اتّبع والذي لم يعد التحوّل عنه الآن ممكنا. على الأقل لو عوّض سكّان الجزائر الفرنسيون (لأنني لا أريد أن أتكلم إلّا عنهم هم فقط، إذ أن السكان الأجانب الذين جاؤوا من تلقاء أنفسهم ولم يكلّفونا أي شيء هم أكثر عددا وأفضل) قلت، لو عوّض سكان الجزائر الفرنسيون، بخصالهم المعنوية التضحيات التي تكبّدها الوطن الأمّ من أجلهم، لهان الأمر! ولكن هؤلاء السكان ما عدا استثناءات نادرة جدّا أبعد ما يكونون عن ذلك، فهم لا يتصفون لا بحبّ الأرض، ولا بالأمانة، ولا حتّى بالوطنية. أمّا المحرّضون لهم فهم لا يطمحون، في الحقيقة إلّا الى اليوم الذي يستطيعون فيه الانفصال عن الوطن ـــ الأمّ، ولقد حاولوا ذلك، في فترة كوارثنا في 1870، عندما تجرّأ مجلس بلدية الجزائر على دعوة قاريبالدي ليرأس البلاد ويفصلها عن فرنسا.

لكننا عندما نتساءل عن السبب الذي يكمن وراء مثل هذا الوضع، نجد، إضافة الى عدّة أسباب ثانوية، سببا يتصدّر سواه من الأسباب ويزيد في خطورتها، وهو ابتلاع الدولة لكلّ المبادرات. فالدّولة أرادت أن تنجز كلّ شيء في الجزائر بمفردها؛ الطرقات، والمباني، والمساكن، ووسائل النقل، وتوزيع الأراضي، فحصل لها ما يحصل لها دائما : لقد دفعت ثلاث أو أربع مرّات قيمة ما طلبت إنجازه. كما أرادت أن تختار المعمّرين، ولكنّها لم تستطع أن تفعل ذلك كما يجب لأنّها، بالذات، لم تخضع في اختياراتها إلّا لدواعي المصلحة العليا للدّولة.

لقد عمّرت بلادا جديدة مجاورة إلى هذا الحدّ لفرنسا، بلادا فلاحية بالأساس حيث خدمة الأرض وحدها تستطيع أن تعطي الثروة، بزبد مدننا الكبرى. ففي 1848، أرسلت إلينا، بعد أيام جوان، عمّالا باريسيين، تمرّدوا على المجتمع، وفي 1871 و1872 أوفدت سياسيين متهوّسين، هم أيضا من المدن. فنتج عن ذلك أن هجر سكاننا الفرنسيون بالجزائر خدمة الحقول، التي أسلموها للأجانب والعرب، وتهافتوا على التجارة المشبوهة وأساسا ـــ يجب أن نذكر ذلك ـــ المتعلّقة بالملاهي والحانات.

هذا ما يجعلني أقول، بعد هذه التجربة، أنّني لو كُلِّفتُ بأن أضبط لتونس قواعد ستعمارها لحصرتُها في كلمة واحدة : الحرّية. وفعلا، لا شيء سوى الحرّية يمكنه أن يُعطِيَ

مستعمرةً خصبة ومزدهرةً. والنتائج المرضية لا يمكن أن تتحقّق إلّا إذا ما فُتِح المجالُ أمام المبادرة الخاصّة دون قيد أو شرط.

فنفس العملِ الذي لو أنجزته الدّولة لخسرت، تنجزه الشّركات الخاصّة فتربحُ، لأنّ التّبذير هو بمثابة الآفة المحتمة في مؤسسات الدّولة، في حين أنّ الاقتصاد، هو روح المؤسّسات الخصوصية.

وهذا ينطبق على السكان أيضا. إذ لا يُمكن أن تفكّر شركة خاصة في انتداب عاطلي قيعان مدننا؛ بل لا يمكنها، بطبيعة الحال، إلّا أن تختار عمّالا نشيطين، من عُمّال الأرض أو من عمّال الصّناعة، لأنّه لا أحد غير هؤلاء يستطيع أن يوفّر لها الرّبح. ذلك ما يبرزُ هذه الظّاهرة الغريبة المتمثّلة في أنّه حيثُ لا يمكن للدّولة إلّا أن تخسر المليارات، تربحُ المبادرة الخاصّة التي يطلق لها العنانُ ولا يُضمَنُ لها سوى الهدوء الاجتماعي وحماية القوانين من العنف، مئات الملايين؛ وبدل من أن تجُرَّ في أذيالها وحَلَ المُدُن، تجلُب المبادرة الخاصة خيرة أبناء الأرياف.

وهذا يجعل أيضا بسطَ الحماية على تونس يكون أنسبَ لنا ألف مرّة من الالحاق. فالالحاقُ من شأنه أن يجعل الهَوسَ الفرنسيّ، هوسَ مطالبة الدّولة بكلّ شيء، يُفضي إلى نفس النتائج التي أفضى إليها في الجزائر. في حين أنّ الحماية تحول بين ذلك وبين الدّولة، وتقصرٌ دورنا، لحسن الحظّ هذه المرّة، على حماية حُرّية المبادرات الفردية.

وأضيفُ أنّ الالحاق سيضع تونس، قسرا، بين يدي وزارة الحرب، أي بين يديْ الوزارة التي يُحَدُّ فيها، بالضرورة، من المبادرة الفردية أكثر ممّا في سواها من الوزارات جميعها.

هذه هي الأسباب التي تجعلني لا أتردّد، لو كان لي أن أفصح عن رأيي، في أن أفضّل السّاعة، الحماية على الالحاق. بالحماية تحصلَ فرنسا على كلّ ما يلزمُ لضمان الاستغلال السّريع والتعمير المناسب للبلاد؛ وبها تربحُ، بتحريك المصالح الخاصّة، وُدَّ الأهالي الذين ستخمدُ عصبيتهم؛ وبها لن يمنعها مانع من أن تعمل، بمضاءٍ، على فرنسةِ المعمّرين الايطاليينَ والمالطيين بواسطة المدارس الفرنسية، وإذا ما انتهى عرشُ روما بالاستجابة لمطالب الحكومة ـــ وهذا ما أعتقِدهُ ـــ فإنّني من جهتي سآخذ على عاتقي مهمة ضمان هذه النتيجة الأخيرة لدى أناس ما زال تأثيرُ الدّين عليهم كبيرا.

وهكذا سيمضي كلّ شيء قُدُمًا نحو ضمان النّجاح. وستنضجُ الثّمرة وتؤول إلى السّقوط بين أيدينا دون أن تكلّفنا أكثر من الحملة الحالية وستكون تونس جزائرا لم تُكلّفنا لا مليارات ولا مجازر؛ ستكون عمل وطنية صادقة وعمل مبادرة حرّة، العاملين الوحيدين اللّذين يقدران على صُنْع مستعمرةٍ جديرةٍ بهذا الاسم.

وقبل أن أختمَ، لا بُدَّ لي أن أضيفَ بعض كلمات عن الأشخاص الذين يبدُون مرشّحين للتّنافس على السلطة التي سنحتفظ بها في تونس. إنّ المسألة دقيقةٌ، إلّا أنه توجدُ مع ذلك تقديرات مبنيةٌ على الدّراية الصّحيحة بالأشخاص والأحوال، ومن واجبنا، في رأيي، عدم إخفائها. تعرفون أنّ التونسيين يُسمّون الباي، السَّبُعَ. وإنّه لأولى بهم أن يسموه الخِنزير البري إنه ليقدر إذا ما غضب على أن يصمد صمودا يدعو إلى تحطيمه تحطيما كلّيا، أو على أن ينسحب بعنف. وهذا إحتمالٌ يجب أن نقرأ له الحسَاب. وإذا لم يَجُدَّ هذا التصرّفُ، الذي هو في غاية النّدرة لدى رجل أوهن أعصابه الفَسْقُ بكلّ ألوانه، فإنّ الباي سيوافق على كلّ ما نريد، وسيكون في وُسعنا أن نفرض عليه أيّ شيء، وأسلمُ طريقة لبلوغ ذلك هي أن نُروّعَهُ بأشدّ ما يخشاه في الدّنيا، أقصد إحتمال أن نجعل خير الدّين خلفا له.

غير أنّه ليس بودّي أن ننقاد، في هذه النّقطة، إلى ما هو أبعدُ من تهديد. إنّ خير الدّين هو، رغم كلّ المظاهر، أشدّ المسلمين خطرا. فهو، رغم أنّه مفكّر حرّ، يتخفّى تحت قناعة العصبية الاسلامية إلى درجة أنّه يكتب مؤلّفات تُطري القرآن، بغاية كسب العلماء والشعب. إنّ تعاطفه مع فرنسا مرهون بطموحه، وإنّ مقدرته تجعله يُهابُ.

والحال أنه يصبو إلى أن يتقلّد في العالم الاسلامي دورا أهم بكثير من دور حاكم صوري على تونس. إنّ ذلك ليس بالنّسبة له إلّا وسيلة لبلوغ الهدف الذي يطمحُ إليه، إلا وهو أن يُحْيِي من حَوْلِه، من جديد، حُكْمَ الخُلَفاءِ. ولعله سيخلق لنا، عمّا قريب، بدسائسه حرجا يضطرنا إلى أن نعيد العمل الذي نحن بصدد انجازه السّاعة، وإلى أن نحتلّ تونس مرّة ثانية.

ولكن بقدر ما يجبُ أن نتجنّب أن نجعل منه خليفَة للباي الحالي، في صورة موته أو تخلّيه، بقدر ما يمكننا أن نستغل اسمه في دفع جميع أمراء العائلة الحاكمة إلى التّعامل معنا. إنّ خير الدّين هو أكثر من يرعبهم من الرّجال لأنّ جميعهم عملوا على تنحيته من الوزارة، ولأنّ عقليتهم الشّرقية تصوّر لهم أنّ أول ما سيفعله لو ارتقى إلى السلطة هو مصادرة أملاكهم، وربما القضاء عليهم. ولذا فإنّهم لا يرهبون شيئا في الدّنيا أكثر ممّا يرهبون عودته. ومن أجل أن يتمكنوا من تجنّبها، فإنّهم سيقبلون الخضوع لأي شيء.

وللباي الحالي أخوان إثنان من المفترض ـــ حسب قاعدة القانون الاسلامي ـــ أن يخلفاه الواحد تلو الآخر؛ علي باي، أو باي المحلّة، وهو أكبر الاثنين، معروف بعداوته الشّديدة لفرنسا؛ في حين يُحسب أنّ الطيّب باي يؤيّدها. وأنا لا أؤمن بهذه الفروق. فكِلاهما يعادل الآخر في عجزه وفي جهله، ولا يفكّر إلّا في المحافظة على ممتلكاته وحياته، المهدّدة باستمرار من قِبَل أخيهما، وكلاهما يقبَل أن يعطيَ أيّ شيء مقابل أن يرتقي إلى

سُدّة الحكم. وأنا أقول نفس الكلام عن البكر من أبناء أخيهما.

في هذه الظّروف، قد يكون من الأفضل التّظاهر باحترام قاعدة الخلافة الطبيعية، كلّيا أو جزئيا، بعدم الخروج عن أسرة الباي. وإنّه ليمكننا أن نحصل على ما نريده من أيّ واحد من هؤلاء الأمراء إذا ما حرّكنا الدّوافع التي ذكرتها آنفا. والمهمّ هو أن نحسن قراءة حساب كلّ شيء. وأن نبادر، مسبّقا إلى إحكام شدّ الوثاق على أيديهم بدرجة تحصل فرنسا معها على كامل الحرية الضرورية لتغطية البلاد بمؤسساتها، وبزراعاتها، وبشركاتها الصّناعية والتّجارية، ولانجاح عمل الادماج الذي يجب أن تُنجزه قبل أن تُبسط سيادتها علنا.

لو كان في وسعي أن أخاطبكم مباشرة لقلتُ أشياء أخرى كثيرة. أمّا وأنّها رسالة فإنّ في هذا كفاية، لأنّ هذه الأشياء تقع خارج دوائر نشاطنا. وبالتالي فإننا مجبرون على بالغ التحفّظ إزاءَها. وكما يقول مثلٌ قديم : لا يجب أن يكون للمرء فكرٌ أكبر ممّا له من سلطان.

لا فيجري ــ كبير أساقفة الجزائر

(ترجمة : الصادق بن مهنّي)

خفايا القضية التونسية

(...) لقد مثّلنا الحملة على تونس بمجرّد عملية نصب. ولقد أخطأنا في ذلك. فالنّصب جريرة تُعالجها محكمة الجنح. وسيرى قرّاؤنا، فيما يلي، أنّ قضيّة تونس هي سرقة موصوفة، صاحبتها جريمة قتل، أي أنّها جريمة يستحقّ مرتكبوها المثول أمام محكمة الجنايات.

لقد كوّن السيّدان قامبطا وروسطان شركة كانت غايتها أوّلا العمل على إسقاط سعر سندات الدّين التّونسي إلى ما لا يتعدّى ثمن ورقها؛ وبعد ذلك اشتراءا هذه الرّقاع ببضعة فلوس زهيدة. ولكن، بما أنّ الباي لم يكن ليقدرّ يوما على توفير المائتي مليون اللازمة لخلاصهما، فقد كان المتواطئان يدفعان الحكومة الفرنسية إلى التدخّل في الايالة وإلى أن تأخذ على عاتقها تسديد السّندات التي كان في نيّتهم أن تحوّل وقتها الى ثلاثة بالمائة. الأمر الذي يكون من شأنه أن يتمكّن السيّد قامبطا والسيد روسطان من مبادلة حزمة أوراقهما بسندات دولية تفوق قيمتها المائة مليون. علما وأنّ المواطنين الذين يدفعون أداءاتهم هم الذين يكونون وفّروا لهما هذا الرّيع. لأجل هذا ذهب خمسون ألف من جنودنا ليموتوا هنالك رَغَماً وبؤسا. لقد قارنّا حرب تونس بحرب المكسيك. أكيد أنّهما تشتركان في وجه الشّبه ذاك الذي يربط وثيق الارتباط بين الانتهازية والبونابرتية. فسندات «جيكار» هي أيضا أعاد اشتراءها نصّابوا حاشية الامبراطور بأبخس الأثمان، ولمّا حشوا جيوبهم بما يكفي منها هيّجوا بونابرت ودفعوه إلى أن يُنصِّب في ميكسيكو شبيه إمبراطور يلتزم أوّل ما يلتزم بأن يصبّ بين أيديهم الخمسة وسبعين مليون التي تمثّلها السندات التي حصلوا عليها بخمسة مائة فرنك.

وفي الحالتين، تمثّل واقع الأمر في أن نبذل دماءنا من أجل أن تملأ خزائن أصحاب البنوك الذين يسلبون نفس أولئك الذين هم يتبجّحون بأنّهم يسوسونهم. غير أنّ عملية الميكسيك كانت، ولا منازع، أقلّ فسقا من هذه التي نجني الآن ثمارها، إذ أنّها استهدفت موال الميكسيكيين، في حين أنّ مصّاصينا خطّطوا ليكرعوا من موارد فرنسا التي أرهقتها

بعدُ مليارات الدّين العموميّ.

(...) لقد أعدمت الكومونة جيكار. ونحن نتساءل إن كان جيكار يستأهل الموت أكثر ممّا يستأهلها المصّاصون الذي يسرقون — على غرار تيناردبي البؤساء — الملايين من تحت الجثث.

هنري روشفور

(لانترنزيجان، 27 سبتمبر 1881)

(ترجمة : الصادق بن مهنّي)

« حقيقة الحملة على تونس »

لوبوتي باريزيان، 29 سبتمبر 1881

سبعة آلاف رجل ومائة مليون فرنك، هذا ما كلّفتنا لحدّ اليوم الحملةُ على تونس، فكم، يا ترى، ستبلغ تكاليفها غدا؟

أعلنت «لاريبيبليك فرانساز» بكلّ جدّية، أنّ احتلال القيروان الذي هو — حَسْبَها — ليس سوى مسألة ستّة أسابيع أو شهرين، سيكون خاتمة هذه المغامرة البائسة. ومن جهتنا، فإننا نعتقد أنّ احتلال القيروان لم يمثّل أيّ شيء، وأنّه سيلزم، في مواجهة عصيان القبائل التّونسية الدائم، أكثر من مائة ألف جندي فرنسي للمحافظة على احتلال البلاد؛ كما نعتقد أيضا أنّ هذا الاحتلال سيتطلّب الاستمرار لمدّة عشر أو خمس عشرة بل وربّما عشرين سنة. وربّما لن يتوقّف هذا الاحتلال إلّا عندما تجبرنا كارثة قومية كبيرة على الجلاء عن الأرض الافريقية كما أجْبِرنا قبلا على مغادرة سوريا، وكما أجبرنا، قبلا، على مغادرة المكسيك وكما أجبرنا، قبلا، على مغادرة روما.

ولِمَ احتلال تونس؟ الرأي العامّ كلّه، الساعةَ، متأثّر بفعل المعلومات التي أوردتها الصحافة بغرض تسليط شيء من الضّوء على الأصل والبواعث الحقيقية لمغامرة خارجية كلّفت فرنسا، بعدُ، أكثر ممّا ينبغي من المال وأكثر ممّا ينبغي من الدّماء. وفي انتظار التحقيق البرلماني اللازم لاعطاء البلاد التّوضيحات التي تطالب بها، سنستعرض، في كلمات قليلة، بعض الأحداث التي ستبرز على حقيقتها جزءا من الدّوافع المخزية للحملة على تونس.

نحن الآن نعلم — أكثر ممّا يلزم — أنّ غارات الخمير لم تكن سوى تِعلّة، وأنّ غزو ممالك الباي كان مقرّرا منذ أمد بعيد. وقد ظهر أنّ السيد جول فيّري كان يكذب عندما أعلن من فوق المنبر أنّ الحكومة ستكتفي بمعاقبة بعض القبائل المتمرّدة. فحتّى وكالة هاوّاس ذاتها اضطرّت للتصرّيح بأنّه، في مطلع 1878، تحت نظام الدكاز والدي بروقليي والدّي فورتون، كان استقلال تونس مهدّدا، وأنّ مكائد مقيتة كانت تحاك للقضاء على الاستقلال الذاتي للايالة، بل إنّ البعض يؤكّدون أنّ هذه المكائدة ترجع الى 1875.

ومن كان، يا ترى، محرّك هذه الدّسائس المعادية للجمهورية والمعادية للوطن؟ قنصلنا في تونس، السيد روسطان. وفِيمَ تمثّلت، يا ترى، دوافع الحملة التي خاضها هذا العون، الذين لم يخش عاقبة عمل تعس كهذا؟ لقد كانت دوافع مصالحه الشخصية ومصالح الشّركات المالية التي كان ينوبها؛ نقصد شركة مرسيليا وشركة بون ـــ قالمة وشركة الباتينيول[1].

وليس من المفيد، في رأينا، أن نخوض، حاليا، في تفاصيل مناورات وأطماع الشركات المالية الأخرى الأدنى أهمّية التي كانت تبتغي حصّتها من الصّيد.

هكذا إذن، بعد عشر سنوات من التأمّل ومن الحكمة، أقحمت فرنسا، بفعل حكّام حمقى، في مغامرة دامية، تعيد إلى الأذهان أنحس حملات الامبراطورية : سوريا والميكسيك! لقد حان الوقت لتُسلط الأضواء على قضية تونس وليحاكَم مجلس 1881 الوزراء المورّطين الذين انتزعوا من الأغلبية «الانتهازية» في المجلس السابق تصويتا على الثّقة لم يكونوا جديرين به.

إنّ كرامة البلاد وخلاصها يقتضيان أن تُحدّد المسؤوليات بدقّة وألّا تتحمّل الجمهورية عار إشهار السّيف، بلا سبب ولا حقّ، لحرب ليس من شأنها أن تمنحنا لا شرفا ولا عظمة!

إنّ ثقل قضية تونس المخزية يجب أن يُلقى كلّه على كاهل الحكومة التي أرادت دخولها رغم اعتراضات الحزب الجمهوريّ الشّديدة.

---

(1) إنّه من المهمّ أن نقدّم، منذ اليوم، ملخّص المشاريع التي كانت هدفا لأطماع الشركات المالية التي كلّفت السيّد روسطان برعاية مصالحها :

ـــ كانت شركة مرسيليا تطالب بـ : 16.000 هكتارا على ملك الكونت دي سانصي (وهي الآن في يدها). و120.000 هكتارا من الأراضي الواقعة في النفيضة وفي أماكن أخرى.

ـــ وكانت بون ـــ قالمة تبتغي الحصول على إقامة خط سكّة حديدية يربط بين تونس وسوسة. مع تمديده حتى طرابلس.

ـــ وأخيرا، اتّحدت بون ـــ قالمة وشركة الباتينيول بغرض الحصول على :

1) امتياز مناجم طبرقة، وهو يمثّل أهمّ مشروع في تونس.
2) الـ 60 مليونا التي تتطلّبها أشغال ميناء بنزرت.
3) خطّ سكّة الحديد الرابط بين تونس وبنزرت.
4) الـ 80 مليونا التي يتطلبها ميناء تونس.
5) احتكار الحلفاء.
6) حفر مضيق قابس.
7) أشغال البحر الدّاخلي وتنفيذ مشاريع رودار ودي ليسّابس.

إنّ ساعة المقاضاة قد أزفت : لقد صُرفت ملايين عديدة، ولقد سقط هنالك، عساكر سيّئو الحظّ، في حرب لا طائل وراءها، والأمّة تطالب الآن بأن يقدّم لها حساب عن الأموال المبذّدة وعن الدّم المهدور!

إنّ الوطنية الصّحيحة تتمثّل في التّشهير بالأخطاء وفي إصلاحها وفي معاقبة أولئك الذين ارتكبوها!

(ترجمة : الصادق بن مهنّي)

الجذور الاقتصادية للسياسة الاستعمارية

السّياسة الاستعمارية هي وليدة السّياسة الصّناعية. فبالنّسبة للدّول الغنيّة التي تغزر فيها رؤوس الأموال وتتراكم بسرعة، والتي يَنمو فيها النّظام المصنعيّ نموّا متواصلا، جاذبا إليه الجزء الأكثر عددا، أو على الأقلّ الأكثر نباهة والأكثر حيوية من بين السكّان الذين يعيشون من كدّ سواعدهم، ـــ والتي أضحى فيها حتى فلح الأرض ذاته محكموما عليه بأن يتصنّع ليبقى ـــ، (بالنّسبة لهذه الدّول) يشكل التّصدير عاملا من عوامل الرّخاء العامّ، ويُقاس مجال توظيف رؤوس الأموال، ومثله طلب الشّغل، بمدى اتّساع السّوق الخارجية. ولو أمكن أن يقام بين الأمم المصنّعة نوع من تقسيم للعمل الصناعي أو من توزيع منهجي ومعقول للصناعات، حسب المؤهّلات والظّروف الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية لمختلف البلدان المنتجة، يحصر هنا الصناعة القطنية وهنالك صناعة المُعادن، ويخصّص لواحد الكحول والسكّريات وللآخر الأصواف والحرير، لما اضطرت أوروبا إلى البحث، خارج حدودها، عن أسواق لانتاجها. وإلى هذا المثل كانت ترمي معاهدات 1860. ولكنّ الكلّ يريد اليوم أن يغزل وأن ينسج وأن يطرّق الحديد وأن يقطّر. وأوربا كلّها تصنع السكر بإفراط وتَنْشُد تصديره. ولقد دفع دخول الحلبة من قبل آخر الدّول عهدا بالصناعة الكبرى : الولايات المتحدة من جهة وألمانيا من جهة أخرى ومجيء الدّول الصّغيرة ـــ كإيطاليا المتجدّدة وإسبانيا التي أثرتها رؤوس الأموال الفرنسية، وسويسرا الشديدة الجرأة والبالغة الحذق ـــ إلى الحياة الصناعية، بكامل أشكالها، (دفعا) الغربَ كلّه ـــ في انتظار روسيا التي تتحفّز والتي تعظم ـــ إلى منحدر يستحيل صعوده من جديد.

في الجهة الأخرى للفوسج كما في ما وراء الأطلسي، ضاعف النّظام الحمائي المصانع، وأقفل الأسواق القديمة، وأدخل إلى سوق أوروبا منافسات رهيبة. وإنّه لأمر طيّب أن ندافع عن أنفسنا بأن نقيم بدورنا الحواجز، ولكنّ هذا لا يكفي. لقد بيّن السيّد طورانس بكل وضوح في كتابه الجيّد عن استعمار استراليا، على أنّ تكاثر رأس المال الصّناعي إذا لم

يصحبه توسّع مناسب في الأسواق الخارجية، ينزع، بفعل تأثير المزاحمة الداخلية وحده، إلى خلق انخفاض عامّ في الأسعار والمرابيح والأجور.

إنّ النظام الحمائيّ يصبح آلة بخارية بدون صمّام أمان إذا لم تصحّحه وتكمّله سياسة استعمارية متينة وجدّية.

وإنّ الوفرة من رؤوس الأموال الموظّفة في الصناعة لا تنزع إلى تخفيض أرباح رأس المال فقط : بل هي تعطّل أيضا ارتفاع الأجور، رغم أنه القانون الطبيعي والخيّر في المجتمعات العصرية. وهذا القانون ليس قانونا مجرّدا بل هو ظاهرة قوامها لحم وعظم، وشغف وإرادة، تتحرّك، وتشكو، وتدافع عن ذاتها. والسّلم الاجتماعية هي، في العصر الصناعي للبشريّة، مسألة أسواق. فالأزمة الاقتصادية التي ألقت بثقلها على أوروبا الكادحة، منذ 1876 أو 1877، والضّيق الذي انجّر عنها والذي تمثّل الاضرابات المتواترة، الطويلة، الخرقاء عادة ولكن الرّهيبة دائما، أكثر أعراضها وجعا، (هذه الأزمة الاقتصادية) تزامنت في فرنسا، وفي ألمانيا، وحتّى في إنقلترا، مع هبوط هامّ وثابت في رقم الصّادرات. ويمكن اعتبار أوروبا كدار تجارية تشهد، منذ عدد معيّن من السّنوات، رقم معاملاتها ينخفض. إنّ الاستهلاك الأوروبي مشبع : ولذا وجب أن نعمل على أن تنبثق في جهات أخرى من المعمورة شرائح جديدة من المستهلكين، وإلّا فإنّنا نضع المجتمع العصري في الافلاس ونهيّئ لفجر القرن العشرين، تصفية اجتماعية بواسطة كارثة لا يمكن لأحد أن يتكهّن بعواقبها.

جول فيرّي

مقتبس من توطئة لمجموعة وثائق نشرها ليون سنتبري بباريس سنة 1890 تحت عنوان **«التنكان والوطن الأم بعد مرور خمس سنوات»**.

(ترجمة : الصادق بن مهنّي)

الفهرس

صدر لنفس الكاتب

— L'Etablissement du Protectorat Francais en Tunisie. Publications de l'Université Tunisienne. Faculté des Lettres. Tunis 1977.

— Les Origines du Mouvement National en Tunisie 1904 — 1934. Publications de l'Université Tunisienne. Faculté des Lettres. Tunis 1982.

— En collaboration avec Hachemi Karoui. Tunisie 1881. Quand le Soleil s'est levé à L'ouest — Impérialisme et Résistance.
Cérès Productions. Tunis 1983.

تصميم الغلاف : Promotion Services

رقم الناشر : 01.0061
السحب : 3000 نسخة

تم تصفيف وطبع هذا الكتاب بالمطابع الموحدة
10، شارع عبد الرحمان عزام — 1002 تونس